

الرقابة المالية

مجلة نصف سنوية تصدرها المنظمة العربية
للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة



العدد 85 - كانون الأول "ديسمبر" 2024

هيئة تحرير هذا العدد

- 1- معالي القاضية/ فضيلة القرقوري
 - 2- السيد/ فيصل ماني
 - 3- السيد/ منير الخليلي
 - 4- السيد/ عطا الله مطيله السطول
 - 5- السيد/ محمد زكي حسين
 - 6- الدكتور/ شكري عمار عبد القادر
 - 7- الدكتور/ عبد الله أحمد جابر عبد القادر
 - 8- السيد/ عصام ذياب
 - 9- الدكتور/ عبد الصمد أمين عبد الله
- نائب الأمين العام للمنظمة.
المشرف العام بالأمانة العامة للمنظمة.
الأمانة العامة للمنظمة العربية.
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية.
ديوان المحاسبة الليبي.
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية.
ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين.
الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية.

محتوى العدد

32	دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وأثره في تعزيز الأمن الاقتصادي "تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني"	1	كلمة العدد
		2	افتتاحية العدد
42	الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عمليات التدقيق المتعلقة بالأمن السيبراني	4	من ذاكرة المنظمة: مرحلة تأسيس المنظمة وعلاقتها بجامعة الدول العربية
46	أخبار المنظمة: التدريب والبحث العلمي	6	مقال مقدم من لجنة المعايير المهنية والرقابية:
52	أخبار مشتركة	9	الاستدامة الرقمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة
55	أخبار الأجهزة الأعضاء	17	نظرة عامة حول القدرات المهنية للأجهزة العليا للرقابة وكفاءة مراجعة الحسابات حسب ISSAI-150 والأدلة ذات الصلة
79	شروط ومعايير النشر	24	دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم السياسات العمومية: سبل اعتماد مقاربة أكثر ملاءمة

عنوان المجلة

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني- تونس

الموقع الإلكتروني: <http://www.arabosai.org/>

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org

حساب التويتر: https://twitter.com/ARABOSAI_GS

الهاتف: +216 71949915 فاكس: +216 71949914





أهمية الذكاء الاصطناعي في أعمال الرقابة والمحاسبة

يُعَدُّ الذكاء الاصطناعي من أهم التطورات التكنولوجية في العصر الحديث، حيث يسهم بشكل كبير في تحسين الكفاءة والأداء في مختلف المجالات لاسيما في مجال الرقابة والمحاسبة، ويمكن أن تلعب تقنيات الذكاء الاصطناعي دورًا محوريًا في تعزيز أعمال التدقيق من خلال مراحل الرقابة المتمثلة في التخطيط، والتنفيذ، وكتابة التقارير والمتابعة.

فقيام الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تمكنها من تحسين أدائها في تحليل البيانات الضخمة، الأمر الذي يسهم في تحليل البيانات واكتشاف المخالفات التي قد تحدث في الجهات المشمولة برقابتها، كما أن استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي تساعد في تقليل الأخطاء البشرية وزيادة سرعة إنجاز المهام. ولمواكبة سرعة تطور تقنيات الذكاء الاصطناعي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة نرى من الأهمية الإطلاع على أحدث ما تنتجه المؤسسات التكنولوجية المتخصصة في هذا المجال وما تقدمه من ابتكارات بشكل دوري، مع أهمية تنمية قدرات الموارد البشرية العاملة في الأجهزة الرقابية لبناء وتطوير المهارات في استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي.

سلطنة عمان

رئيس جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

معالي الشيخ/ غصن بن هلال بن خليفة العلوي، الموقر



دور رقابة الأداء في الوقاية والحد من الفساد

افتتاحية
العدد

تهدف رقابة الأداء إلى تعزيز الحوكمة الاقتصادية والكفاءة والفعالية في أجهزة الدولة المختلفة بصورة بناءة، كما تساهم في تعزيز المساءلة والشفافية .

فرقابة الأداء التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة تمثل عملية منهجية وموضوعية ومستقلة للتحقق ما إذا كانت الدولة وأجهزتها ونظمها ومكوناتها المختلفة تعمل بمراعاة مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية بما يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العامة وحسن التصرف فيها.

ولتحقيق ذلك، تمارس الأجهزة مهام رقابة الأداء، وإصدار حكم مهني حول مدى وجود نظم ملائمة لرسم السياسات العامة والإجراءات التنفيذية في استخدام الموارد العامة، طبقاً للمبادئ المشار إليها، من خلال خبراء فنيين ذوي كفاءة وخبرات تدقيق عالية وتجارب وممارسات مهنية فاعلة .

كما أنّ رقابة الأداء بما تعرضه من ملاحظات وتقترحه من توصيات تُضمّن في التقارير الخاصة بنتائجها ومخرجاتها تبليغ الرأي العام ومختلف السلطات في الدولة عن حالات سوء التصرف في المال العام وعدم الحفاظ عليه، فضلاً عن عدم الالتزام بالقواعد القانونية وبالمعايير الجاري بها العمل، ومن شأن ذلك أن يسلط الضوء على مسؤوليات المتصرف العمومي وما يمكن أن يتعرض له من مساءلة ومحاسبة إدارية وقانونية قد تصل إلى التبع الجنائي.

وتعتبر رقابة الأداء أداة فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة في استخدام الموارد العامة، إذ أنّها تركّز على تقييم كفاءة وفعالية الأنشطة الحكومية ومدى تحقيقها للأهداف المنتظرة، وذلك من خلال تسليط الضوء على كيفية استخدام الموارد العامة، والكشف عن الانحرافات في الأداء مقارنة بالأهداف .

وتُظهر رقابة الأداء أوجه القصور التي قد تؤدي إلى الفساد مثل سوء التخطيط وضعف الرقابة الداخلية، فضلاً عن تعزيز المساءلة بالربط بين النتائج المحققة والمسؤوليات الموكلة، والمساهمة في رفع جودة الأداء العام بما تقدّمه من توصيات لتحسين الإجراءات والضوابط التي من شأنها أن تحدّ من عمليات الفساد.

وكل ذلك مجتمعا يتطلب وضع إستراتيجية لرقابة الأداء ومنهجية واضحة وفق أهداف محددة وخطوات ومراحل مضبوطة ومعايير متعارف عليها، تؤدي إلى تحقيق قيمة مضافة وإحداث فارق في حياة المواطنين.

ويستفاد من رقابة الأداء بألياتها وتقنياتها الحديثة في تحليل الأوضاع والحالات الضرورية التي تتطلب مراعاة مبادئ الاقتصاد والكفاءة والفعالية، وما ينتج عنها من توصيات لمعالجة الاختلالات والانتباه للمخاطر المستقبلية في الوقاية والحدّ من الفساد، بما يبرز دور الأجهزة الرقابية في تعظيم أثر الرقابة وتلبية توقعات أصحاب المصلحة. كما أن تقييم البرامج والأنشطة يمكن القائمين على إدارتها من الاضطلاع بمسؤولياتهم وتحسين أدائهم وبالتالي تحقيق النتائج المرجوة منها .

وخلاصة القول فإنّ لرقابة الأداء مردودات إيجابية عديدة منها ترشيد الإنفاق وتحسين الكفاءة والخدمات وزيادة الشفافية وتعزيز المساءلة، فرقابة الأداء ليست مجرد آلية لتقييم الاقتصاد والكفاءة والفاعلية، بل هي وسيلة فعّالة وقوية للوقاية والحدّ من الفساد تؤدي إلى تعزيز ثقة المواطنين في أجهزة الدولة.

فيسة نمرير مجلة الرقابة المالية



يوم الخميس 6 مايو 1974 عقدت الوفود العربية المشاركة في المؤتمر الثامن لمنظمة هيئات الرقابة المالية العليا (الانتوساي حاليا) اجتماعا ضمّ ممثلين لتسعة أجهزة رقابية عربية، وتمخض عنه مقترح "إنشاء منظمة عربية لهيئات الرقابة المالية العربية في إطار جامعة الدول العربية، على أن تتولّى الأمانة العامة للجامعة النظر في أمر إقراره وفقا للأحكام المختصة لهذه الجامعة."

وتبعاً لذلك صدرت مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في نوفمبر 1975 بإبلاغ الدول العربية بقرار مجلس الجامعة رقم 3349 المؤرخ في 20 أكتوبر 1975 بشأن عقد اجتماع للممثلين عن الأجهزة العليا للمحاسبة في الفترة من 13 إلى 15 يناير 1976 للنظر في اقتراح تكوين مجموعة عمل إقليمية للأجهزة العليا للمحاسبة في الدول العربية.

وخلال الفترة المتراوحة بين 22 و24 مايو 1976 انعقد بمقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (بالقاهرة بجمهورية مصر العربية) المؤتمر التأسيسي لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية بمشاركة 12 ممثلاً للأجهزة العربية بكل من المملكة الأردنية الهاشمية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، والمملكة العربية السعودية، وجمهورية السودان الديمقراطية، والجمهورية العربية السورية، وسلطنة عمان، ودولة الكويت، والجمهورية العربية الليبية، وجمهورية مصر العربية، والمملكة المغربية، وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، للنظر في المشروع النهائي لكل من اللائحة التأسيسية لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية واللائحة التنظيمية لمؤتمر المجموعة والتقرير الذي أعدته اللجنة السباعية المشكلة بقرار رؤساء وممثلي الأجهزة العربية المؤرخ في 15 يناير 1976.

وقد تقرّر خلال هذا الاجتماع "عقد المؤتمر الأول لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية في الأسبوع الثالث من شهر مارس 1977 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة ما لم يقوم أحد الأجهزة الأعضاء بدعوة المؤتمر للانعقاد في دولته."

ونصّت اللائحة التأسيسية لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول العربية في مادتها الثانية على أن "تتكون مجموعة العمل من الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية". كما نصّت المادة السادسة من نفس اللائحة على أن "ينعقد المؤتمر في دورة عادية كل ثلاث سنوات. ويتم الاجتماع في مقرّ جامعة الدول العربية، كما يجوز دعوته للانعقاد في إحدى الدول العربية...".

وخلال يومي 15 و16 يناير 1980 انعقد المؤتمر الطارئ لمجموعة العمل للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بالدول العربية بمقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتونس، وألقى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية السيد محمد بن سلامة كلمة افتتح المؤتمر. وقد تقرّر خلال هذا المؤتمر "اختيار دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية لتولّي سكرتارية مجموعة العمل".

وخلال المجلس التنفيذي العشرين للمنظمة المنعقد بمدينة بيروت يومي 23 و24 يونيو 1995 أحيط أعضاء المجلس علما بالطلب الذي بعث به رئيس المجلس إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية لإعادة بحث موضوع اعتبار المجموعة العربية من المنظمات المتخصصة في الجامعة ضمن إطار القوانين والأنظمة المعمول بها لديها. وتم بناء عليه تكليف الأمانة العامة للمجموعة بدراسة الجوانب القانونية للموضوع وتقديم تقرير في ذلك إلى المجلس في اجتماعه القادم.

وخلال المجلس التنفيذي الثاني والعشرين المنعقد بالرباط يومي 10 و11 سبتمبر 1996 اطلع أعضاء المجلس على الدراسة التي أعدتها الأمانة العامة بشأن الجوانب القانونية التي تحكم علاقات المنظمات المتخصصة بجامعة الدول العربية، وأيضا على ردّ الأمانة العامة للجامعة حول طلب المجموعة بخصوص الموضوع والذي تضمن مقترحا "بالعمل بصيغة مجلس لرؤساء هيئات الرقابة العليا والمحاسبة في الدول العربية تتولى أمانته الفنية الجامعة العربية".

وبعد التداول والنقاش قرّر المجلس التنفيذي صرف النظر نهائيا عن هذا الموضوع وعدم معاودة إجراء اتصالات بشأنه والإبقاء على وضع المجموعة الحالي باعتبارها منظمة إقليمية مستقلة منبثقة عن منظمة الانتوساي وذلك نظرا لما حقّقه من تقدّم وازدهار في شكلها الحالي وبفضل إمكاناتها الذاتية المادية والبشرية ولضرورة المحافظة على استقلالها إزاء الجهات التنفيذية ."

وعليه واستنادًا إلى ذلك القرار حسم المجلس التنفيذي للمنظمة خلال اجتماعه الثاني والعشرين المنعقد سنة 1996 مسألة ارتباط المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة بجامعة الدول العربية من خلال التأكيد على استقلاليتها وانبثاقها عن منظمة الإنتوساي.



شهد العالم في الآونة الأخيرة تطورا هائلا في مجال تكنولوجيا المعلومات خاصة مع ظهور تقنيات الذكاء الاصطناعي. والذي عرفه عالم الحاسوب - جون ماكارثي - بأنه "علم وهندسة صنع الآلات الذكية" وعرفه - أندرياس كابلان ومايكل هاينلين - بأنه "قدرة النظام على تفسير البيانات الخارجية بشكل صحيح، والتعلم من هذه البيانات، واستخدام تلك المعرفة لتحقيق أهداف ومهام محددة". ويُمكن اختصار مفهوم الذكاء الاصطناعي بأنه تقنيات تحاكي السلوك البشري، تتعلم وتطور نفسها استنادا إلى المعلومات والخبرة المكتسبة. وتُستخدم هذه التقنيات في اتخاذ القرارات وحل المشكلات، مما يعزّز قدرات الإنسان ويُحسن كفاءة العمل .

ويتجلى الذكاء الاصطناعي في عدة أشكال منها:

- روبوتات المحادثة : (chatbots) تُستخدم في خدمة العملاء لتوفير إجابات سريعة ودقيقة.

- تحليل البيانات : تُحلّل البيانات الهامة لتحسين تنظيمها واستخراج أنماط جديدة.

- محركات التوصية : تقترح محتويات مثل البرامج التليفزيونية بناء على تفضيلات المستخدم.

ومع تقدم الوقت تأثرت بعض المجالات بالذكاء الاصطناعي مثل تطبيق (Facebook) الذي يستخدم الذكاء الاصطناعي للتعرف على الوجوه (Face recognition) لمعرفة الأشخاص الموجودين في الصور بدقة متناهية توازي قدرة الإنسان على ذلك، ومن التطبيقات الأخرى المتأثرة بالذكاء الاصطناعي تطبيق (SIRI) من شركة "آبل" وهو مساعد صوتي يستخدم الذكاء الاصطناعي بخوارزميات ثابتة يساعد في إنهاء الكثير من المهام اليومية مثل مراسلة شخص ما أو الاتصال به، والعثور على المكان المراد الذهاب له دون الحاجة إلى النظر للهاتف، كما تم استخدام الذكاء الاصطناعي في المنزل (المنزل الذكي) حيث يمكن من خلال الذكاء الاصطناعي تشغيل الإضاءة والتحكم بلونها ومستوى السطوع من خلال الهاتف أو من خلال الأوامر الصوتية، وأخيرا فقد ظهرت أوجه الذكاء الاصطناعي على السيارات (Smart cars) فبعضها ذاتي القيادة دون الحاجة لتدخل الإنسان، كما يمكن إعطاء أوامر صوتية لإغلاق وفتح الأبواب وفتحات السقف وتشغيل الراديو وإغلاقه. ومع تطور الذكاء الاصطناعي، لم تكن وظيفة التدقيق بمنأى عن هذا التأثير. حيث تعتبر من العوامل الأساسية التي تنظر فيها مكاتب التدقيق عند التخطيط لأعمالها بهدف استغلال القدر المتزايد من البيانات الضخمة المتاحة لها، فيقوم المدققون باستخدام برمجيات يمكن أن تساعدهم في مراجعة البيانات الإلكترونية الضخمة باستخدام خوارزميات تسمح بتطبيق بنود المراجعة على كامل المجتمع الاحصائي بدلاً من استخدام العينة، الأمر الذي يوفر الكثير من الوقت على المدققين ويعطي نتائج أشمل وأدق.

كما يتأثر المدققون بالذكاء الاصطناعي من جانبين مختلفين: فمن ناحية هم يتأثرون بجميع التغييرات التي تحدث في بيئة المستفيدين، حيث أن اتجاه المستفيدين لتبني التقنيات المبتكرة الجديدة من شأنه أن يحدث تغييراً في كافة مراحل التدقيق بدءاً من التخطيط وانتهاءً بإعداد التقرير، ومن ناحية أخرى يتأثر المدققون بشكل مباشر بالحاجة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي ليكونوا قادرين على أداء عملهم بشكل يتماشى مع توقعات المستفيدين ومواكبة التطورات وتحسين جودة التدقيق.

ويساهم الذكاء الاصطناعي في تقليل مخاطر التدقيق من خلال المساعدة على اكتشاف الأخطاء الجوهرية والعمليات المشبوهة. والزيادة في الكفاءة حيث أنها توهل المدقق للوصول إلى أعلى مستويات التأكيد مع الإسراع في تحليل البيانات مما يوفر الوقت للتركيز على مهام أخرى، كما يساعد استخدام الذكاء الاصطناعي المدقق في الكشف عن الاحتيال من خلال تحسين نماذج التحليل لاكتشاف الأنماط غير العادية.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي وتقنيات التدقيق المبتكرة، من شأنها أن تمكن المدقق من تركيز انتباهه على المناطق الخطرة التي تتطلب خبرة وحكم مهني، حيث يمكنها القيام بمعظم الأعمال الأساسية التي لا تتطلب الذكاء البشري، وبهذه الطريقة يكون المدقق قادراً على توفير الوقت للتفاعل مع العملاء وطرح الأسئلة، وبناء علاقة قوية ومتينة معهم، بالإضافة إلى الإجابة على أسئلة العملاء وتوضيح مهمة ومشروع التدقيق.

رغم الفوائد الكبيرة، يواجه الذكاء الاصطناعي تحديات في التدقيق ومن أهمها غياب معايير واضحة والذي يتطلب من الأجهزة العليا للرقابة والمنظمات الدولية بذل جهد أكبر لمواكبة التطورات في بيئة العمل الخاصة بالعملاء، كما أن التجارب والحالات العملية لاستخدام الذكاء الاصطناعي تعد محدودة للغاية بالمقارنة مع الأساليب المتبعة في التدقيق التقليدي، ومن أبرز التحديات أيضاً عدم تحول بعض العملاء أو بعض الجهات المشمولة بالرقابة إلى البيئة الرقمية أو التحول الجزئي بما لا يمكن المدقق من الاستفادة الكاملة من برامج الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات، كما أن هناك تحدياً يتمثل في نقص المهارات التقنية الذي يخلق حاجة المدققين لتعلم أدوات وتقنيات جديدة. ومن المخاطر المتعلقة بالعنصر البشري هو فقدان العديد من الوظائف سواء على مستوى المدققين أو على مستوى الوظائف بشكل عام في ظل تمكن الذكاء الاصطناعي من القيام بعدة مهام بوقت قياسي.

وإيماناً من ديوان المحاسبة بدولة الكويت بأن تنمية القدرات المؤسسية والقدرات المهنية للعاملين ستعكس على كفاءة عمل الديوان، جاء الهدف الاستراتيجي الثاني للخطة الاستراتيجية 2020/2016 الذي ينص على "دعم وتنمية القدرات المؤسسية لديوان المحاسبة والقدرات المهنية للعاملين" والذي يحتوي على الجهد الرئيسي "تعزيز قدرات المدقق على استخدام أدوات وتقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب (CAATs)"، ومن منطلق تنفيذ تطلعاته للارتقاء بأعمال التدقيق، قام الديوان بتبني أحد تقنيات التدقيق بمساعدة الحاسوب والخاصة بتحليل البيانات (برنامج IDEA)، كما تضمنت الخطة الاستراتيجية 2025/2021 الهدف الاستراتيجي الثاني الذي ينص على "بناء القدرات المؤسسية (البنية التحتية - تقنيات - وسائل - أدوات) ويشمل عدة مبادرات منها "التأكيد على الجهات المشمولة بالرقابة على توفير كافة البيانات بصورة آلية" و"انتقال إنجاز الأعمال من يدوية إلى آلية شاملة".

ومن إنجازات ديوان المحاسبة بدولة الكويت توفير رخص للمدققين لبرنامج (IDEA) منذ عام 2007، لاستخدامه في عملية التدقيق والتحليل، كما قام بتوفير أجهزة حاسب آلي محمول يحتوي على الرخصة للاستعارة المؤقتة، وأقام دورات تدريبية لتعزيز نقل الخبرة لأكبر قدر من المدققين، كما حرص على عقد ندوات تعريفية بوظائف البرنامج وعرض التجارب الناجحة لاستخدامه لبيان أثر البرنامج على أعمال الفحص وتشجيع المدققين على استخدامه. ختاماً، إنّ مواكبة الذكاء الاصطناعي ضرورة في ظل التحول الرقمي المتسارع. وبذلك فإنّ التدقيق مثله كمثل باقي المجالات، كالصناعة والطب والتكنولوجيا يتطلب مواكبة التغيرات في بيئة الأعمال وتلبية احتياجات العملاء الجديدة. وعليه يجب على الأجهزة العليا للرقابة مواكبة تلك التطورات بوضع معايير استرشادية وتدريب المدققين على استخدام التكنولوجيا الحديثة لتعزيز جودة وكفاءة التدقيق حيث تحوّل عدد كبير من العملاء من بيئة ورقية إلى بيئة رقمية، والعمل على إصدار أدلة استرشادية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي بالتدقيق وتدريب الموظفين من خلال عرض بعض الحالات العملية وتشجيعهم على استخدام التكنولوجيا.

المصادر:

- بحث بعنوان استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تنفيذ المهام الرقابية من إعداد ريم الرميح مهندس كمبيوتر مشارك.
- العدد (15) من سلسلة كتيبات تعريفية بعنوان "انعكاسات الذكاء الاصطناعي على مجال التدقيق من إعداد مها سمهدان وتمارا سلمو - صندوق النقد الدولي 2021.
- مقالة بعنوان "مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته" من إعداد آلاء الماجد - مدقق بإدارة رقابة الأداء بديوان المحاسبة بدولة الكويت - مجلة الرقابة



الاستدامة الرقمية ودورها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مقال
محرّر

إعداد المحاسب:

محمد عبد الحميد إبراهيم إمام

مدير عام بالإدارة المركزية الثانية للرقابة المالية

على المؤسسات والهيئات الاقتصادية

بالجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

مقدمة:

يوجد اهتمام متزايد من قبل المؤسسات بكيفية الاستفادة من التحول الرقمي في تحسين الاستدامة، ويقوم مفهوم "الاستدامة الرقمية" على دمج الرقمنة والاستدامة، ونظراً لأن التكنولوجيا الرقمية تعتبر مورداً فاعلاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن كيفية استغلال عملية التحول الرقمي والاستدامة في صدارة أجندة العديد من الحكومات، ولها أهمية كبيرة للأجهزة العليا للرقابة وللمؤسسات الاستشارية الرئيسية، وفي هذا المشهد التنافسي المتزايد لابد من تطوير السياسات للاستفادة من قدرة التكنولوجيا الرقمية على تعزيز النمو الاقتصادي مع وضع ضغوط أقل على البيئة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولقد واجهت المؤسسات تحديات جديدة وهي متطلبات الاستدامة، وكذلك الاستخدام المناسب والفوري لأدوات التحول الرقمي. لهذا السبب، يجب على المؤسسات مواجهة تحديات الجوانب الاجتماعية والبيئية والتحول الرقمي بالإضافة إلى تحديات الربحية الاقتصادية المستدامة لاعتبار هذه القضايا تحديات رئيسية في نموذج أعمالهم. وتحتاج المؤسسات إلى قدرات ديناميكية جديدة مع التغييرات الناجمة عن التحديات الجديدة، وتركز هذه القدرات الداخلية على الاستدامة الرقمية، وتحويل تركيزها نحو الاستدامة كجزء حيوي من استراتيجية المنظمة.

1- ماهية الاستدامة الرقمية:

تُعرف الاستدامة الرقمية على أنها: وسيلة للحفاظ على البنية التحتية التي تدعم جميع وظائف الكيانات الرقمية، وتضم مجموعة واسعة من الاهتمامات والقضايا التقنية والاجتماعية المرتبطة بإنشاء وإدارة العنصر الرقمي، والتي تساهم في طول عمر المعلومات الرقمية وذلك على مدار الدورة الحياتية، وتتألف الاستدامة الرقمية من مكونات قيمة وتنظيمية واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، وتقنية، حيث تعتبر الاستدامة الاقتصادية مهمة بنفس القدر مثل الاستدامة التقنية. وتحقق الاستدامة الرقمية من خلال إنتاج وتطوير واستخدام الأشياء الرقمية، فالاستدامة الرقمية هي قدرة الموارد الرقمية على البقاء، وتُعتبر الموارد الرقمية مُعالجة بصورة مُستدامة إذا تم تحقيق فائدها للمجتمع بأكمله، بحيث تلبى احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، ويتم تلبية الاحتياجات الرقمية بشكل مثالي إذا كانت الموارد متاحة لأكثر عدد ممكن وقابلة لإعادة الاستخدام مع قيود بسيطة، وبالتالي فإن الوصول غير المقيد للبيانات وإعادة استخدام الأصول الرقمية هما الأساس للاستدامة الرقمية.

بحيث تعترف الاستدامة الرقمية بأن استمرارية المعلومات الرقمية تتجاوز بكثير تخزين البيانات وإدارتها الأساسية ودمجها في دورة حياة الكائن المعلوماتي، وتشمل هذه الاستدامة الاعتبارات التقنية والاجتماعية والاقتصادية، كما يمكن للاستدامة الرقمية أن تساهم في طول عمر المعرفة والمعلومات داخل المنظمات لتعزيز الإنتاجية والأداء التنظيمي،

فالاستدامة الرقمية هي نوع من أنواع الحفاظ على التراث الحضري في بيئة افتراضية، ويتم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة لتطوير الاستدامة الرقمية التي تعتبر بالغة الأهمية لعمليات الحفاظ على التراث الرقمي.

2- الاستدامة الرقمية وأهداف التنمية المستدامة:

من خلال الاعتماد على الاستدامة الرقمية تكون المؤسسات قادرة على التكيف الرقمي مع بيئة الأعمال وتحويل عملياتها الداخلية عن طريق رقمنة عملياتها الإدارية، وتعتبر الاستدامة الرقمية هي الرؤية الشاملة للمؤسسة بشأن كيفية تحقيق الاستدامة المحسنة من خلال التكنولوجيا، فهي نهج يستغل واحدة من أقوى القوى للتغيير الاجتماعي، وهي الرقمنة، لتحقيق ما نحتاجه ونريده بطريقة مستدامة .

فالتنمية المستدامة هي التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس باحتياجات الأجيال المستقبلية الخاصة، وإن توفر المزج بين الضرورة المتعلقة بالاستدامة (التركيز على ما هو أبعد من الربح ليشمل الناس والبعد الاجتماعي) والضرورة الرقمية (البدائل الرقمية للعناصر المادية وظهور تقنيات جديدة ناشئة) والتي يشار إليها بالاستدامة الرقمية، يمثل فرصاً جديدة لبحث نظم المعلومات، لفحص كيف يمكن أن تساعد في تحقيق الأهداف التنموية المستدامة، ويتم ذلك من خلال استخدام التقنيات بشكل إبداعي في إنشاء واستخدام ونقل والحصول على البيانات الإلكترونية، وتمثل الاستدامة الرقمية الوسيلة التي يمكن من خلالها أن تساهم الرقمنة كجزء أساسي من الثورة الصناعية الرابعة، في تحقيق أهداف الاستدامة العالمية. فالهدف الرئيسي للاستدامة الرقمية يكمن في استخدام السبل التقليدية والرقمية الحديثة بكفاءة وفعالية لخدمة ثلاثة أركان للتنمية المستدامة، وهي الأشخاص والكوكب والربح.

ويصف مصطلح الاستدامة الرقمية كيفية استخدام المجتمعات للتكنولوجيا الرقمية لصالح تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أي كيف يمكن لتراكم المعرفة دعم أهداف التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية، حيث يمكن أن يكون تأثير التكنولوجيا في إنشاء المعرفة وتوثيقها واستخدامها وسيلة لتعزيز النمو المستدام، ونظراً لاعتماد الاستدامة الرقمية على مفهوم الاستدامة، فإنها تعتمد -مثل الاستدامة- على ثلاثة قيم عالمية:

أولاً: المساواة والتناغم وتقرير المصير الذاتي، حيث يجب أن يكون استخدام التكنولوجيا الرقمية مستداماً ويقوده قيم المساواة، أي احترام المساواة في الحقوق بين الجميع، أو النظر في حقوق الأجيال القادمة.

ثانياً: قد تساعد التكنولوجيا الرقمية في التصدي للأزمات البيئية والاجتماعية من خلال التعاون العالمي الشامل وفقاً لقيمة التناغم، أخيراً، القيمة الثالثة للاستدامة الرقمية هي تقرير المصير، والتي تنطبق على الأفراد والتكوينات الاجتماعية وتشير إلى القدرة على السيطرة على مصيرك.

وبالتالي يمكن استخدام الاستدامة الرقمية في المجالات التالية: الاستدامة التجارية الرقمية، زيادة الأعمال الرقمية المستدامة، الحفاظ على السجلات الرقمية والكيانات التاريخية، تدابير الأمان لحماية الوثائق الرقمية، استدامة القطاع الرقمية والمنصات والبيئات، الاتصال والإعلان الرقمي المستدام، الحوكمة الرقمية كأداة لتعزيز الاستدامة، الوصول المستدام إلى المعرفة من أجل الاستدامة

3- خصائص الاستدامة الرقمية:

بناءً على قواعد التنمية المستدامة في السياق البيئي المحدد، ومن أجل تحديد ما إذا كان المورد الرقمي مستداماً أم لا من منظور رقمي، يتضح أن الاستدامة الرقمية تتسم بالسمات التالية: إمكانية الوصول، التشغيل المشترك، الاستدامة، القابلية للتوسع، الحفظ والانفتاح. ومن خلال النظر في هذه السمات، يمكننا توضيح ست خصائص للاستدامة الرقمية لتقييم استدامة الموارد الرقمية وهي: العدالة بين الأجيال، القدرة على التجدد، الاستخدام الاقتصادي للموارد، تقليل المخاطر، القدرة الاستيعابية، القيمة المضافة البيئية والاقتصادية. ومن خلال النظر في تلك الخصائص، يمكننا تقييم استدامة الموارد الرقمية واتخاذ قرارات ضرورية بشأن إنشائها واستخدامها وتنظيمها من أجل تحقيق أقصى قدر من القيمة والفائدة للأجيال الحالية والمستقبلية.

4- مكونات نظام الاستدامة الرقمية:

تتكون عملية الاستدامة الرقمية من مدخلات وعمليات ومخرجات على النحو التالي:

أ- المدخلات: تتألف من الأشخاص سواء كانوا داخليين أم خارجيين، المعرفة والوعي باستخدام التكنولوجيا، والمؤسسات التي يجب أن تستثمر في التكنولوجيا والمال، وكلها تشكل عوامل مترابطة ومتبادلة، قد يحدث فشل في التحول الرقمي إذا كان الأشخاص الداخليين، وخاصة الموظفين، والأشخاص الخارجيين، أي المستهلكين والمجتمعات، يفتقرون إلى الوعي وفهم الاستدامة والتكنولوجيا و/أو الابتكار، بالإضافة إلى عدم التعاون مع المنظمات والعلامات التجارية.

ومن جانب المنظمات والعلامات التجارية، فإن عليها تشجيع موظفيهم على توليد وابتكار قيمة مضافة (سواء القائمة والجديدة) من خلال التكنولوجيا، وتوفير ميزانية للتكنولوجيا الجديدة، ويجب أن يتم الاتفاق على هذا الابتكار الذي تم تطويره وإنشاؤه بحيث يتمتع به المستهلكون ويستفيدون منه، وذلك من أجل أن تستمر العلاقات بشكل مستدام.

ب- العمليات: يتعلق الأمر بإنشاء وتطوير وتوسيع الابتكار ذي القيمة المضافة من خلال تطبيق واستخدام التكنولوجيا.

ج- المخرجات: فهي تمثل القدرة على التكيف، تجربة المستهلكين، بناء التعاون مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين والحفاظ على الكوكب.

وتشمل مكونات نظام الاستدامة الرقمية ما يلي:

البنية التحتية الرقمية: تتعلق بالتكنولوجيا بما في ذلك الأجهزة والبرمجيات والشبكات، إدارة البيانات: تشمل عمليات جمع وتخزين ومعالجة البيانات بطرق مستدامة، الأمن السيبراني: يتعلق بحماية البيانات والأنظمة الرقمية من التهديدات السيبرانية والاختراقات، تكنولوجيا الطاقة والبيئة: تتضمن تحسين الاستدامة البيئية للتكنولوجيا الرقمية واستخدام مصادر الطاقة المتجددة، الاستخدام الذكي: تشمل تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات البيانية لتحسين الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية، التدريب والتوعية: يجب توفير التدريب والوعي للمستخدمين والمهنيين حول كيفية استخدام التكنولوجيا الرقمية بشكل مستدام، السياسات والتشريعات: تلعب السياسات الحكومية واللوائح دوراً مهماً في تعزيز الاستدامة الرقمية وضمان الامتثال لمعايير الاستدامة.

وهناك ثلاثة جوانب رئيسية للاستدامة الرقمية هي: قدرة الحفظ، الاستدامة التنظيمية، نضج المنظمة، ويتم التعبير عن كل من هذه المكونات الثلاثة من خلال أبعاد متعددة، حيث يمكن للمنظمات التقدم والنمو في كل من هذه الأبعاد.

5- الشروط الأساسية للاستدامة الرقمية:

إن إنشاء المحتوى الرقمي هو الخطوة الأولى في تحقيق الاستدامة الرقمية، ونظراً للاستخدام المتزايد للمعلومات المسجلة رقمياً، فقد أصبحت العناصر الرقمية تجسداً أساسياً للمعرفة في الوقت الحالي بصفة رئيسية كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، ويمكن تعريف العناصر الرقمية بأنها: المكونات الأساسية للبيانات الرقمية، ولا بد من توافر بنية تحتية اجتماعية واقتصادية وتنظيمية وهيكلية وتقنية مستدامة للحفاظ على المعلومات الرقمية.

وفيما يلي الشروط الأساسية للعناصر الرقمية ونظمها ومدى مساهمتها في التنمية المستدامة، والتي تعني أن الأشياء الرقمية المستدامة تقدم أثراً بيئياً أو اجتماعية أو اقتصادية إيجابية:

* العنصر الرقمي:

أ- **الدقة والتفصيل:** تحديد العناصر الرقمية بناءً على تجزئتها وتكاملها ودقتها وسمات أخرى تتعلق بجودة محتواها، وهو ما يخلق قيمة فورية للمستخدمين من خلال تطبيق البيانات أو البرامج لحل مشكلات محددة.

ب- **الهيكل الشفافة:** توفر الشفافية التقنية والوصول إلى الهياكل الداخلية للعناصر الرقمية مثل الشفرة المصدرية والمواصفات القياسية والبيانات الوصفية، وهي تمكن من إجراء تحسينات والتحقق من العناصر الرقمية، وبالتالي تقليل الأخطاء وزيادة الثقة في التكنولوجيات.

ج- **المعلومات الدلالية:** تجعل العناصر الرقمية المعقدة أكثر فهماً للبشر والآلات من خلال الهياكل المفهومة والبيانات الوصفية، وهي تمكن الأفراد والمنظمات من استخدام المعرفة التي تم إنشاؤها مسبقاً والتقدم فيها.

د- **الموقع الموزع:** تخزين البيانات والبرمجيات وغيرها من العناصر الرقمية في عدة مواقع، وهو يزيد من توافر العناصر الرقمية على المدى الطويل وموثوقيتها التشغيلية لصالح المجتمع.

* النظام البيئي:

أ- **نظام الترخيص المفتوح:** يمنح أي شخص الحق في استخدام وتعديل العناصر الرقمية بدون تكلفة ولأي غرض، وهو يتيح تحسينات وتطويرات دون قيود ويسمح بتطبيق القدرة الفكرية.

ب- **معرفة ضمنية مشتركة:** يعتمد على تجربة الأفراد والمنظمات في فهم واستخدام وتعديل العناصر الرقمية، وهو يقلل من الاعتماد على عدد قليل من الأفراد ويزيد من التفاصيل وطول عمر العناصر الرقمية.

ج- **ثقافة المشاركة:** تتيح الثقافة التشاركية عبر دورة حياة العناصر الرقمية وعمليات المراجعة بين الأقران على جميع المستويات، وهو ما يؤدي إلى إنشاء نظم بيئية نشطة تجمع المعرفة والخبرة لجميع المساهمين.

د- **الحوكمة الجيدة:** تتيح الحوكمة الجيدة المشاركة بين المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين، وهو ما يمنع سوء استخدام العنصر الرقمي من قبل أصحاب المصالح التجارية.

هـ- **تنوع التمويل:** يسمح بتغطية تكاليف البنية التحتية والمساهمات والإنفاق الآخر من مصادر مالية متنوعة، وهو ما يزيد من استقلالية التحسينات المستقبلية ويقلل من مخاطر المصالح المتضاربة.

6- التقنيات المستخدمة في الاستدامة الرقمية:

إن استخدام التكنولوجيا الرقمية للتعامل مع تحديات الاستدامة له أثر على نظرة الممارسين في هذا القطاع، فعلى وجه الدقة، يستخدم الممارسون بشكل متزايد مصطلح "الاستدامة الرقمية" لوصف الارتباط بين التكنولوجيات الرقمية والتحديات المتعلقة بالاستدامة، على سبيل المثال، تشير مؤسسة KPMG إلى الاستدامة الرقمية على أنها التآزر بين الرقمنة والاستدامة، وقد اعتمدت المؤسسات الريادية نهجاً مبتكراً لمعالجة التحديات المجتمعية التي تبدو غير قابلة للحل باستخدام التكنولوجيا الرقمية في التصدي للتحديات الكبرى لمكافحة التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة، وأشارت إلى هذه الأنشطة على نطاق واسع باسم "الاستدامة الرقمية"، فأنشطة الاستدامة الرقمية هي تلك الأنشطة التي تستخدم التكنولوجيا الرقمية لتحقيق أهداف الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي وسيلة لدعم التنمية المستدامة ومواجهة الأزمات البيئية وتعزيز مستقبل مستدام. وتركز على الأنشطة التي تتم ضمن نظام بيئي أكبر يعمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فالاستدامة الرقمية تركز على التكنولوجيا اليومية المستخدمة من قبل المؤسسات للحد من التأثير البيئي. وعادةً ما تعني تكييف البنية التحتية الحالية أو تقديم مبادرات جديدة للمساعدة في تحقيق أهداف الاستدامة، حيث يُسهّل استخدام التقنيات الرقمية تنفيذ الأنشطة التنظيمية وتحسين الإنتاجية وتقليل الاستهلاك والتكاليف، وجعل محطات العمل وخطوط الإنتاج مرنة. من ناحية أخرى، يُسهّل استخدام التقنيات الرقمية تطوير الاستدامة الاقتصادية من منظور غير مباشر من خلال تقليل الفاقد واستهلاك الموارد الطبيعية. ومن التقنيات الناشئة التي تم تكييفها بنجاح للاستدامة الرقمية والتي تتمتع بأكثر تأثير: تكنولوجيا سلال الكتل (Blockchains)، تقنيات الحساب الموزع، الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة، تحليلات البيانات الضخمة، أتمتة العمليات الروبوتية، إنترنت الأشياء، أجهزة الاستشعار وغيرها من أدوات الرصد لجمع البيانات البيئية والاجتماعية والتحكم في العمليات بشكل فعال، وكذلك التكنولوجيا المتنقلة وتطبيقات الهواتف المحمولة لتعزيز الوعي والمشاركة في الأنشطة المستخدمة. أيضاً تشمل أنشطة الاستدامة الرقمية استخدام التقنيات الابتكارية الناشئة لخلق أسواق جديدة للسلع والخدمات البيئية العامة التي كان من الصعب جداً قياسها و/أو تبادلها في السابق، وتتميز هذه الأنشطة بقدرتها على تحسين كفاءة الاستدامة وتعزيز التنسيق بين الفاعلين في المجال الاستدامي وتمكين تقييم الأثر الاجتماعي والبيئي للإجراءات والاستثمارات.

7- كيفية قياس وتقييم الاستدامة الرقمية:

تم تحديد ستة عشر مؤشراً لقياس الاستدامة الرقمية، والتي منها مقياس هيكل الأبعاد الأربعة الرئيسية للاستدامة الرقمية وهي: المحتوى، التكنولوجيا، الحفظ والتعزيز، حيث يقاس البعد الأول المحتوى ما إذا كانت المعلومات داخل المنظمة تُنتج وتُحدّث وتُوفّر في شكل محتوى رقمي، ويقاس البعد الثاني التكنولوجي: مدى توافر التكنولوجيا في المنظمة لدعم وإنشاء وتخزين وصيانة المحتوى الرقمي، بينما يقاس البعد الثالث الحفظ: ما إذا كانت هناك موارد متاحة في المنظمة للحفاظ على المحتوى الرقمي، وأن المحتوى الرقمي المحفوظ يمكن الوصول إليه من خلال وثائق واضحة. ويقاس البعد الرابع التعزيز: ما إذا كانت هناك مبادرات إدارية وتنظيمية لتعزيز المشاركة مع المحتوى الرقمي في المنظمة.

ويوفر هذا المقياس أداة لإدارة المؤسسات لاستشعار قبول وتحديات الاستدامة الرقمية بين الموظفين في المؤسسة في مجالات إنتاج المحتوى والحفاظ عليه والترويج له وتمكين التكنولوجيا، ويتم تقييم عوامل التمكين التكنولوجية والموارد المتعلقة بالحفاظ على المحتوى الرقمي بين جميع الأبعاد التي تشمل الاستدامة الرقمية، كأهم العوامل المساهمة في الاستدامة الرقمية، ويمكن تسليط الضوء أيضاً على القدرات الديناميكية للاستدامة الرقمية حول النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتقنية لاستدامة المؤسسات .

كما يستخدم كنموذج لتقييم الاستدامة الرقمية لدعم المؤسسات في تقييم قدراتها ونقاط قوتها وضعفها من خلال دعم عملية تقييم ذاتية منهجية يمكن إجراؤها بسرعة، ولكنها توفر رؤى قوية ومدخلات مفيدة للعمل على تحسين استدامتها الرقمية مع مرور الوقت من خلال زيادة قدرتهم على الحفظ ونضج عمليات المؤسسة واستدامة المؤسسة اجتماعياً واقتصادياً .

مما سبق يتضح أن التحدي الرئيسي لقياس وتقييم أداء الاستدامة الرقمية هو التقاط الأبعاد المتعددة لأداء الاستدامة الرقمية والتي تمثلها لأصحاب المصلحة، العملاء، المساهمين في مجال الأعمال والمجتمع.

8- تقارير الاستدامة الرقمية:

تشير تقارير الاستدامة الرقمية إلى أنشطة التقارير في المؤسسات التي تدمج إطار تقارير الاستدامة المناسبة في أنظمتها الرقمية لتوفير معلومات تقارير الاستدامة عالية الجودة لأصحاب المصلحة.

وفي عصر الثورة الصناعية الرابعة، توجهت وجهة النظر المحاسبية الى تقارير المحاسبة المالية الخارجية التي يتم إنتاجها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية (AIS) و/أو وحدات المحاسبة المالية في أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (ERP)، أما في عصر الاستدامة في عصر الثورة الصناعية الخامسة، فإن منظمات وضع معايير المحاسبة للاستدامة مثل المجلس القياسي لمحاسبة الاستدامة ومجموعة المشورة الأوروبية للتقارير المالية ووحدات المحاسبة المالية المتكاملة في نظام تخطيط موارد المؤسسات (ERP) يعملون معاً على تطوير أسس التقارير الرقمية المتعلقة بالاستدامة في المؤسسات، وفي الوقت الحاضر، تقدم مهنة المحاسبة خدمات مشابهة لخدمات التقارير الرقمية المتعلقة بالاستدامة وتسمى خدمات المحاسبة لتسهيل التقارير المالية.

حيث يتوفر نظام AIS إما في المؤسسة أو في السحابة، وغالباً ما يكون متكاملًا أو متواصلًا مع أنظمة ERP الأخرى. والتي تهدف لاستخدام قواعد البيانات (داخل المؤسسة أو في السحابة) بسرعة وفعالية، وبالتالي يمكن لأنظمة ERP دمج العديد من أنواع البيانات لإنتاج بيانات الاستدامة لأغراض إعداد التقارير.

ولقد تم العمل على دمج بيانات الاستدامة وتحويل أنظمة ERP إلى أنظمة ERP مستدامة SERP، فهي تعتبر حلاً شاملاً لدعم بيانات الاستدامة المدمجة في نظام ERP التقليدي. عملياً، قامت شركة SAP بتطوير عدة وحدات لدمج بيانات الاستدامة وتسهيل تقارير الاستدامة الرقمية. ومن الواضح أن التطبيقات التي تحلل وتدير بيانات الاستدامة توفر فرصاً لمساعدة المؤسسات في التوجه نحو أهدافها في مجال الاستدامة، حيث إن تحليلات البيانات في مجال الاستدامة تعد أمراً هاماً في التخفيف من الأثر السلبي للمؤسسات على عوامل البيئة والمجتمع والحوكمة.

فوحدة SAP تقوم بإنشاء دفتر حسابات مركزي لتقارير الاستدامة والمقاييس، وتوفر مستودعاً لتخزين بيانات الاستدامة وتحليلات الاستدامة والتقارير القائمة على المعايير المختلفة للاستدامة المتاحة اليوم، ولوحات المعلومات (التحكم) التي توفر مؤشرات الأداء الرئيسية في مجال الاستدامة (KPIs) والتي يمكن دمجها في تقارير الاستدامة الرقمية. ويمكن القول أن الثورة الصناعية الرابعة قد قدمت التقنيات التي ساعدت المحاسبين في التحول الرقمي للتقارير المالية، أما الثورة الصناعية الخامسة فتعتمد على التحول الرقمي من خلال توفير الوسائل التكنولوجية وتعزز في الوقت نفسه أهمية الاستدامة لمهنة المحاسبة ومزودي النظم الرقمية مثل Microsoft Dynamics ونظام SAP ERP بتكليف أنظمتها لإنتاج تقارير الاستدامة باعتماد نفس النهج المتبع في تقارير المعلومات المالية الرقمية عند تنفيذ تقارير الاستدامة الرقمية في المؤسسات. وعلى هذا النحو، فإن الرقمنة هي أحد عناصر بناء تقارير الاستدامة الرقمية، وتوفر العناصر الأخرى من خلال أبحاث ونظريات التقارير المالية.

9- دور الرقابة الداخلية في تقرير الاستدامة الرقمية:

إن الرقابة الداخلية أمر بالغ الأهمية في توفير تقارير الاستدامة الرقمية ذات الصلة وفي الوقت المناسب لأصحاب المصلحة، وتتبع أفضل الممارسات للرقابة الداخلية إطار لجنة COSO، حيث تشمل الرقابة الداخلية خمس مكونات هي: بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، وأنشطة المراقبة. ولتحقيق تقارير استدامة جيدة بالتطبيق على هذا الإطار، فيتمثل المكون الأول في بيئة الرقابة: وهو يشير إلى الإجراءات التي اتخذها مجلس الإدارة لإرساء بيئة ملتزمة بالاستدامة لمنع عمليات الغسيل الأخضر، المكون الثاني في الإطار هو تقييم المخاطر، وهو يتعلق بتقييم المخاطر التي يواجهها الكيان سواء داخلياً أو خارجياً والتي تهدد تحقيق أهدافه في مجال الاستدامة، على سبيل المثال: قد تشكل مخاطر داخلية تعوق تقارير الاستدامة الرقمية تكامل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الجديدة، فقد يؤدي عدم وجود ضوابط مناسبة على أنظمة تكنولوجيا المعلومات إلى تعريض جودة البيانات الأساسية لتقارير الاستدامة للخطر، ولمنع أو تخفيف هذه المخاطر لتحقيق هدف تقارير الاستدامة ذات الصلة في الوقت المناسب يمكن للإدارة تصميم أنشطة الرقابة التي تخفف المخاطر التي تعوق تحقيق أهدافها، وتشمل أنشطة الرقابة المتعلقة بتقارير الاستدامة الرقمية بمراجعات الأداء المنتظمة على جميع المستويات وبين كل الفرق في الكيان للتحقق من المؤشرات الخاصة بالاستدامة، ويركز مكون المعلومات والاتصال في الرقابة الداخلية على ضمان نشر المعلومات في الوقت المناسب وبدقة وموثوقية داخلياً وخارجياً وفقاً للوائح وتوقعات أصحاب المصلحة، وهذا يضمن أن المعلومات الأساسية التي تعرضها تقارير الاستدامة الرقمية دقيقة. أما مكون أنشطة المراقبة، فيتبع مدى وجود وفعالية المكونات الخمسة لإطار COSO للكشف عن الأخطاء المحتملة في نظام الرقابة الداخلية وإصلاحها.

خاتمة:

الاستدامة الرقمية، هي تطوير ونشر وتطوير تقنيات التكنولوجيا الرقمية كالتعلم الآلي والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، وتستخدم تلك التقنيات في التعاملات التجارية والاقتصادية والتي تؤثر بشكل إيجابي على البيئة من أجل تأمين القدرة التنافسية للأفراد والمؤسسات والدول للحفاظ على وتيرة النمو على المدى الطويل، ويمكن للشركات تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال صياغة خططها على المدى الطويل والقصير وأن تبتكر نموذج أعمالها وفقاً للتحديين الرئيسيين التحولات الرقمية ومتطلبات الاستدامة وتقديم المنتجات والخدمات التي يجب أن تكون على حد سواء متوافقة مع تحولات العصر الرقمي ومتطلبات الاستدامة وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة لعام 2030، وأن تركز المؤسسات بشكل واسع على تغيير عملياتها من الممارسات التجارية القديمة إلى أنظمة الابتكار والاقتصاد الدائري الرقمي لتوفير الطاقة وتقليل التلوث وتحقيق معايير الاستدامة الرقمية لضمان بقائها في بيئة تنافسية، ويجب ألا تقع مسؤولية جعل حياتنا الرقمية أكثر استدامة على عاتق الأفراد فقط بل يجب على الحكومة توفير بيئة تنظيمية ذات شفافية أكبر، ويجب أن تتضمن محاسبة هذه المؤسسات عبر تقديم تقارير الاستدامة الرقمية عما إذا كانت تعمل على تحسين استدامة ممارساتها.

المراجع:

1. الهادي، محمد محمد، (2022)، نحو مجتمع رقمي مستدام، مجلة الجمعية المصرية لتنظيم المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، المجلد 29، العدد 29.
2. حلبي، ولاء محمود، (2022)، التحول الرقمي المستدام في العملية التعليمية، المجلة الدولية لبحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 3، العدد 7.
3. جاب الله، عاطف مصطفى حسن، (2023)، تأثير التحول الرقمي على الأداء المستدام: دراسة ميدانية، جمعية تكنولوجيا البحث العلمي والفنون، المجلد 2، العدد 7.
4. سلمان، جعفر جواد جاسم، (2024)، دور المنصات الرقمية في تعزيز التقارير الشعبية المتكاملة للقطاع العام وانعكاسها على الاستدامة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مجلد 21، عدد خاص.
5. عبد المقصود، محمد أحمد، (2023)، تأثير التكامل بين الاستدامة المالية والحكومة الرقمية على تحسين أداء منظومة التأمين الصحي الشامل بجمهورية مصر العربية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التجارة جامعة قناة السويس، المجلد 14، العدد الأول.

1. Bradley, K. (2007). Defining Digital Sustainability. Library Trends 56(1), 148-163.
2. Mewes, G. (2023). The Digital Environmental Footprint-a holistic framework of Digital Sustainability.
3. Pan, S. L., & Nishant, R. (2023). Artificial intelligence for digital sustainability: An insight into domain-specific research and future directions. International Journal of Information Management, vol 72.
4. Panda, S., & Ranish, R. (2021). Digital Sustainability Outsourcing Assessment Department of Informatics, Lund School of Economics and Management, Lund University Master Thesis.
5. Olsen, C. (2022). An Overview of Key Sustainability Theories, Regulations and S ERP for Business Education, Business Research and Digital Business Practitioners. In: Musleh Al-Sartawi, A.M.A. (eds) Artificial Intelligence for Sustainable Finance and Sustainable Technology. ICGER 2021. Lecture Notes in Networks and Systems, vol 423. Spring.
6. Stuermer, M., Abu-Tayeh, G. & Myrach, T. (2017). Digital sustainability: basic conditions for sustainable digital artifacts and their ecosystems. Sustain

نظرة عامة حول القدرات المهنية للأجهزة العليا للرقابة وكفاءة مراجعة الحسابات حسب ISSAI-150 والأدلة ذات الصلة

إعداد: الأستاذة/ تغريد علم
مديرة العلاقات العامة والتدريب والتأهيل
بالجهاز المركزي للرقابة المالية
بالجمهورية العربية السورية

مقدمة:

تُمارس الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دوراً فعالاً في تحقيق رقابة فعالة على أموال الدولة والحفاظ على المال العام وتعزيز الحوكمة الرشيدة والتقليل من مخاطر الفساد المالي والإداري، حيث تتطلع من خلال أعمال الرقابة التي تمارسها إلى إصدار تقارير رقابية موضوعية وموثوقة تُمكن المستخدمين وأصحاب المصلحة من اتخاذ قرارات سليمة بناء على المعلومات الواردة فيها لمعالجة مواطن الخلل والارتقاء بالسياسات العامة وتصويبها وضمان احترام وتطبيق النُظم المحاسبية والمالية وتحسين مستوى الخدمات لتحقيق ما جاء بالمبادئ الأساسية للانتوساي 12 INTOSAI-P قيمة ومنافع الأجهزة العليا للرقابة "إحداث فارق في حياة المواطنين".

إن أي مؤسسة رقابية عليا هي مؤسسة تعتمد على الأفراد ويعتمد نجاحها إلى حد كبير على أفرادها، ومن الأهمية بمكان أن تولي أي مؤسسة رقابية عليا اهتماماً خاصاً لدوافع وكفاءة موظفيها، وبالتالي إعطاء الأولوية لإدارة الموارد البشرية لديها، إذ تعتمد قدرة الجهاز الأعلى للرقابة للوفاء بولايته وإجراء عمليات مراجعة عالية الجودة وفعالة إلى حد كبير على جودة ونزاهة وكفاءة موظفيه، وتحظى متطلبات كفاءة المراجعين وكيفية تعيينهم وتطويرهم والمحافظة عليهم وتقييمهم بأهمية كبيرة وأساسية للجهاز الأعلى للرقابة، حيث لا يمكن تحقيق جودة مهمة الرقابة دون موارد بشرية تتمتع بالكفاءة والالتزام.

فقد نص إعلان ليما INTOSAI-P1 على أنّ الجهاز الأعلى للرقابة لا يستطيع الاضطلاع بدوره على نحو فعّال إلا إذا كان قادراً على توظيف أفراد يتمتعون بمهارات عالية ويتسمون بالتفاني والهمة في العمل، وأن يكون في الوقت نفسه قادراً على الاحتفاظ بهم، ويقع على عاتق إدارة الجهاز الأعلى للرقابة مسؤولية التأكد من توفر الموظفين المناسبين في الجهاز عند الحاجة إليهم وإسنادهم إلى المهام على نحو صائب، يُوضح الشكل رقم (1) أدناه نموذج إدارة الموارد البشرية (سلسلة قيمة إدارة الموارد البشرية في الأجهزة العليا للرقابة) أنّ ثمة وظائف فرعية مختلفة لإدارة الموارد البشرية من شأنها التكامل لمساعدة الجهاز الأعلى للرقابة في الحصول على العدد المناسب من الموظفين ذوي الكفاءة والأداء المتميز (توجيهات لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية 2022، الفصل 1)، وسيحاكي تقييم مؤشرات المجال (ه) في إطار قياس أداء الجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة المعدل (SAI PMF) هذا النموذج الذي يدعم ممارسات إدارة الموارد البشرية الحديثة.



المصدر: توجيهات لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية 2022

كما ينص المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة رقم ISSAI-100 المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام (كما تمّ تعديله بالمادة 39 ليتماشى مع المعيار 150) على وجوب أن يتولى كل جهاز أعلى للرقابة وضع إجراءات لإدارة الكفاءة ويحافظ عليها على المستوى التنظيمي بما يوفر ضماناً معقولاً بأن مراجعي الجهاز الأعلى للرقابة يتمتعون بالكفاءات المطلوبة لأداء وظائفهم ويتضمن إدارة الكفاءة على المستوى التنظيمي .

ويوضح معيار ISSAI-140 الدور الذي تسهم به إدارة الموارد البشرية في تحقيق جودة عالية عند إنجاز الأعمال الرقابية، وحتى يمكن بلوغ مستويات الجودة المرتبطة بموارد الجهاز الأعلى للرقابة التي ينص عليها هذا المعيار يجب على الجهاز الأعلى للرقابة تعيين موظفين يتمتعون بقدر من الكفاءة والقدرات يكفل لهم تأدية ما عليهم من التزامات وواجبات بجودة عالية دائماً، وتدريبهم واستبقائهم (معيار ISSAI-140 الفقرة 42).

المفهوم والخلفية:

تُعدُّ القدرات المهنية للعاملين العنصر الثالث من أبعاد قدرة الجهاز الأعلى للرقابة (المؤسسية-التنظيمية-المهنية) كما هو موضح بالشكل رقم (2)، وتُشير القدرات المهنية للعاملين إلى وجود عدد كافٍ من الأشخاص الأكفاء سواء على المستوى القيادي أو على مستوى الموظفين للاضطلاع باختصاصات الجهاز الأعلى للرقابة، ففي مهنة الرقابة يُعدُّ العاملون المكسب الأكثر قيمة للمنظمة ونظراً لأنها تسعى إلى تعزيز الكفاءة المهنية، فهي لا تحتاج فقط إلى عددٍ كافٍ من المدققين المهنيين في أنواع مختلفة من الرقابة فحسب، بل تحتاج أيضاً إلى وجود مهنيين في مختلف التخصصات الأخرى مثل الإدارة، والقيادة، والموارد البشرية والتواصل، والتخطيط الاستراتيجي، ومشاركة أصحاب المصلحة...إلخ.

مخرجات الجهاز الأعلى للرقابة	نواتج الجهاز الأعلى للرقابة	مساهمة الجهاز الأعلى للرقابة في الأثر	قدرات الجهاز الأعلى للرقابة
<ul style="list-style-type: none">القدرة المؤسسية للجهاز: الاستقلالية والإطار القانونيالقدرة التنظيمية: حوكمة الجهاز ومنهجيات الرقابة ومساراتها، وضمان الجودة وأنظمة دعم الجهازقدرة الموظفين المهنية: العدد والكفاءات والتحفيز وتطوير الموظفين			

المصدر: دليل الإدارة الاستراتيجية 2020

وتشمل القدرات المهنية العمليات والمهارات والمعارف اللازمة لتمكين الجهاز من القيام بمسؤوليات التدقيق ولتنفيذ ذلك بفعالية وكفاءة، يحتاج الجهاز إلى أساليب تدقيق ملائمة، وكتيبات وأدلة وإرشادات، وموظفين مؤهلين يمتلكون المعارف والمهارات المناسبة، وإدارة جيدة ورقابة جودة لأعمال التدقيق، إن جوانب القدرة هذه تعتبر من الأشياء الأساسية لرقابة الجهاز.

وفي سبيل تطوير القدرات المهنية للموظفين، تتمثل الخطوة الأولى للجهاز الأعلى للرقابة في تحديد الكفاءات المطلوبة، وبعد ذلك ينبغي عليه تقييم كيفية الحصول على هذه الكفاءات، وقد يفكر الجهاز الأعلى للرقابة أيضاً في الإبقاء على العاملين وكيفية الاحتفاظ بالكفاءات وتوفير التدرج الوظيفي والتعليم والتأهيل والتدريب المهني المستمر للعاملين لديه لمواكبة التغيرات في بيئتهم، فمثلاً قدمت البيانات الضخمة ووسائل التواصل الاجتماعي والذكاء الصناعي نجاحات كبيرة في جميع جوانب حياتنا، ويتعين على الجهاز الأعلى للرقابة التفكير في الكفاءات التي يحتاج العاملون لديه إلى اكتسابها والتدريب عليها في مثل هذه المجالات الجديدة (قدرات الجهاز الأعلى للرقابة- دليل الإدارة الاستراتيجية 2020 -صفحة 36).

المحور الأول: ISSAI-150 كفاءة مراجع الحسابات:

- **غرض المعيار ISSAI-150:** وضع المتطلبات التنظيمية التي يجب أن يتبعها الجهاز الأعلى للرقابة في تحديد كفاءات المراجع، وتعيينه وتطويره والمحافظة عليه وتقييمه وينطبق على جميع أنواع الرقابة (المالية-الأداء-الالتزام) والأنشطة القضائية، ويجمع كل المراجع على مستوى المتطلبات التنظيمية في إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية. يُعرّف المعيار 150 الكفاءة بأنها "المعارف والمهارات والسمات الشخصية اللازمة لنجاح الأداء الوظيفي" حيث تدل المعرفة على الفهم النظري أو العملي للموضوع، ويقصد بالمهارات القدرة على إنجاز مهام محددة يتم تطويرها من خلال التعلم أو الخبرة، وتشير السمات الشخصية إلى طريقة تفكير الشخص وقدراته وخصائصه وصفاته.

ويعرّف إطار الكفاءات بكونه نموذج مفاهيمي يفصل ويحدّد الكفاءات المتوقعة من المراجع أو المجموعة أو الفريق الذي يتولى مهمة محددة ووظيفة معينة داخل المؤسسة، وتسعى أطر الكفاءات لتحديد العناصر اللازمة لدفع النجاح والأداء رفيع المستوى، ويمكن أن تتغير بحسب الظروف المحيطة.

أما مسار التطوير المهني فعرفه المعيار بأنه "برنامج تطوير منظم ومبرمج يختاره الجهاز الأعلى للرقابة ويهدف إلى تطوير مراجعين محترفين أكفاء في الجهاز والمحافظة عليهم.

وبحسب هذا المعيار تتمثل المتطلبات التنظيمية التي تقع ضمن مسؤوليات الجهاز الأعلى للرقابة نحو كفاءة مراجعي الحسابات في الشروط التنظيمية الأربعة التالية:

أولاً: تحديد الكفاءات ذات الصلة: يتعين على الجهاز الأعلى للرقابة أن يحدد ويوثق الكفاءات ذات الصلة المطلوبة لجميع المراجعين لتنفيذ مهمة الجهاز الأعلى للرقابة.

ثانياً: توفير ممارسات الموارد البشرية المناسبة: يجب أن يتمتع الجهاز الأعلى للرقابة بعمليات وممارسات مناسبة لإدارة الموارد البشرية للتأكد على أن المراجعين لديهم الكفاءات ذات الصلة التي يحددها.

ثالثاً: توفير مسارات للتطوير المهني: يجب على الجهاز الأعلى للرقابة أن يضع مسارات مخصصة للتطوير المهني للمراجعين، على أن تكون مصممة خصيصاً لتنسجم مع ولاية الجهاز وإطاره القانوني وهيكله التنظيمي واحتياجاته.

رابعاً: تقييم الكفاءات ومراقبتها: على الجهاز أن يطور وينفذ وسائل تقييم الكفاءات ومتابعة تقدم تطوير المراجع أو التطوير الذاتي على أساس دوري.

ويشرح المعيار مواد تطبيق هذه المتطلبات.

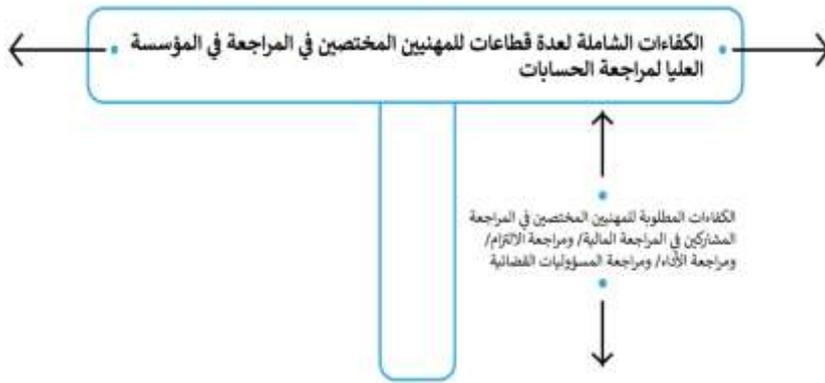
المحور الثاني: المبدأ التوجيهي 1950 GUID حول تطوير أطر الكفاءة لمراجعي الحسابات:

ينطلق المبدأ التوجيهي 1950 GUID حول تطوير أطر الكفاءة لمراجعي الحسابات من الشرط التنظيمي الأول من ISSAI-150 القائم على وجوب أن يحدد كل جهاز أعلى للرقابة ويوثق الكفاءات ذات الصلة المرغوب فيها من كل مراجعي الحسابات للوفاء بتفويض الجهاز، ليوّجه الأجهزة العليا للرقابة إلى كيفية تحديد مجموعة الكفاءات المناسبة التي تفي بشروط المعايير الدولية للمؤسسات العليا للرقابة أو المعايير المحاسبية الأخرى التي تتبناها تلك المؤسسات، فضلاً عن تفويضاتها القانونية وأية اعتبارات معينة تنبثق عن استراتيجياتها التنظيمية.

وأخذاً في الاعتبار العلاقة الوثيقة بين تصميم أطر القدرات والوسائل الخاصة بتقويم هذه الكفاءات، يتعامل المبدأ التوجيهي 1950 GUID مع الشرط التنظيمي الرابع من ISSAI-150 الذي يتطلب قيام الجهاز الأعلى للرقابة بتطوير وسائل لتقويم الكفاءات وتنفيذها، والتأكيد على التطوير الناجح للكفاءة، وتزويد الجهاز الأعلى للرقابة بمعلومات موثوقة متعلقة بنجاح تدخلات التطوير المهني وأثر هذه التدخلات على عمله وأدائه.

وميّز المبدأ التوجيهي 1950 GUID عن تطوير أطر الكفاءات لمراجعي الحسابات بين الكفاءات الأساسية التي تمثل الحد الأدنى من الكفاءات التي ينبغي أن يتمتع بها مراجعو الحسابات في مجال معين ويأتي وصفها وفقاً للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة أو معايير مراجعة الحسابات الأخرى التي يعتمدها الجهاز الأعلى للرقابة كما أوردها المعيار رقم 100، أما الكفاءات الإضافية فهي الكفاءات التي تجعل من كل جهاز أعلى للرقابة جهازاً متميزاً، وإن الأمر متروك لكل جهاز أعلى للرقابة لتعريف هذه الكفاءات الإضافية ودمجها مع الكفاءات الأساسية في ظل إطار معين للكفاءة يتسق مع تميز هذا الجهاز. كما عرّف برنامج "منفذ للتطوير المهني" البعد الرسمي للتطوير الهيكلي الذي يختاره الجهاز الأعلى للرقابة المالية ويهدف لتطوير مراجعي حسابات مهنيين وأكفاء ويحافظ عليهم، أما مستوى الكفاءة فيمثل مجموعة من المعايير المحددة مسبقاً التي تحدد مستوى التقدم الذي يتعين أن تحققه كفاءة معينة.

يوفر التوجيه وصفاً مفصلاً عن كيفية تطوير إطار الكفاءة حيث يعرّف نهج T أنّ للمدقق المحترف كفاءات من نوعين: الكفاءات الشاملة إذ يصف الخط الأفقي للحرف T قدرة الشخص على التعاون مع المختصين في المجالات الأخرى، واستخدام وتطبيق المعرفة في مجالات الخبرة المختلفة عن خبراته (أي يتمتع بمهارات عامة واسعة النطاق)، أما الخط الرأسي من الحرف T فيمثل المهارات الخصوصية وهي عمق المهارات والتجربة في مجال معين (الخبرة المتعمقة بموضوع الاختصاص (كما هو موضح بالشكل رقم (3):



المصدر: المبدأ التوجيهي 1950 GUID حول تطوير أطر الكفاءة لمراجعي الحسابات

ويُشير إطار الكفاءة في الشكل رقم (4) إلى أن أي مراجع حساب للقطاع العام ينبغي أن يمتلك كفاءات تشمل مختلف المجالات التي تتسق مع تميز عمل مراجع حسابات القطاع العام، كما تتضمن أي مزيج من أربع فئات من الكفاءات المتعلقة بمراجعة الحسابات بحسب ما يحدد الاختصاص الخاص بكل مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات:



المصدر: المبدأ التوجيهي GUID 1950 حول تطوير أطر الكفاءة لمراجعي الحسابات

- كما شرح المبدأ التوجيهي GUID 1950 معايير ومحددات إطار تطوير الكفاءة لمدقي الأجهزة العليا للرقابة:
- الموائمة مع إطار الانتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية IFPP.
 - مراعاة الأهمية المستمرة للتطوير.
 - توافق المعايير الوطنية مع إطار الانتوساي.
 - الاتقان الكامل.
 - القابلية للقياس والملاحظة والتقييم.

المحور الثالث: GUID 1951 إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين:

يقدم GUID 1951 إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين، ويتمثل هدفه في تعريف الأجهزة العليا للرقابة بعملية سير أعمال واضحة ومنظمة وعملية لتمكينها من تطوير مسار أو مسارات للتطوير المهني لمراجعها، كما يدعم هذا المبدأ التوجيهي للأجهزة العليا للرقابة في تنفيذ وتطبيق متطلبات الشرط التنظيمي الثالث من ISSAI-150، وبين الشكل رقم (5) العملية المكوّنة من 10 خطوات والموضحة أدناه والتي تهدف لتصبح عامل تمكين استراتيجي لقيادة الجهاز الأعلى للرقابة لتحفيز التفكير حول مزيد من الاحتراف في الجهاز مع التركيز بشكل خاص على تطوير المراجعين الأكفاء حتى يتسنى للجهاز تنفيذ مهامه:



المصدر: GUID 1951 إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين

تعمل هذه الخطوات العشر على تمكين قادة الأجهزة العليا للرقابة في ظل عملية واضحة ومنظمة وعملية على المساعدة على تطوير وتنفيذ مسارات للتطوير المهني للمراجعين، بما يتماشى مع متطلبات ISSAI-150 وتبين الارشادات شرح مفصل لهذه الخطوات.

مع الجدير بالذكر بأنه تم إطلاق (TFIAP) وهو مسار عمل لجنة بناء القدرات للانتوساي CBC الذي أنتج ISSAI-150 بشأن كفاءة المدقق والأدلة ذات الصلة 1950 GUID بشأن أطر عمل الكفاءة و1951 GUID حول أطر الاحتراف، المعتمدة في مؤتمر إنكوساي ريو البرازيل، والآن بصدد التحول لدعم التنفيذ بصياغة اختصاصات فريق العمل المعني بإضفاء الطابع المهني على مدقي الانتوساي (TFIAP) للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ووضع خطة عمل جديدة (2023-2035) حيث تم في عام 2023 دعوة جميع الأجهزة الأعضاء للانضمام إلى هذا الفريق (موقع مسار لجنة بناء قدرات الانتوساي).

النتائج:

- 1- تقع ضمن مسؤوليات الأجهزة العليا للرقابة نحو كفاءة مراجعيها في أربع شروط تنظيمية تبدأ بتحديد وتوثيق الكفاءات ذات الصلة المطلوبة لجميع المراجعين لتنفيذ مهمة الجهاز، وتوفير ممارسات الموارد البشرية المناسبة، ويجب وضع مسارات مخصصة للتطوير المهني للمراجعين، على أن تكون مصممة خصيصاً لتنسجم مع ولاية الجهاز وإطاره القانوني وهيكله التنظيمي واحتياجاته، وتنتهي بتقييم الكفاءات ومتابعة تقدم تطوير المراجع أو التطوير الذاتي على أساس دوري.
- 2- إن كفاءة المدقق الناتجة عن التأهيل المهني المناسب والمستمر تؤدي إلى اكتسابه لمختلف المهارات المواكبة للتطورات والتغيرات المتلاحقة التي تشهدها بيئة أعمال الأجهزة الرقابية، خاصة المهارات الفكرية الذهنية والوظيفية والفنية المهنية والتقنية والتحليلية والقانونية المتعلقة بعمليات التدقيق، وكذلك السلوكية الشخصية والتواصل، وهذا يشجعه على التفكير الابتكاري وتطوير الطرق والأساليب الجديدة في عمليات التدقيق، مما يعزز كفاءته وجودة مخرجات التدقيق المتمثلة بتقارير رقابية مُصاغة وفق متطلبات إعدادها، بسبب وجود علاقة طردية بينهم.
- 3- فكلما كان المدقق متمكناً مهنياً كلما بذل العناية المهنية اللازمة وكان قادراً على تقييم المخاطر وتنفيذ عمله بكفاءة وجمع أدلة إثبات مناسبة، وهذا يؤدي إلى إصدار وصياغة تقارير رقابية موضوعية وموثوقة بجودة وكفاءة عالية تمكن المستخدمين وأصحاب القرار من اتخاذ القرارات الصحيحة بناء على المعلومات الواردة فيه بالوقت المناسب، مما يساهم في تحسين عمليات التقييم والرصد للجهات محل الرقابة بهدف معالجة مواطن الخلل والارتقاء بالسياسات العامة وتصويبها بما يكفل تحسين مستوى الخدمات وضمان احترام وتطبيق القوانين والنظم المحاسبية والمالية مما يعزز الشفافية والمساءلة.

التوصيات:

- 1- عكس الاعتبارات المتعلقة بكفاءة المدقق بشكل مناسب في استراتيجيات الجهاز وسياساته وإجراءاته، لضمان كفاءة وقدرة المدققين على تنفيذ مهام الأجهزة العليا للرقابة.
- 2- تبني استراتيجية موارد بشرية ضمن الجهاز بعد الحصول على استقلالية التعيين، وإنشاء هياكل ومراكز تعنى بالتدريب مع التوعية بأهمية خلق بيئة عمل تحفز على التدريب وتسانده.

- 3- وضع إطار للكفاءات يفصل ويحدد الكفاءات المتوقعة من مدققي الجهاز ويحدد العناصر اللازمة لدفع النجاح والأداء رفيع المستوى، ووضع مسار للتطوير المهني المستمر منظم ومبرمج ومصمم خصيصاً لينسجم مع ولاية الجهاز وإطاره القانوني وهيكله التنظيمي واحتياجاته، يهدف إلى تطوير مدققين محترفين أكفاء في الجهاز والمحافظة عليهم وتقييمهم بشكل دوري تماشياً مع ISSAI-150 والمبدأ التوجيهي GUID-1950 وإرشادات GUID-1951 .
- 4- اعتماد منهجية تدريب مستمر معتمدة متمثلة في التحليل والتصميم والإعداد والتنفيذ ومن ثم التقييم، بالإضافة إلى العمل على تحقيق كفاءة وفعالية واستدامة التدريب بإرساء نظام جودة التدريب داخل الجهاز وإيجاد آليات لقياس أثر التدريب على أدائه لتحقيق النتائج المرجوة.
- 5- الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي المتصلة بالتدريب ومختلف مراحله وتنظيم دورات تدريبية حول استخدامه، وتكثيف الدورات التدريبية الإلهادية حول التعلم الإلكتروني.
- 6- الاستمرار في الاستفادة من التجارب المقارنة في هذا المجال لدى الأجهزة النظيرة ومنظمة الأربوساي والانتوساي ومجموعات العمل الإقليمية ذات الصلة وتبادل المعارف معهم، وتعميم مخرجات الملتقيات والندوات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بالتدريب على جميع المدققين.

الخاتمة:

يبدو جلياً أنه من الضروري أن تتبّع الأجهزة العليا للرقابة الخطوات الرئيسية اللازمة لعمليات التطوير المهني لمدققيها بداية من تحديد الاستراتيجية المتبعة وصولاً إلى الإجراءات التصحيحية الناتجة عن مطابقة ومقارنة نتائج التقييم مع الأهداف المرجوة، ويجب أن تتحول مسؤولياتها نحو كفاءة مدققيها إلى عامل تمكين استراتيجي لقياداتها لتحفيز التفكير حول مزيد من الاحتراف والتطوير المهني، مع التركيز على تطوير المراجعين الأكفاء ليستطيع الجهاز القيام بأعماله بمهنية عالية، وتنفيذ مهامه بمصداقية وموثوقية وفق الشروط والمعايير المتعارف عليها، مما ينتج مخرجات ذات جودة تحقق النواتج المرجوة في بيئة القطاع العام وصولاً لتحقيق الأثر المنشود.

المراجع:

المواقع الإلكترونية:

- موقع الانتوساي : www.intosai.org - الموقع الإلكتروني للجنة الانتوساي لبناء القدرات : www.intosaicbc.org
- موقع منتدى الإنتوساي للإصدارات المهنية : www.intosaifipp.org - موقع مبادرة تنمية الانتوساي للتنمية : www.idi.org
- موقع مسار لجنة بناء قدرات الانتوساي : www.intosaicbc.org/task-force-on-intosai-auditor-professionalistion
- الموقع الإلكتروني الخاص بالإصدارات المهنية : <https://www.issai.org/professional-pronouncements/?n=0-1000000000>
- أدلة عمل ومعايير:
- دليل الإدارة الاستراتيجية للأجهزة العليا للرقابة الصادر عن مبادرة تنمية الانتوساي عام 2020.
- توجيهات لجنة بناء القدرات لإدارة الموارد البشرية 2022.
- (The INTOSAI Framework of Professional Pronouncements) إطار الإنتوساي للتوجيهات والإصدارات المهنية -IFPP- خاصةً:
- مبدأ الانتوساي INTOSAI-P1: إعلان ليما
- مبدأ الانتوساي INTOSAI-P: 12 قيمة ومناخ الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة إحداث الفارق في حياة المواطنين
- المعيار 100: المبادئ الأساسية لرقابة القطاع العام - المعيار 150: كفاءة مراجع الحسابات.
- GUID-1950 مبدأ توجيهي عن تطوير أطر الكفاءة لمراجعي الحسابات. - GUID-1951 إرشادات حول تطوير مسارات التطوير المهني للمراجعين.

دور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم السياسات العمومية: سبل اعتماد مقارنة أكثر ملاءمة

إعداد: الأستاذ/ شاكر القيدي
قاض بالمجلس الأعلى للحسابات
بالمملكة المغربية

مقال
محرر

مقدمة:

إن ظهور أسلوب التدبير العمومي الحديث ومتطلبات الحكامة الرشيدة للشأن العام كان نتيجة طبيعية للانتقال من منطق استعمال الوسائل إلى منطق الأداء والنتائج. ويتطلب هذا المنطق التديري الجديد وضع سياسات عمومية واضحة ومحددة بالقدر الكافي، مع تخصيص أهداف ووسائل دقيقة لها.

لضمان نجاعة الإنفاق العمومي وفعالته المالية، وكذلك جدوى اختيارات صنع القرار العام، برز تقييم السياسات العمومية كأداة فعالة تسمح بتقييم القيمة والآثار الملموسة الناجمة عنها. إن تقييم السياسات العمومية، الذي لا ينفصل عن مراقبة عمل الحكومة والجماعات المحلية، يشكل بالتالي وسيلة ناجعة للمساءلة.

يهدف تقييم السياسات العمومية أيضاً إلى الاستجابة لمتطلبات وتساؤلات المواطنين، الذين أصبحوا أكثر حرصاً على جودة الخدمات التي تقدمها المرافق العمومية، الشيء الذي يدفعهم إلى التساؤل بشكل متزايد عن آثار السياسات العمومية المطبقة وفعاليتها.

إن تقييم السياسات العمومية هو اختصاص مشترك تمارسه العديد من المؤسسات العمومية والخاصة. وي طرح هذا التعدد تحدياً في التنسيق بين مختلف المقيمين من أجل تقييم رشيد ذي قيمة مضافة عالية.

تحظى الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة بمكانة متميزة في هذا المشهد التقييمي، إذ تتمتع هذه الأجهزة بوضع مؤسسي استراتيجي وخصوصيات هامة من حيث الاستقلالية والوصول إلى المعطيات والبيانات يسمح لها بلعب دور مهم في تقييم السياسات العمومية، إلا أنه بالرغم من كل هذه المزايا فإن تقييم السياسات العمومية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة يتسم ببعض القيود والإكراهات التنظيمية والمنهجية التي ينبغي التغلب عليها من أجل تحسين مساهمتها في هذا المجال.

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم السياسات العمومية، مع التركيز على تجربة المجلس الأعلى للحسابات في المملكة المغربية. كما يسعى إلى مناقشة بعض المقترحات والسبل التي قد تساهم في تعزيز الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تطوير ثقافة تقييم السياسات العمومية.

أولاً: واقع ممارسة تقييم السياسات العمومية من طرف الأجهزة العليا للرقابة:

1. مأسسة تقييم السياسات العمومية بالمغرب:

لا يزال المشهد العمومي بالمغرب يتميز بهيمنة أنشطة المراقبة والتفتيش، التي تضطلع بها أساساً هيئات رقابية مختلفة مثل المجلس الأعلى للحسابات¹، والمفتشية العامة للمالية، والمفتشية العامة للإدارة الترابية، والمفتشيات العامة للوزارات.

¹ علماً أن المجلس الأعلى للحسابات يقوم كذلك بإنجاز مهمات موضوعاتية وتقييمية تشمل مختلف الاستراتيجيات والسياسات العمومية المنجزة على المستوى المركزي والمحلي.

لقد شكلت المراجعة الدستورية لسنة 2011 نقطة تحول رئيسية في مؤسسة تقييم السياسات العمومية بالمغرب، من خلال إعطائها قيمة دستورية. حيث ينص الفصل 13 من دستور المملكة على أنه "تعمل السلطات العمومية على إحداث هيئات استشارية بهدف إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات العمومية". كما منح الدستور المغربي صلاحيات واضحة في هذا المجال لمؤسسات عمومية منشأة حديثاً أو متواجدة سابقاً. ويتعلق الأمر بشكل رئيسي بالبرلمان، وبالمجلس الأعلى للحسابات، في إطار تقديم المساعدة للبرلمان، وبالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. كما يمكن لمؤسسات عمومية أخرى، باعتبارها مؤسسات للحكامة، أن تساهم بموجب هذا التعديل الدستوري في تقييم السياسات العمومية، مثل المجلس الأعلى للتعليم والتكوين والبحث العلمي.

2. الإطار القانوني:

أوكل التعديل الدستوري بالمغرب لسنة 2011 للمجلس الأعلى للحسابات مهمة تقديم المساعدة للبرلمان في مجال مراقبة المالية العمومية. في هذا الإطار، يقوم المجلس الأعلى للحسابات بالإجابة على الأسئلة والطلبات المتعلقة بالمهام التشريعية والرقابية والتقييمية التي يمارسها البرلمان والمتعلقة بالمالية العمومية². كما ينص النظام الداخلي للبرلمان المغربي على أنه يمكن لرئيس مجلس النواب، بناءً على طلب مجموعة العمل المكلفة بالتقييم أو بمبادرة منه، الطلب من هيئات الحكامة والمؤسسات الدستورية المعنية إبداء رأيها أو القيام بإعداد دراسة أو بحث حول البرنامج العمومي موضوع التقييم، غير أن آليات لجوء البرلمان إلى خدمات هذه المؤسسات بما في ذلك المجلس الأعلى للحسابات، تستحق المزيد من التوضيح فيما يتعلق بإجراءات القيام بمهام التقييم. وتجدر الإشارة أنه في إطار تنفيذ خطته الاستراتيجية للفترة 2022-2026، أطلق المجلس الأعلى للحسابات عملية تعديل شاملة لإطاره القانوني (مدونة المحاكم المالية) لجعله أكثر ملاءمة مع المقتضيات الدستورية الجديدة لسنة 2011 مع إصلاحات المالية العمومية التي أقدمت عليها الحكومة المغربية، لا سيما تلك التي تتعلق بالتدبير القائم على النتائج والتحول من المحاسبة النقدية إلى المحاسبة على أساس الاستحقاق والتصديق على حسابات الدولة من قبل المجلس الأعلى للحسابات.

3. الوضع الراهن لتقييم السياسات العمومية بالأجهزة العليا للرقابة:

نظرًا لموقعها المتميز في المشهد المؤسسي للتقييم، فإن الأجهزة العليا للرقابة، التي تتموقع في العديد من الدول على مسافة متساوية بين البرلمان والحكومة، تلعب دوراً حيوياً في تقييم السياسات العمومية، إلا أن ممارسة هذا الاختصاص تتسم ببعض الخصائص والقيود التي يجب التغلب عليها حتى تتمكن هذه الأجهزة من ممارسة دورها بشكل كامل وفعال.

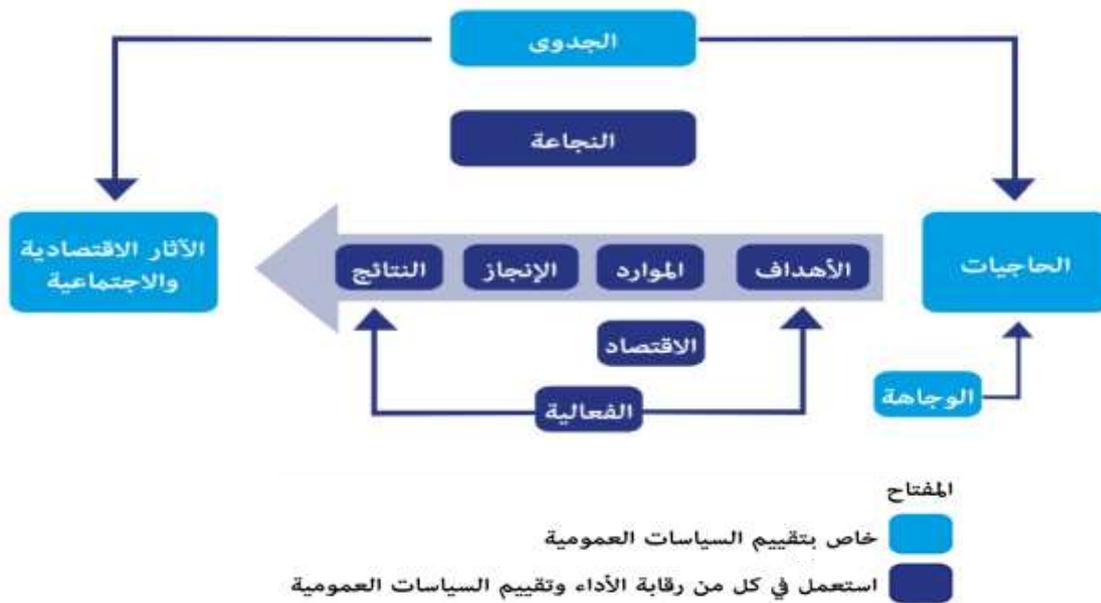
توافق منهجية التقييم مع خصائص العمل الرقابي:

من الواضح أن الرقابة تشكل المرجع الأساسي الذي يوجه الأشغال والأنشطة التي تقوم بها الأجهزة العليا للرقابة. حيث، تهدف مقاربتها بالخصوص إلى اكتشاف المخالفات والاختلالات التي قد تعتري التدبير العمومي، والتأكد من الاستعمال الرشيد والفعال للموارد العمومية وتقديم توصيات من أجل تجويد التدبير، وكذا فرض عقوبات عند الاقتضاء كلما سمحت التشريعات الوطنية بذلك.

² الفصل 148 من دستور المغرب.

ويستوجب هذا الوضع إدخال بعض التعديلات على المنهجية المعتمدة من أجل أن تتوافق تمامًا مع المنطق الذي يقوم عليه تقييم السياسات العمومية.

ذلك أن تقييم السياسات العمومية يتطلب، كما يبين الرسم البياني أسفله، مقارنة أكثر شمولية، تستوجب بالإضافة إلى تقييم مستوى الفعالية والنجاعة المحققة، التحقق من جدوى الأهداف التي تسعى السياسة العمومية إلى تحقيقها وكذلك استدامة الموارد المعبأة لتنفيذ السياسة العمومية المعنية. في حين أن مراقبة الأداء كما تمارسها أغلب الأجهزة العليا للرقابة، تتناول جوانب معينة من التقييم، ولكن بمنهجية تقتصر في الغالب على تحليل الفعالية والنجاعة وكذا وضع فرضيات حول الأسباب والمبررات من دون التعمق في معالجتها بشكل كاف.



المصدر: مبادئ توجيهية لتقييم السياسات العمومية معتمدة من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة GUID 9020 سنة 2019 صفحة 9.

بالإضافة إلى ذلك، ينبنى التقييم على منهجية تشاركية. في هذا السياق، يقوم المكلف بالتقييم بإشراك مختلف الفاعلين والمتدخلين المعنيين بالسياسة العمومية سواء كانوا صناع قرار، مدبرين أو مستفيدين (مرتفعين). بينما تعتبر الرقابة إجراء أحادي الجانب يتمثل في إخضاع عمليات الجهة الخاضعة لعمليات التدقيق للتحقق من مطابقة القرارات المتخذة والعمليات المنجزة للقوانين والأنظمة والتحقق من النتائج المحققة على مستوى الأداء. لكن تجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من أنه يبدو أن هاذين الاختصاصين مختلفين من حيث الموضوع والإطار المرجعي، فإنهما يتكاملان ويثري كل منهما الآخر.

2. الموارد البشرية والمالية المخصصة للتقييم:

يتطلب تقييم السياسات العمومية موارد بشرية تتمتع بمهارات عالية تركز بالأساس على إتقان بعض أدوات التقييم الرئيسية مثل تحليل المعطيات، والإحصائيات، والتحليل الاقتصادي والاقتصاد القياسي والعلوم الاجتماعية. ولتعزيز مهاراته، مكن المجلس الأعلى للحسابات قضاته وموظفيه من الاستفادة من برامج تدريبية تتعلق بتقييم البرامج والسياسات العمومية، من خلال إبرام شراكات مع أجهزة عليا للرقابة رائدة في هذا المجال، ومانحين دوليين وشركاء التنمية، وكذلك مع مؤسسات أكاديمية وطنية ودولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم السياسات العمومية يتميز بتكلفته الكبيرة. فهو يتطلب إجراء أبحاث ميدانية قد تقتضي اللجوء إلى مختبرات الأبحاث ومعاهد استطلاع الرأي، بالإضافة إلى استشارات المواطنين التي تكون مكلفة للغاية. كما أن تقييم السياسات العمومية هو عملية تستغرق وقتاً طويلاً نظراً لتعدد أساليبها وتعدد المتدخلين الواجب إشراكهم. فعلى سبيل المثال، تخصص محكمة الحسابات الفرنسية ما يقارب 10% من مواردها البشرية لتقييم السياسات العمومية. ومن أجل إعطاء دفعة لهذه الاختصاص، تهدف في إطار خطتها الاستراتيجية "محاكم المالية 2025" تخصيص 20% من مواردها لهذا المجال لتصبح بحلول عام 2025 ثاني أبرز مهامها³.

3. المنهجية ومعايير التقييم:

وتجدر الإشارة إلى أن المنهجية المتبعة من طرف الأجهزة العليا للرقابة لتقييم السياسات العمومية ليست دائماً شاملة إلى الحد الذي تمتد إلى تقييم الآثار (منفعة) المترتبة عن السياسة العمومية، والتي تعد السبب الرئيسي للقيام بالتقييم، لذلك قام المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز العديد من المهام التقييمية، منها العديد من المهمات الموضوعاتية⁴، بما في ذلك مهمات بطلب من البرلمان في إطار تقديم المساعدة.

وعلى المستوى المنهجي، ركزت هذه المهام بشكل خاص على تقييم عدد معين من الجوانب مثل الإطار القانوني والمؤسسي، وظروف الإعداد والتنفيذ، بالإضافة إلى الجوانب المرتبطة بالحكمة والقيادة. وطرحت هذه المهام أسئلة تقييمية مرتبطة بشكل رئيسي بتقييم الإنجازات فيما يتعلق بالأهداف المتوقعة وإدارة الموارد المعبأة.

ثانياً: سبل تحسين مساهمة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة في تقييم السياسات العمومية:

لتعزيز دور الأجهزة العليا للرقابة في تقييم السياسات العمومية من حيث عدد المهام المنجزة وجودة إنجازها، يمكن اقتراح مجالات التحسين التالية:

1. تنمية القدرات الداخلية للأجهزة العليا للرقابة:

إن تقييم السياسات العمومية هو عملية دقيقة تتطلب مهارات متعددة التخصصات ومنهجية صارمة. من أجل القيام بدورها على أكمل وجه وضمان مصداقية وجودة هذه العملية، فإن الأجهزة العليا للرقابة مدعوة إلى تخصيص المزيد من الموارد لممارسة هذا الاختصاص، وتطوير مهارات العاملين في ميدان تقييم السياسات العمومية، التي تُعد في معظمها مجالاً جديداً بالنسبة لهم. وتشمل هذه المهارات بالخصوص المهارات التقنية والتدبيرية والسلوكية، كالقدرة على التواصل الفعال والتفكير النقدي (Critical thinking) وحل المشكلات (problem solving).

³ الهدف 8 للمخطط الاستراتيجي المسمى "المحاكم المالية 2025" لمحكمة الحسابات الفرنسية.

⁴ المواضيع المعنية شملت الخدمات عبر الإنترنت، البرنامج الاستعجالي لوزارة التربية الوطنية، مؤسسات الحماية الاجتماعية التي تهتم بالأشخاص الذين يعيشون في وضعية صعبة، نظام الوظيفة العمومية، نظام المعاشات المدنية لصندوق المغربي للتقاعد، المخزون الاحتياطي، قطاع المؤسسات والمنشآت العمومية بالمغرب، تدبير الكوارث الطبيعية، تدبير منازعات الدولة، الجبايات المحلية، نظام المقاصة، التدبير المفوض للمرافق العمومية المحلية، استراتيجية المغرب الرقمي 2013 ونظام التقاعد بالمغرب.

فيما يتعلق بالموارد البشرية، ينبغي توظيف مقيمين ذوي خبرة في المجال، وتمكين العاملين بالأجهزة العليا للرقابة من الاستفادة من تدريب متخصص يؤهلهم لاكتساب المهارات الكافية للقيام بمهام التقييم بشكل فعال. ومن الواضح أن الرفع من المؤهلات والقدرات الداخلية لا يحول دون اللجوء إلى عقد شراكات مع جهات فاعلة في مجال التقييم، من أجل الاستفادة من خبرتهم في هذا المجال.

كما يتطلب تقييم السياسات العمومية تعبئة موارد مالية كبيرة لتغطية النفقات المختلفة المرتبطة بالتقييم، مثل تكاليف الأبحاث الميدانية والاستعانة بالخبراء. في بعض الأحيان قد تبدو هذه النفقات مفرطة بعض الشيء لكن على الرغم من تكلفتها، فإن تقييم السياسات العمومية يمكن أن يوفر على الدولة أو الجماعة المحلية مبالغ كان من الممكن استثمارها في سياسات عمومية ضعيفة الآثار، أو تجنب تجديد تدابير غير مفيدة بشكل كافٍ على مرّ السنين.

على المستوى التنظيمي، ونظرًا لخصوصية هذا الاختصاص، يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تزود ببنية دائمة للحكامة تتكلف بإدارة وتنسيق الأعمال المرتبطة بتقييم السياسات العمومية. ويمكن أن تتخذ هذه البنية شكل لجنة توجيهية مسؤولة عن التحقق من صحة منهجية التقييم والأسئلة التقييمية المختارة، ومواكبة سير وقيادة مهام التقييم. كما يمكن أن تهتم أيضًا بمراقبة جودة التقييم من خلال التحقق من تبرير المنهجية المتبعة، صحة المعطيات، صلابة التحليل، صحة الاستنتاجات وكذا جودة التوصيات.

2. منهجية تختلف عن المراقبة:

ينبغي اختيار طريقة التقييم وفقًا للسياسة العمومية المراد تقييمها. مما يسمح من تكييف الطريقة المتبعة مع خصوصيات السياسة العمومية والاستخدامات التي سيتم تخصيصها لنتائج التقييم. وعليه يجب اختيار الطريقة بعناية، لما لها من تأثير مباشر على جودة التقييم وأهميته.

كما أن العاملين بالأجهزة العليا للرقابة الذين يسند إليهم دور تقييم السياسات العمومية مدعوون إلى القيام بتغيير جذري على مستوى التموّج وتبني نهج مختلف. حيث يجب عليهم اعتماد أسلوب قائم على التبادل وتقاسم التجارب مع جميع المتدخلين والفاعلين الذين ساهموا في وضع وتنفيذ السياسة العمومية.

يجب إشراك الأشخاص المسؤولين عن تصميم وتنفيذ السياسة العمومية منذ بداية عملية التقييم، حتى يتمكنوا من المشاركة في اختيار أسئلة تقييمية صائبة ويسمح لهم بتبنيها لتسهيل التملك وتنفيذ التوصيات المقدمة من طرف الأجهزة العليا للرقابة. يمكن أن يتم إشراكهم في أعمال التقييم في إطار اللجان التوجيهية المنشأة لهذا الغرض، من أجل ضمان التبادل المنتظم مع جميع المتدخلين ونشر محكم للخلاصات والتوصيات.

وتجدر الإشارة إلى أن دور مقيم السياسة العمومية لا يتمثل في إصدار أحكام تجاه صناعات القرار وفرض عقوبات عليهم، بل يسعى إلى مرافقتهم وتوجيههم وكذا تنوير اختياراتهم. ويتيح هذا التعاون إمكانية الحصول على معطيات هامة وفهم المصالح المحيطة بالسياسة العمومية التي سيتم تقييمها لأن التقييم يجب أن يتعامل ليس فقط مع الحقائق، بل أيضًا مع التصورات. ولا ينبغي للتقييم أن يتطرق فقط لنقائص السياسة العمومية، بل يجب أن يشير أيضًا إلى العناصر الإيجابية.

3. الآليات الداخلية للدعم والمواكبة:

حتى يتمكن الجهاز الأعلى للرقابة من القيام بمهمته في تقييم السياسات العمومية يجب وضع أدوات وآليات الدعم والتنسيق بداخله. ويتضمن ذلك الوضع على ذمة المكلفين بالتقييم خدمات متخصصين في المعطيات (علماء البيانات)، يتكفلون بتقديم الدعم اللازم من خلال إنتاج المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالسياسة العمومية موضوع التقييم. بالنظر إلى أن تحليل المعطيات المتعلقة بالسياسة العمومية يشكل مرحلة مهمة في عملية التقييم، حتى بالنسبة للتقييمات التي يتم إجراؤها باستخدام الطرق النوعية (مثل الأبحاث الميدانية، المقابلات، الاستبيانات، مجموعات التركيز، إلخ). حيث أن غياب قواعد المعطيات قد يحول دون إجراء تقييم السياسة العمومية.

من المهم أيضاً توفير آليات للمواكبة تتكلف بتنسيق تقييم السياسة العمومية التي يتم تنفيذها في إطار مهام مشتركة بين الوحدات الوظيفية للجهاز الأعلى للرقابة. يمكن أن تتخذ هذه الآليات شكل بنية تنسيق يتمثل دورها في تجويد عملية برمجة التقييمات المقررة وتسهيل عملية التواصل وقيادة التقييمات.

من جهة أخرى، يشكل جرد تقييمات السياسات العمومية التي تم إجراؤها على المستوى الوطني والدولي أداة فعالة من أجل تسهيل عملية استهداف المواضيع التي سيتم تقييمها، وتجنب إنجاز تقييمات منافسة لتلك التي أنجزتها مؤسسات أخرى.

4. التنسيق بين الأجهزة العليا للرقابة والمتدخلين الآخرين في التقييم:

مع تحديد دور كل جهة فاعلة في تقييم السياسات العمومية، وبعيداً عن أي احتكار، فمن الحكمة وضع حدّ لطرق العمل المنعزلة حيث يقوم كل فاعل بإجراء تقييمه بشكل مستقل عن الفاعلين الآخرين وتجنب الازدواجية.

ويتطلب ذلك تشجيع تبادل أدوات وأساليب التقييم، واعتماد مقاربة تنسيقية تهدف إلى إشراك جميع المتدخلين في التقييم في إطار يتسم بالتكامل والتآزر والنجاحة. ويمكن أن يشمل أيضاً تبادل البيانات المتعلقة بالسياسات العمومية بين مختلف أصحاب المصلحة في التقييم.

ويكتسي هذا التنسيق طابعاً ملحاً عند تقييم السياسات العمومية المعقدة. حيث يمكن للجهاز الأعلى للرقابة، على سبيل المثال، أن ينسج علاقات وثيقة مع مختبرات البحث ومع الأكاديميين. كما يمكن كذلك إشراك الخبراء في القطاع الخاص للاستفادة من خبراتهم في استعمال أدوات وأساليب تقييم السياسات العمومية. ولجعل هذا التعاون أكثر نجاحة، فإن اعتماد إطار مرجعي لتقييم السياسات العمومية مشترك بين مختلف المتدخلين من شأنه أن يقدم مساهمة كبيرة.

5. الشفافية وسهولة الحصول على نتائج التقييم:

إن الرفع من قيمة وفائدة التقييمات التي يقوم بها الجهاز الأعلى للرقابة يتطلب بالضرورة النشر الكامل والآني لنتائج العمل المنجز. ولا يقتصر هدف هذا النشر على احترام مبدأ المساءلة فحسب، بل إنه يستجيب للمطلب الديمقراطي الذي يتيح للمواطنين- المرتفقين الاطلاع على المعلومات من أجل تعزيز ثقتهم. كما أنه يعمل على إغناء وتنوير النقاش العام، ويشكل آلية لتسهيل اتخاذ القرار بالنسبة للمسؤولين العموميين والمنتخبين المحليين، مما يساعدهم على اتخاذ قرارات أفضل والقيام باختيارات صائبة.

ولا يمكن أن تكون تقييمات السياسات العمومية ذات أهمية وأن توفّر القيمة المضافة المرجوة إلا إذا أصبحت نتائجها في متناول الجميع، واستخدمت على نطاق واسع من قبل جميع أصحاب المصلحة المعنيين. ويجب أن يكون نشر نتائج التقييم جزءاً من استراتيجية تواصل فعالة تهدف إلى تحسين تبني واستخدام نتائج التقييم من قبل أصحاب المصلحة المعنيين بالسياسة التي تم تقييمها. ويتطلب ذلك التركيز على إيصال الرسائل الرئيسية للتقييم بوضوح إلى أصحاب المصلحة المعنيين، وكذلك إلى أولئك الذين يحتمل أن يستخدموا نتائج وخلصات التقييم.

6. المتابعة المنهجية للتوصيات:

من أجل تحقيق الآثار المتوقعة من وراء تقييم السياسات العمومية، ينبغي تتبع تفعيل التوصيات من طرف السلطات العمومية المعنية. ويهدف هذا التتبع إلى التحقق من درجة تنفيذ التوصيات التي صاغها الجهاز الأعلى للرقابة، والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في تقييم السياسات العمومية.

وفي المقابل يجب أن تكون التوصيات التي يقدمها المقيمون واضحة، واقعية وقابلة للتنزيل، ويتم تقديمها على شكل سيناريوهات مع إبراز إيجابيات وسلبيات كل منها. وللقيام بذلك، يجب أن تكون التوصيات مبنية على الوقائع والتحليلات، وأن تستمد من الخلاصات والنتائج المستخلصة من التقييم. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار الغرض من التقييم والاستخدام الذي يراد القيام به لنتائجه اعتماداً على غاياته، ويمكن أن تتعلق التوصيات بالتوجهات الإستراتيجية أو تركز على الجوانب الميدانية للسياسة العمومية.

خاتمة:

يتميز مجال تقييم السياسات العمومية بتعدد الفاعلين وتنوع المناهج. كما أنه ليس من السهل دائماً التمييز بين التقييم والتخصصات الأخرى التي قد تتناول أيضاً جوانب متعلقة بالسياسات العمومية مثل التدقيق، المراقبة، والتتبع. ويجب على الأجهزة العليا للرقابة أن تلعب دوراً محورياً في تقييم السياسات العمومية من خلال الاستفادة من دسترة مساهمتها في هذا المجال ومن موقعها المؤسسي. كما يمكن للأجهزة العليا للرقابة أن تساهم في توعية الفاعلين وصانعي القرار بأهمية تقييم السياسات العمومية والتحديات المرتبطة به في تعزيز مبادئ الحكامة الجيدة، والشفافية، والمساءلة. ويجب أن تتم تدخلات الأجهزة العليا للرقابة بتنسيق وثيق مع باقي الفاعلين في مجال تقييم السياسات العمومية للاستفادة من خبراتهم وتحقيق أكبر قدر من الفعالية. ولتحقيق ذلك، يعد وجود إطار قانوني وتنظيمي يحدد أشكال وآليات هذا التنسيق أمراً ضرورياً. وعلى الصعيد الداخلي، يتطلب التقييم امتلاك مهارات متنوعة وآلية حكامه قادرة على ضمان تأطير وقيادة المهام خلال مختلف مراحلها.

المراجع:

- المؤلفات، الدراسات والمقالات:

- Evaluer les politiques publiques pour améliorer l'action publique, sous la direction scientifique de Sylvie Trosa 2009.
- L'évaluation des politiques publiques, le développement d'une nouvelle culture, ouvrage coordonné par Patrice Braconnier et Guy Cauquil, juin 2010.
- Contrôle et évaluation de la gestion publique, Enjeux contemporains et comparaisons internationales, Danièle Lamarque, 2016.
- Les politiques publiques, coordonné par Joseph Salamon, 4ème édition 2023.
- Étude annuelle 2020 du Conseil d'Etat « Conduire et partager l'évaluation des politiques publiques ».
- Les cinq défis de l'évaluation, Revue française d'administration publique, n° 148, Migaud Didier (2013), pp. 849-858.
- La Cour des comptes : du contrôle à l'évaluation par Philippe HAYEZ conseiller-maitre à la Cour des comptes, Revue française d'administration publique, n°155, 2015, pp. 707-7011.
- L'évaluation des politiques partagées entre l'État et les collectivités territoriales, Inspection générale de l'administration, Paris juin 2020.
- L'évaluation des politiques publiques : Un art au service du Politique, Revue française de finances publiques - n°128 - page 161, 2014.

- المعايير والدلائل:

- مبادئ توجيهية لتقييم السياسات العمومية معتمدة من قبل المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة GUID 9020 سنة 2019.

- Normes et règles de l'évaluation, Groupe des Nations unies pour l'évaluation (UNEG), juin 2016.
- Recueil des normes professionnelles de la Cour des comptes de France 3ème édition, 3 janvier 2020.
- Guide méthodologique d'élaboration et de suivi-évaluation des politiques publiques, Pôle stratégies de développement et finances publiques/PNUD, Tome 2 janvier 2016.
- Guide dévaluation : Comment évaluer l'impact des politiques publiques ? un guide à l'usage des décideurs et praticiens, septembre 2016
- Guide à l'usage des décideurs et des praticiens, décembre 2022 de France stratégie : Comment articuler les méthodes qualitatives et quantitatives pour évaluer l'impact des politiques publiques ?
- Guide méthodologique d'évaluation des politiques publiques de la Cour des comptes de France 2022.

دور الأجهزة العليا للرقابة في مكافحة الفساد وأثره في تعزيز الأمن الإقتصادي "تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني"

إعداد: الأستاذ/ أيمن ناجح شاهين
ديوان الرقابة المالية والإدارية
الفلسطيني

مقدمة:

ليس الفساد ظاهرةً جديدةً، أو أمراً من الممكن أن يختفي من حياة الشعوب ويشكل خطراً كبيراً على الأمن القومي. وله تأثير سلبي وتداعيات خطيرة تقع على البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فقد أصبح الفساد¹ بوقتنا الحالي يستحوذ على اهتمام واسع باعتباره جريمة لها انعكاساتها على الأمن القومي والمصالح الوطنية العليا للدول، بالإضافة إلى صلتها الوثيقة بالكثير من التحديات والمخاطر التي تمس أمن الافراد والجماعات من خلال أثره بتقويض الإستقرار السياسي وتدمير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وإعاقة خطط التنمية، حيث أن تلك الآثار تتطلب معالجة الفساد بمزيد من الاهتمام والتعاون بين كافة الأطراف ذات العلاقة بمكافحة تلك الآفة الخطيرة.² كون الامن القومي للدول لا يرتبط فقط بالحفاظ على وحدتها وسيادتها واستقلالها وازدهارها، بل كذلك بقدرة الدول على استمرارية تقديم الخدمات للمواطن وتعزيز نوعية وجودة تحقيق الاحتياجات الأساسية والمصالح الحيوية للسكان. ونظراً لأن القضاء على الفساد يتطلب منهجاً تشاركياً داخل الدولة، من خلال تظافر مؤسسات القطاع العام المدنية والأمنية والقطاع الخاص والمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي التي لها علاقة بمكافحة الفساد. فإن ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني باعتباره أحد مؤسسات دولة فلسطين الدستورية وباعتباره الجهاز الأعلى للرقابة، كان له دوراً بارزاً من خلال ممارسته لصلاحياته بالرقابة والتدقيق ومساهمته بالوقاية من الفساد وتحقيق الأمن الاقتصادي باعتباره أحد مكونات الأمن القومي بمفهومه الشامل³. لذلك ومن خلال هذا المقال سنقوم بالتطرق إلى تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بالوقاية من الفساد وأثر ذلك في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال:

¹ على صعيد الحالة الفلسطينية ورد تعريف للفساد في تقرير المجلس التشريعي الفلسطيني حول ملف الفساد في العام 1997 "بأنه الخروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو مخالفة السياسات العامة المعتمدة من قبل الموظف العام بهدف جني مكاسب له، أو للأخرين ذوي العلاقة، أو استغلال غياب القانون بشكل واع للحصول على هذه المنافع"، ولم يتطرق قانون مكافحة الفساد الفلسطيني رقم (1) لسنة 2005 وتعديلاته لتعريف الفساد ولكنه حدد أشكاله في المادة 1 منه. انظر حول الموضوع: مكافحة الفساد تحديات وحلول، منشورات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الطبعة الأولى، شباط 2020 منشور على الرابط: [file:///C:/Users/ashaheen/Desktop/book-10357-cat-8-d-27-08-20%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/ashaheen/Desktop/book-10357-cat-8-d-27-08-20%20(1).pdf).

² انظر حول موضوع مخاطر الفساد على الأمن القومي: د. نايف جراد، مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية، ورقة مقدمة للمؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022 "مكافحة الفساد مسؤولية وطنية جماعية"، 2022/12/7-5، منشور على الرابط الإلكتروني: <https://www.pacc.ps/Events/conf/2022paper-drNayef.docx>

³ انظر حول موضوع الأمن القومي ومكوناته: الدكتور صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي دراسة حالة مصر بعد ثورة 25 يناير 2011، والمنشور على رابط الصفحة: <https://law.tanta.edu.eg>

أولاً: مقدمة تعريفية عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.

ثانياً: مفهوم الامن الاقتصادي.

ثالثاً: دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في المساهمة بتعزيز الأمن الاقتصادي.

رابعاً: أعمال الديوان المرتبطة في تعزيز الأمن الاقتصادي.

خامساً: النتائج والتوصيات.

أولاً: مقدمة تعريفية عن ديوان الرقابة المالية والإدارية في دولة فلسطين:

يعتبر ديوان الرقابة المالية والإدارية مؤسسة دستورية، والمدقق الخارجي لدولة فلسطين، حيث أنشأ تنفيذاً لأحكام القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وذلك عملاً بأحكام المادة (96) منه⁴، ويتمتع الديوان بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري والأهلية القانونية الكاملة لمباشرة كافة الأعمال والنشاطات التي تكفل تحقيق المهام التي أنشئ من أجلها، وينظم أعماله القانون الخاص به رقم (15) لسنة (2004) والقرار بقانون رقم (18) لسنة 2017م بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004م.

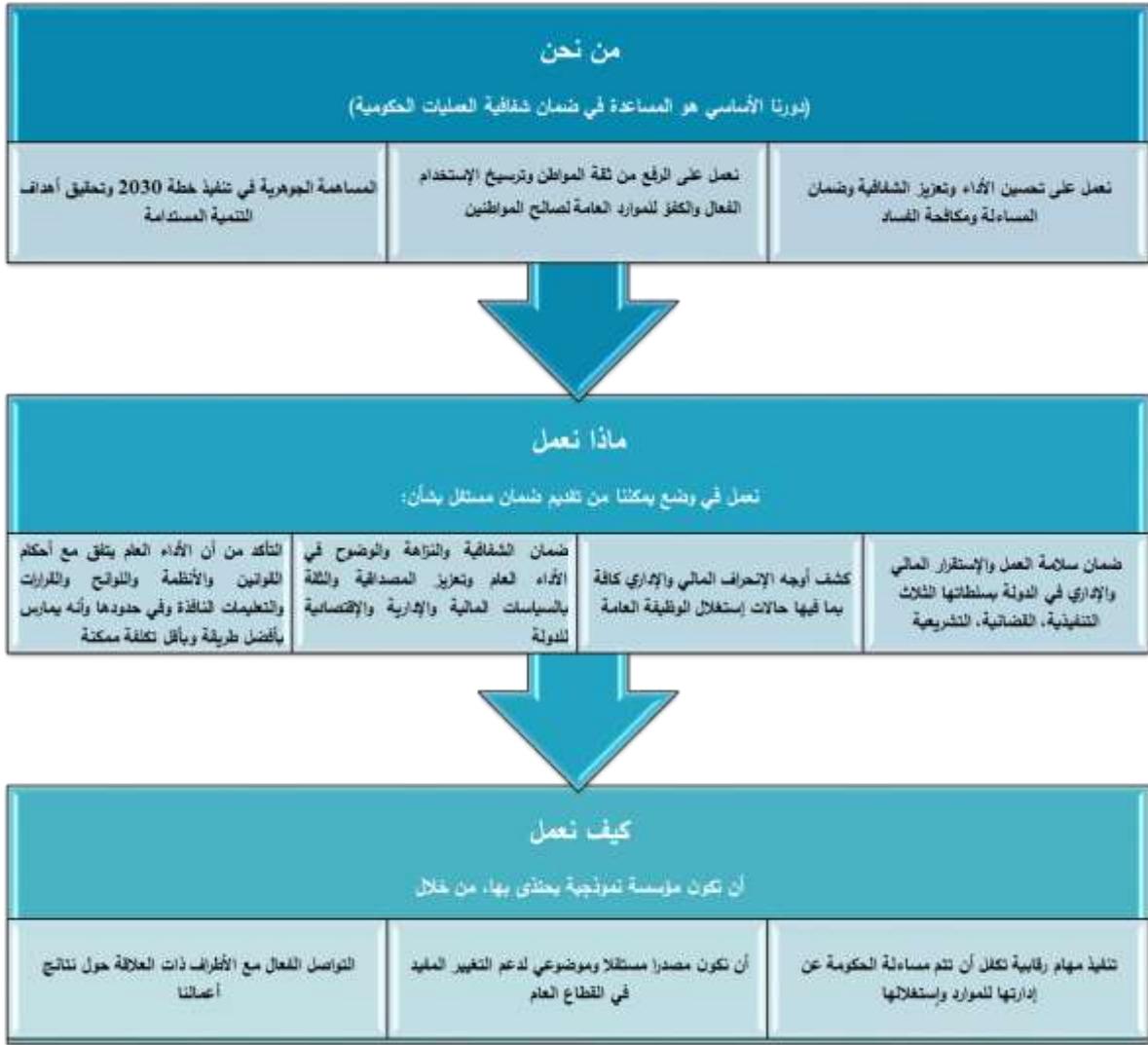
كما للديوان موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين⁵، وتخضع آليات الرقابة المعتمدة على الموازنة العامة، وبشكل الديوان أحد أبرز مؤسسات الرقابة الرسمية في إطار الدولة وهو ركن أساسي من أركان نظام النزاهة الوطني. هذا ويتطلع ديوان الرقابة من خلال أعمال المراجعة والتدقيق إلى إصدار تقارير رقابية موضوعية وموثوقة تمكن أصحاب القرار في الإدارة العامة الفلسطينية من معالجة مواطن الخلل والإرتقاء بالسياسات العامة الفلسطينية وتصويبها بما يكفل تحقيق الرقي بالعمل المؤسسي نحو الأفضل، وعليه فإن مجمل أعمال الديوان (مادة 3) تهدف إلى:

- ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها.
- التفتيش الإداري لضمان كفاءة الأداء، وحسن استخدام السلطة والكشف عن الانحراف أينما وجد.
- التحقق من مدى انسجام ومطابقة النشاط المالي والإداري للقوانين والأنظمة واللوائح والقرارات النافذة.
- ضمان الشفافية والنزاهة والوضوح في الأداء العام وتعزيز المصداقية والثقة بالسياسات المالية والإدارية والاقتصادية للسلطة الوطنية الفلسطينية.

كما يسعى الديوان للمساهمة في صنع التأثير من خلال، مساعدة الحكومة والدولة على تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة والمحافظة على المصداقية، والمساعدة في مكافحة الفساد والرفع من ثقة المواطن، وترسيخ الاستخدام الفعال والكفاء للموارد العامة لصالح المواطن، وتعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

⁴ نصت المادة 96 من القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م على ما يلي (ينشأ بقانون ديوان للرقابة المالية والإدارية على أجهزة السلطة كافة، بما في ذلك مراقبة وتحصيل الإيرادات العامة والإنفاق منها في حدود الموازنة ويقدم الديوان لكل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي تقريراً سنوياً أو عند الطلب عن أعماله وملاحظاته)، للاطلاع على القانون الأساسي انظر: الوقائع الفلسطينية، العدد الممتاز، 2003/3/19، ص5.

⁵ تنص المادة 3/3 من قرار بقانون رقم (18) لسنة 2017م بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (15) لسنة 2004م على أن يكون للديوان موازنة خاصة ضمن الموازنة العامة لدولة فلسطين، وتخضع لآليات الرقابة المعتمدة على الموازنة العامة.



رسم يوضح مهام وأدوار ديوان الرقابة المالية والإدارية

ثانياً: مفهوم الأمن الاقتصادي:

وردت كلمة الأمن في القرآن الكريم في مواضع شتى وهي مقترنة بالجوع والخوف كما في قوله تعالى: "الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف"⁶، وقوله تعالى: "وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ"⁷. والأمن لغةً تعني الطمأنينة وعدم الخوف⁸، واصطلاحاً يعني تهيئة الظروف المناسبة التي تكفل الحياة المستقرة من خلال الأبعاد السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى توفير أسباب العيش الكريم وتلبية الحاجات الأساسية⁹. ومع تطور الحياة والنظم الاقتصادية الاجتماعية تغيرت مضامين الأمن وأصبحنا نسمع بالأمن الاقتصادي والثقافي والبيئي، والأمن الصحي والغذائي والاجتماعي، وغيرها¹⁰.

⁶ سورة قريش، الآية 4

⁷ سورة البقرة، الآية 155.

⁸ ابن منظور، معجم لسان العرب.

⁹ د. صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص2.

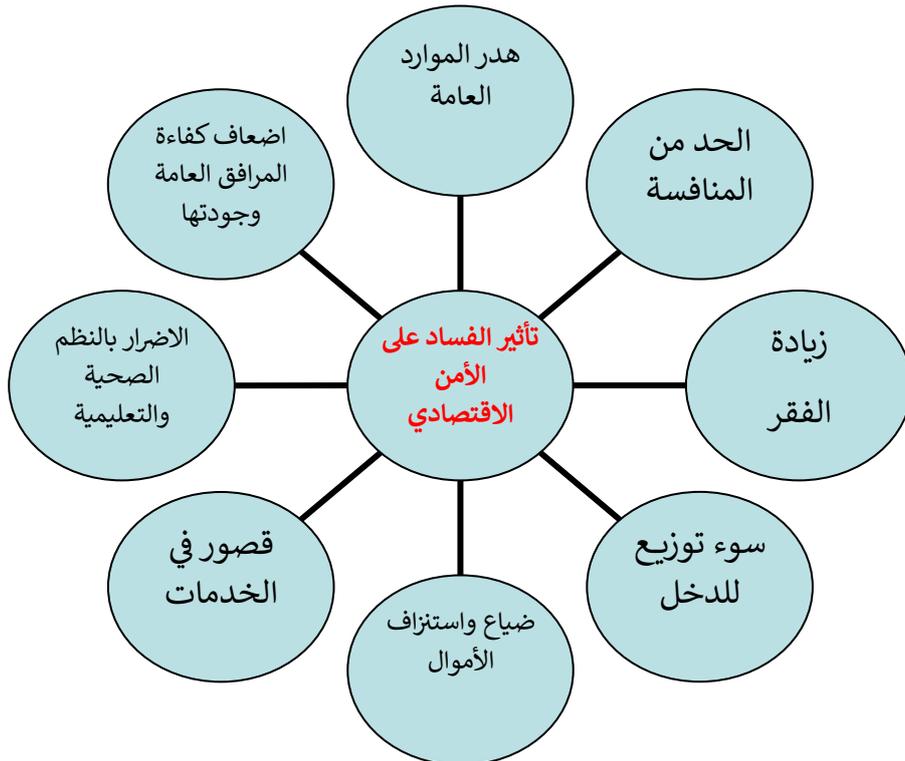
¹⁰ د. نايف جراد، مرجع سابق، ص3.

ويقصد بالأمن الاقتصادي اتخاذ تدابير الحماية والضمان التي تؤهل الانسان للحصول على احتياجاته الاساسية من المأكل والمسكن والملبس والعلاج والتعليم وضمان الحد الأدنى، خاصة في الظروف التي يواجه فيها كارثة طبيعية أو ضائقة اقتصادية¹¹.

وقدمت الأمم المتحدة تعريفاً جامعاً للأمن الاقتصادي وهو: "أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة". ويعرفه آخرون بأن يملك الفرد ما يكفي من المال لإشباع حاجاته الأساسية وهي: الغذاء والمسكن اللائق، والرعاية الصحية الأساسية والتعليم¹².

كما قدمت اللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC) تعريفاً للأمن الاقتصادي وهو "الحالة التي تمكن الأفراد أو الأسر أو المجتمعات المحلية من تلبية احتياجاتهم الأساسية وتغطية المصاريف الإلزامية بشكل مستدام يحترم كرامتهم وتشمل الاحتياجات الأساسية الطعام والماء والمأوى والملابس وأدوات النظافة الشخصية بالإضافة إلى القدرة على تغطية مصاريف الرعاية الصحية والتعليم¹³.

إنّ الفساد له تأثيرات وانعكاسات خطيرة على الأمن الاقتصادي في الدول، من ضمنها أثره على هدر الموارد والحد من المنافسة وزيادة الفقر وسوء توزيع الدخل وضياع واستنزاف الأموال والممتلكات العامة وقصور الخدمات وازعاج كفاءة المرافق العامة وافقار خزينة الدولة، والإضرار بالنظم الصحية والتعليمية.



شكل يوضح تأثيرات وانعكاس الفساد على الأمن الاقتصادي في الدول

¹¹ د. صلاح زين الدين، مرجع سابق، ص 2.

¹² د. سعيد على حسن القليطى، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، بحث مقدم لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني رئاسة الاستخبارات العامة مركز الملك فهد الثقافي بالرياض، المنشور على الرابط الالكتروني: <file:///C:/Users/ashaheen/Downloads/-Strategicplanning.pdf>، ص 4.

¹³ الموقع الالكتروني الرسمي للجنة الدولية للصليب الاحمر <https://www.icrc.org/ar/what-we-do/economic-security>.

ثالثاً: دور ديوان الرقابة المالية والإدارية في المساهمة بتعزيز الأمن الاقتصادي:

من أجل تحديد دقيق للدور المتوقع من ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني في تحقيق الأمن الاقتصادي لدولة فلسطين فإنه لا بد من الوقوف الدقيق على الاختصاص القانوني للديوان.

فبالنظر إلى الاختصاص القانوني للديوان بموجب أحكام قانونه الخاص وتحديد المادة 23 حيث نجد أنّ المشرع الفلسطيني قد منح الاختصاص لمباشرة الديوان لأعماله الرقابية بصورة موسعة ومطلقة نجملها بالآتي:

أ- الديوان جهاز يمارس اختصاص الرقابة الإدارية (رقابة الامتثال ورقابة الأداء والرقابة المالية) والسند في ذلك أحكام المادة 3 من القرار بقانون رقم 18 لسنة 2017 "يمارس الديوان اختصاصه بالرقابة المتزامنة واللاحقة على الجهات الخاضعة للرقابة، وفقاً للمعايير الدولية"¹⁴.

ب- يتابع الديوان الشكاوى حيث يتلقى الطلبات المتعلقة بالرقابة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان ومتابعة الشكاوى المقدمة من الجمهور، وما تنشره وسائل الإعلام من شكاوى أو تحقيقات¹⁵.

ت- يقدم رئيس الديوان لكل من رئيس الدولة والمجلس التشريعي ومجلس الوزراء تقريراً سنوياً أو عند الطلب، عن أعماله وملاحظاته ويقوم الديوان بنشر التقرير السنوي، والتقارير التي تصدر عن الديوان للاطلاع العام في الجريدة الرسمية، أو الصحف، أو الموقع الإلكتروني للديوان.

ث- إن قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004 نص في المادة 23 منه على أهداف الديوان واختصاصاته حيث يهدف الديوان إلى ضمان سلامة العمل والاستقرار المالي والإداري في السلطة الوطنية بسلطاتها الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية وكشف أوجه الإنحراف المالي والإداري كافة بما فيها حالات إستغلال الوظيفة العامة والتأكد من أن الأداء العام يتفق مع أحكام القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات والتعليمات النافذة وفي حدودها وأنه يمارس بأفضل طريقة وبأقل تكلفة ممكنة حيث أن هذه المادة أناطت للديوان اختصاصات قد تساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعزيز الأمن الاقتصادي لدولة فلسطين وهي:

- التحقق من قيام أجهزة الرقابة والتفتيش والمتابعة الداخلية في المراكز المالية كافة في السلطة الوطنية بممارسة مهامها بصورة سليمة وفعالة ودراسة القواعد التي تنظم أعمالها للتثبت من كفاءتها ودقتها في تحقيق الأهداف المقررة لها.

- تنفيذ السياسات الخاصة بالرقابة والتفتيش بما يضمن تعزيز الشفافية والمصداقية والوضوح في أعمال الحكومة والمؤسسات والهيئات العامة ومن في حكمها.

- الكشف عن المخالفات المالية والإدارية والقانونية التي تقع من الموظفين أثناء مباشرتهم لواجبات ووظائفهم أو بسببها.

- التحقق من قيام أجهزة الرقابة والتفتيش والمتابعة الداخلية في المراكز المالية كافة في السلطة الوطنية بممارسة مهامها بصورة سليمة وفعالة ودراسة القواعد التي تنظم أعمالها للتثبت من كفاءتها ودقتها في تحقيق الأهداف المقررة لها.

¹⁴ القرار بقانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، منشور في الجريدة الرسمية "الوقائع الفلسطينية"، عدد 136، 2017/9/25، ص5.

¹⁵ تنص المادة 8 من القرار بقانون رقم 18 لسنة 2017 بشأن تعديل قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية ينشأ في الديوان إدارة رقابية مختصة بتلقي الطلبات بالرقابة من الجهات الخاضعة لرقابة الديوان، ومتابعة الشكاوى المقدمة من الجمهور، وما تنشره وسائل الإعلام من شكاوى أو تحقيقات.

- مراقبة نفقات السلطة الوطنية وإيراداتها والقروض والسلف والمخازن والمستودعات على الوجه المبين في هذا القانون.
- بحث الشكاوى التي يقدمها المواطنون عن المخالفات أو الإهمال في أداء الواجبات الوظيفية ودراسة ما تنشره وسائل الإعلام المختلفة من شكاوى أو تحقيقات صحفية تتناول نواحي الإهمال أو الاستهتار أو سوء الإدارة أو الإستغلال.
- التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المختلفة للتثبت من أن تقديرها وتحققها قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- التدقيق في تحصيلات الإيرادات على إختلاف أنواعها للتثبت من أن التحصيل قد جرى في أوقاته المعينة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- التدقيق في النفقات للتثبت من صرفها للأغراض التي خصصت من أجلها ومن أن الصرف قد تم وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها.
- التدقيق في المستندات والوثائق المقدمة تأييداً للصرف للتثبت من صحتها ومن مطابقتها قيمتها لما هو مثبت في القيود.
- التثبت من أن إصدار أوامر الصرف قد تم حسب الأصول ومن قبل الجهات المختصة.
- التثبت من تنفيذ أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية وقانون الموازنة السنوي ومن صحة الأوامر المالية والحوالات الصادرة بمقتضى أحكامه.
- التدقيق بحسابات الأمانات والسلف والقروض والتسويات للتثبت من صحة العمليات المتعلقة بها ومن مطابقتها مع ما هو مثبت في القيود ومن أنها مؤيدة بالمستندات والوثائق اللازمة ومن إسترداد السلف والقروض في الأوقات المعينة لاستردادها مع الفوائد المترتبة عليها للخزينة العامة.

رابعاً: أعمال الديوان المرتبطة في تعزيز الامن الاقتصادي:

إنّ ديوان الرقابة المالية والإدارية ومن خلال خطته الاستراتيجية للأعوام 2022-2026 استكمل ما تم العمل عليه في الخطط الاستراتيجية السابقة وجاءت خطته تحت عنوان "نحو إحداث فارق في حياة المواطن" إيماناً بأن المواطن الفلسطيني على رأس أولويات الديوان، مستندين بذلك إلى أجندة السياسات الوطنية 2017-2022 (المواطن أولاً) والخطة الوطنية للتنمية والاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022¹⁶. حيث أن الديوان يتطلع من خلال تنفيذ خطته الاستراتيجية إلى تنفيذ مهام الرقابة بما يكفل مساءلة الحكومة عن إدارة مواردها المالية واستغلالها لها بما يحقق حسن الخدمة للمواطن، والعمل على تمكين أصحاب القرار من الإضطلاع بمسؤولياتهم في الإستجابة لنتائج أعمال الرقابة عبر إتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

¹⁶ انظر الخطة الاستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية 2022-2026 والمنشور على الرابط الإلكتروني:

<https://www.saacb.ps/Plans/SAACB2022-2026-org.pdf>

كما أن الاستراتيجية الحالية للديوان 2022-2026 ارتبطت بالاستراتيجية عبر القطاعية لإدارة المال العام 2021-2023، من خلال أهدافها الرئيسية، وهي: (تخطيط وإنفاق المال العام بناء على ما حددته الاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بموازنة البرامج المبنية على خطة إنفاق متوسطة الأمد، وإدارة المال العام مبنية على منظومة محاسبية شفافة، شاملة، ملتزمة بالمعايير الدولية ومتصلة بنظام رقابة وتدقيق داخلي وخارجي فعال، والإيرادات العامة محصلة بكفاءة وفعالية وعدالة)، والتي تأتي في صميم عمل الديوان، من خلال التدقيق على الحساب الختامي لدولة فلسطين، وإصدار التقارير الرقابية بخصوص الرقابة على المال العام، وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية، بالإضافة إلى تعزيز حوكمة الديوان من خلال تطوير بيئته القانونية وبناء قدراته في الرقابة على المال العام، والتدقيق على الإيرادات والضرائب والجمارك، وصولاً إلى تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في بيئة عمل في القطاع العام بدولة فلسطين.

إنّ الديوان من خلال ممارسته لاختصاصاته وتنفيذ خطته الاستراتيجية، له دور مهم في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال أنواع الرقابة التي يمارسها والتقارير التي يتم إصدارها والتي تساهم بشكل كبير في تعزيز الثقة والشفافية والمساءلة ومحاربة الفساد وتحسين الأداء الحكومي، حيث يبرز دور الديوان في المساهمة بتعزيز الأمن الاقتصادي كما يلي:

1- يبرز دور الديوان في تعزيز الأمن الاقتصادي من خلال دوره البارز في تدقيق الحساب الختامي للدولة¹⁷ وفقاً للمواد 33 و 34 من قانونه حيث قام ديوان الرقابة المالية والإدارية بالتدقيق على الحساب الختامي، التزاماً بتطبيق أحكام قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، والذي يهدف إلى إبداء الرأي المهني المحايد حول البيانات المالية التي أعدها وزارة المالية، والتأكد من أنها أعدت من كافة النواحي الجوهرية وفقاً لمعايير محاسبية محددة وأنها تمثل بعدالة ومن كافة النواحي الجوهرية المركز المالي لدولة فلسطين بصورة صحيحة وسليمة، بالإضافة إلى الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية خالية من الأخطاء الجوهرية ومتفقة مع أحكام قانون تنظيم الموازنة العامة.

فتقارير الديوان وتقرير الحساب الختامي تحديداً أهمية خاصة عبر مساهمتها في خلق الثقة بالمنظومة المالية للإدارة الفلسطينية الأمر الذي يترتب عليه زيادة الثقة من قبل الجهات المانحة لدولة فلسطين (والذي تعتمد عليه بشكل جوهري باعتبارها دولة ناشئة)، وقد تجلّى ذلك عبر التدقيق المشترك على المنح الدولية (المنحة الروسية) والاشتراطات الدولية بتدقيق الديوان على بعض أعمال المنح (منح قطاع التربية) الأمر الذي يساهم بلا شك في تعزيز الأمن الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وزيادة فاعليتها، عبر تأكيد الديوان على أن أموال المنح والتبرعات تم استخدامها بنفس الغرض المنصوص عليه في الاتفاقيات مع المانحين واللجان الدولية .

كما أنّ لتقرير الحساب الختامي دور هام ولو بشكل غير مباشر في تحقيق التوازن في الإنفاق المالي للإدارة العامة الفلسطينية عبر ملاحظات الديوان للبنية المشوهة للإنفاق الحكومي ويتجلى ذلك عبر مراجعة الديوان المستمرة لأوجه الإنفاق والبرامج والخطط الحكومية الأمر الذي يشكل دوراً تصحيحياً للموازنة العامة من قبل الديوان ويسهم في تنظيم ترتيبية أولويات التنمية (التوزيع العادل للثروة).

¹⁷ تنص المادة 34 من قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية "على أساس الحسابات التمهيدية المعدة بموجب المادة (33) تعد وزارة المالية مسودة الحساب الختامي وتقدمها إلى الديوان خلال سنة من نهاية السنة المالية لدراستها ورفع ملاحظاته بشأنها إلى المجلس التشريعي".

2- قطع الديوان خلال السنوات الماضية شوطا طويلا في التدقيق على أهداف التنمية المستدامة والتي تسهم بتحقيق الأمن الاقتصادي، والتي بدأها بإعداد تقرير حول جاهزية الحكومة الفلسطينية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وما زال جهاز الرقابة الفلسطيني مستمرا في رفع قدراته في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وتنفيذها في خطته الحالية والمستقبلية، من خلال:

- إجراء مهام تدقيق متعلقة بالتنفيذ الوطني لأهداف التنمية المستدامة.
- المشاركة في مهام تدقيق تعاونية متعلقة بأهداف التنمية المستدامة.
- إجراء مهام تدقيق للأداء لتقييم اقتصاد وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في جوانب محددة من أهداف التنمية المستدامة.

- الكشف عن المخاطر التي قد تعيق الحكومة عن العمل بفعالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة
- الإبلاغ عن نتائج التدقيق في الوقت المناسب وتقديم توصيات بناء أكثر للحكومة لاتخاذ مزيد من التدابير.
- حصر المواضيع ذات المخاطر المتعلقة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني.
- التركيز على المواضيع التي تهم المواطن في اختيار مواضيع التدقيق ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة والتي لها علاقة بالأمن القومي بمفهومه الشامل (الصحة، التعليم، البيئة، الفقر، المدن المستدامة).

3- انطلاقا من الدور الرقابي الذي يقوم به ديوان الرقابة من خلال ممارسة الاختصاصات المخولة له بمقتضى قانون إنشائه رقم (15) لسنة 2004م وتعديلاته، أعدّ الديوان خطة التدقيق التشغيلية لعام 2023 على الجهات الخاضعة لرقابته أخذا بالاعتبار رؤيته المستقبلية والخطة الاستراتيجية للديوان (2022-2026) والأسس والمعايير والمبادئ المعتمدة من المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة "الانتوساي" إلى جانب أدلة العمل الرقابي وفق مبدأ الأهمية النسبية وتحليل المخاطر، حيث قام الديوان في العام 2023 من خلال طواقمه الميدانية بإصدار (93) تقريرا رقابيا، ومتابعة توصيات (42) تقريرا وكذلك متابعة ما يقارب (323) شكوى قدمت للديوان من مختلف فئات المجتمع عبر مختلف قنوات الاتصال والتواصل الخاصة بالديوان، بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية في المجالات المحاسبية والرقابية والقانونية للجهات الخاضعة والعمل على تحصين وتقوية أنظمة الرقابة الداخلية فيها.

حيث ركز الديوان على تنفيذ الالتزام القانوني في تدقيق الحساب الختامي لدولة فلسطين للعام 2022، وعلى تنفيذ أهداف الخطة التشغيلية في إصدار تقارير مرتبطة بالمواطن، وبالأمن لاقتصادي فقد أصدر الديوان تقارير في قطاع الخدمات: كالصحة والتعليم والجامعات والزراعة والتنمية الاجتماعية وفي قطاع الاقتصاد كالحساب الختامي للدولة، بالإضافة إلى مهام تدقيق الاداء لتقييم اقتصاد وكفاءة وفعالية البرامج الحكومية الرئيسية التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4- من خلال ممارسة الديوان لاختصاصاته بالرقابة والتدقيق الإداري ومتابعة الشكاوى فإنه قد قام بإصدار العديد من التقارير الرقابية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر بموضوع الأمن الإقتصادي ومن تلك التقارير على سبيل المثال¹⁸:

¹⁸ انظر تقارير ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني، منشورة على الموقع الإلكتروني للديوان:

- تقرير الديوان حول مرونة الأنظمة الصحية للاستجابة لطوارئ الصحة العامة.
- فاعلية إجراءات وزارة التربية والتعليم في توفير مرافق مدرسية كافية وملائمة وآمنة.
- فعالية إجراءات وزارة الصحة في توفير أدوية السرطان وأثرها في الحد من شراء الخدمة.
- فعالية الإجراءات المتبعة في تعيين وتمكين ذوي الإعاقة في الوظيفة العمومية.
- فعالية إجراءات وزارة التربية والتعليم في توزيع المدارس في المحافظات الشمالية.
- كفاءة وفعالية إجراءات وزارة الصحة المتبعة لعلاج المرضى في أقسام الطوارئ في المستشفيات الحكومية.
- أداء المستشفيات الحكومية والمستشفيات الخاضعة لرقابة الديوان.
- التدقيق على اختيار المستفيدين من صندوق "وقفة عز" الذي خصصته الحكومة لتوزيع مساعدات على الفئات التي تضررت من انتشار فيروس كورونا في الضفة وغزة، وأشرفت عليه وزارة العمل.

خامساً: النتائج والتوصيات:

من خلال هذا المقال تم استعراض تجربة ديوان الرقابة المالية والإدارية الفلسطيني بالوقاية من الفساد وأثر ذلك في تعزيز الأمن الإقتصادي وذلك على اعتبار أنّ الأجهزة العليا للرقابة لها دور كبير في الوقاية من الفساد من خلال عمليات التدقيق والرقابة التي تقوم بها تلك الأجهزة، حيث توصلنا بالنتيجة إلا ما يلي:

النتائج:

1. يشكل الفساد خطراً كبيراً على الأمن القومي لما له من تأثير سلبي وتداعيات خطيرة وطابع تخريبي على البيئة السياسية والاجتماعية والعسكرية فضلاً عن التنمية الاقتصادية للدولة ومكانتها ضمن المنظومة العالمية والمجتمع الدولي.
2. إنّ مفهوم الأمن القومي لا يقتصر فقط على المخاطر الأمنية والعسكرية حيث استحدثت مسميات عدة للأمن وفروعه، وتغيرت مضامينه ليصبح هناك الأمن الاقتصادي والثقافي والبيئي، والأمن الصحي والغذائي والاجتماعي، وغيرها
3. إنّ الأجهزة العليا للرقابة المالية تساهم في صنع التأثير، من خلال، مساعدة الحكومات على تحسين الأداء وتعزيز الشفافية وضمان المساءلة والمحافظة على المصداقية، والمساعدة في مكافحة الفساد والرفع من ثقة المواطن، وترسيخ الاستخدام الفعال والكفاء للموارد العامة لصالح المواطن، وتعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
4. إنّ الأجهزة الرقابية العليا من خلال ممارستها لصلاحياتها بالرقابة والتدقيق تساهم بالوقاية من الفساد وتحقيق الامن الإقتصادي باعتبار الأخير أحد عناصر ومكونات الأمن القومي بمفهومه الشامل.

التوصيات:

1. التركيز في التدقيق على المواضيع المتعلقة بجودة الخدمات المقدمة للمواطن، وإجراء مهمات رقابية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والتي تؤثر بتحقيق الأمن الاقتصادي.
2. اعتماد مخرجات وتقارير الديوان كأدوات يعتد بها في التصويب بما يحقق الأمن الإقتصادي والتنمية المستدامة وتعزيز الحكم الرشيد.

3. العمل على وضع مؤشرات قابلة للقياس عليها تشير الى المخاطر التي تهدد الأمن الاقتصادي واستخلاصها من تقارير الأجهزة العليا للرقابة.

4. توفير كافة أنواع الدعم للأجهزة الرقابية سواء الداخلية أو الخارجية من خلال ضمان فعلي لاستقلاليتها وتعزيز الصلاحيات الممنوحة لها بموجب القانون.

المصادر والمراجع:

- 1- القرآن الكريم.
- 2- ابن منظور، معجم لسان العرب.
- 3- القانون الأساسي الفلسطيني لعام 2003م.
- 4- قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم 15 لسنة 2004م وتعديلاته.
- 5- الخطة الاستراتيجية لديوان الرقابة المالية والإدارية 2022-2026.
- 6- مكافحة الفساد تحديات وحلول، منشورات هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية، الطبعة الأولى، شباط 2020
- 7- د. نايف جراد، مخاطر الفساد على الأمن القومي واستراتيجيات المعالجة التشاركية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر السنوي لهيئة مكافحة الفساد للعام 2022.
- 8- الدكتور صلاح زين الدين، أهمية الأمن الاقتصادي في تحقيق السلام الاجتماعي، ورقة عمل مقدمة في المؤتمر العلمي دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع، 7- 8 أبريل 2014.
- 9- د. سعيد على حسن القليطي، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية، بحث مقدم لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني رئاسة الاستخبارات العامة مركز الملك فهد الثقافي بالرياض.
- 10- التقارير الرقابية الصادرة عن ديوان الرقابة المالية والإدارية.

الأجهزة العليا للرقابة ودورها في عمليات
التدقيق المتعلقة بالأمن السيبراني

إعداد المحاسبة/ لبنى حسن إبراهيم
الإدارة المركزية للرقابة المالية على البنوك
الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية

في ظل التطور الرقمي المتسارع والاعتماد المتزايد على التكنولوجيا في مختلف القطاعات، أصبح الأمن السيبراني قضية محورية تؤثر بشكل مباشر على استقرار الدول وحماية مؤسساتها. ونظراً إلى سرعة التحولات العالمية نحو الاقتصادات الرقمية، بدأت الحكومات في الدول العربية تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الأتمتة والتحول الرقمي في مختلف القطاعات ويُعد هذا التوجه جزءاً من رؤية شاملة لتعزيز الكفاءة الإدارية، وتحسين جودة الخدمات العامة، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

فالتحول الرقمي لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة لمواكبة تطورات الشعوب في ظل الثورة الصناعية الرابعة ويأتي هذا التوجه مدعوماً بعدة عوامل، منها التوسع في استخدام التكنولوجيا بين الأفراد، وزيادة الاعتماد على البيانات الذكية، والحاجة إلى تحسين الشفافية والكفاءة في تقديم الخدمات. من خلال مبادرات متنوعة، تسعى الدول العربية إلى رقمنة العمليات الحكومية، وتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، وتطوير البنية التحتية الرقمية.

ورغم التحديات التي تواجه هذا التحول، مثل نقص الكفاءات الرقمية والبنية التحتية التقنية في بعض المناطق، فإن الحكومات العربية تواصل الاستثمار في الحلول الرقمية لتعزيز الابتكار، وتسهيل الأعمال، وتحقيق رؤية اقتصادية مستدامة، تجعل من التحول الرقمي محوراً رئيسياً للنمو والتطور في العقود القادمة.

ومع حداثة التحول الرقمي في مجتمعاتنا العربية ظهر خطر جديد ألقى بظلاله على الحكومات يتمثل في التهديدات السيبرانية التي تستهدف البيانات والمعلومات الحساسة، الأمر الذي يستوجب تدخل الأجهزة العليا للرقابة لضمان الامتثال لمعايير الأمن وتقييم المخاطر ومواجهة التحديات المرتبطة بالهجمات الإلكترونية.

تُعدّ الأجهزة العليا للرقابة من الركائز الأساسية التي تساهم في تعزيز الأمن السيبراني، حيث تقوم بمراجعة السياسات والبنية التحتية الأمنية، والتأكد من كفاءة خطط الحماية، وتحليل الثغرات لتقديم توصيات تضمن الاستعداد لمواجهة أي تهديد، هذه العمليات تلعب دوراً حيوياً في حماية الأصول الرقمية الوطنية وضمان استدامة البيئة الرقمية الآمنة.

والتقييم الاستراتيجي للأمن السيبراني يقصد به مراجعة وتحليل الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بالأمن السيبراني على المستوى الوطني أو المؤسسي بغرض التأكد من هذه الاستراتيجيات متوافقة مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات: يُقصد بذلك مقارنة الاستراتيجية بالمعايير العالمية مثل معايير ISO 27001 أو إرشادات NIST (المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا) هذه المقارنة تضمن أن الأساليب المستخدمة متقدمة وتلبي احتياجات الحماية الحديثة، وقادرة على حماية الأصول الرقمية من التهديدات السيبرانية.

وبناء عليه استحدث معيار دولي ISO 27001 وهو معيار دولي يحدد الضوابط الأمنية وعمليات الإدارة التي تحتاجها المؤسسات لضمان سرية المعلومات وسلامتها وتوافرها. يساعد المعيار المؤسسات على حماية بياناتها من التهديدات مثل الهجمات الإلكترونية والبرامج الضارة والخطأ البشري والمخاطر الأخرى. كما أنه يضمن الامتثال التنظيمي للقوانين واللوائح المعمول بها ومع ذلك، فإن ISO 27001 لن تغطي اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR). ويجب على المنظمات التي تتبنى المعيار ISO 27001 إثبات أنها نفذت التدابير الفنية والتنظيمية المناسبة لتأمين أنظمتها وبياناتها. تشمل هذه الإجراءات تنفيذ ضوابط الوصول إلى النظام، وتطوير السياسات والإجراءات الأمنية، وإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر، وتشفير البيانات الحساسة، ومراقبة شبكات الأنشطة غير المصرح بها، وتدريب الموظفين على أفضل الممارسات الأمنية. من خلال الالتزام بالمتطلبات المنصوص عليها في هذا المعيار، يمكن للمؤسسات ضمان بقاء بياناتها آمنة ومحمية ضد التهديدات الضارة.

أما مرحلة التدقيق على جاهزية البنية التحتية الرقمية في مواجهة التهديدات السيبرانية بمعنى تحديد مدى استعداد الأنظمة والبنية التحتية لمواجهة التحديات السيبرانية مثل الهجمات الإلكترونية فمثلا عند تقييم البنية التحتية لشركة تقدم خدمات مالية، يتم التأكد من أن أنظمة الدفع الإلكتروني محمية ضد الهجمات وأن بيانات العملاء المالية مشفرة وآمنة في قواعد البيانات مع التأكيد على وجود خطط طوارئ لاستعادة الأنظمة في حالة وقوع هجوم سيبراني. وتأكيداً على دور الأجهزة العليا للرقابة في التحقق من الامتثال للقوانين واللوائح، يتم تدقيق الامتثال للقوانين واللوائح المتعلقة بالأمن السيبراني الذي يُعد إحدى المسؤوليات الرئيسية للأجهزة العليا للرقابة، ويتمثل دورها في هذا الشأن في التحقق من أن المؤسسات الحكومية تلتزم بالقوانين والتشريعات الوطنية والدولية التي تنظم حماية البيانات والأمن السيبراني.

وفي هذا السياق تقوم الأجهزة العليا للرقابة بفحص مدى التزام المؤسسات بتطبيق القوانين الوطنية مثل قوانين حماية البيانات (على سبيل المثال، قانون حماية البيانات الشخصية PDPL في بعض الدول العربية) أو القوانين الدولية مثل GDPR (اللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي). تتضمن عمليات تدقيق دورية تشمل فحص التقارير والبيانات لتحديد مدى الالتزام بالقوانين والمعايير وإذا تم اكتشاف عدم امتثال خلال عملية التدقيق، تقوم الأجهزة الرقابية بتقديم توصيات لتحسين الوضع ومتابعة تطبيق التوصيات لضمان معالجة الثغرات وتحقيق الامتثال الكامل. ويتمثل الدور الفعلي الذي يلعبه المدققون في أجهزتهم لتحقيق غاية الامتثال وتحقيق أكبر استفادة ممكنة للمستخدمين في تحليل الحوادث السيبرانية وذلك لتقييم كيفية حدوث الحادث، وأسباب وقوعه، ومدى تأثيره على المؤسسة، والآليات التي تم استخدامها كما أن هذا الدور يتطلب معرفة متخصصة بالأمن السيبراني، والتحليل الجنائي الرقمي (Forensics Digital)، والإجراءات الوقائية المناسبة لتقليل احتمالات تكرار الحوادث.

ويقوم المدقق بتحديد وجمع الأدلة الرقمية المرتبطة بالحادث، مثل سجلات النظام (Logs)، والملفات المصابة Infected Files، وأي نشاط غير طبيعي تم تسجيله وبعد ذلك يقوم بتحديد الجذور الأساسية للحادث (Root Cause Analysis) هل هو نتيجة ثغرة أمنية غير مكتشفة نتيجة خطأ بشري، مثل فتح بريد إلكتروني تصيدي وغيرها حتى يقف بشكل قاطع على أسباب حدوث اختراق أممي سواء بغرض سرقة المعلومات أو إحداث ضرر مالي أو مجتمعي وذلك حتى يتمكن من تقديم توصيات فعالة وعملية لرأب الصدع في الجدار الأمني للبيانات ورفع مستويات الحماية.

وختامًا، في ظل التطور المتسارع للتقنيات الرقمية وزيادة التهديدات السيبرانية، يتعاظم دور الأجهزة العليا للرقابة في تعزيز الأمن السيبراني وحماية الأصول الوطنية الرقمية حيث يُعد الأمن السيبراني مسؤولية مشتركة، بين الحكومات والأجهزة الرقابية المعنية، ومع استمرار الابتكارات التكنولوجية، سيكون لهذه الأجهزة دور محوري في ضمان امتثال المؤسسات للمعايير والقوانين، وتقييم المخاطر بشكل استباقي، وتعزيز القدرة على التصدي للهجمات السيبرانية، فالمستقبل يتطلب أن تتبنى الأجهزة العليا للرقابة أدوات متقدمة وأساليب مبتكرة لتحليل التهديدات وتعزيز الأمن، إلى جانب بناء شراكات محلية ودولية لدعم الجهود المشتركة في التصدي للهجمات العابرة للحدود.

المراجع:

- العتيبي، عبد الرحمن بن بجاد شارع المرشدي، علي، & إبراهيم ميرغني محمد. مشرف. (2020). دور الأمن السيبراني في تحقيق رؤية 2030 (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- الزهراني، عبد الله بن يحيى سعيد الخزمري، الشهري، & حسن بن أحمد. مشرف. (2020). استراتيجيات الأمن السيبراني في ضوء التقنيات والتحديات الحديثة: دراسة مقارنة (Doctoral dissertation, جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية).
- م. د. نبراس ابراهيم مسلم. (2021). الجرائم السيبرانية وأثرها على الامن السيبراني. AL-Qadisiya Journal, 12(1).
- أحمد المختار السيد كريمة. (2024). دور الأمن السيبراني في مكافحة الفساد. مجلة القرطاس للعلوم الانسانية والتطبيقية, 2(25).
- Cybersecurity, C. I. (2018). Framework for improving critical infrastructure cybersecurity. URL: <https://nvlpubs.nist.gov/nistpubs/CSWP/NIST.CSWP.4162018.7>.
- Florackis, C., Louca, C., Michaely, R., & Weber, M. (2023). Cybersecurity risk. The Review of Financial Studies, 36(1), 351-407.
- Muhammad, S., Meerjat, F., Meerjat, A., & Dalal, A. (2024). Safeguarding Data Privacy: Enhancing Cybersecurity Measures for Protecting Personal Data in the United States. International Journal of Machine Learning Research in Cybersecurity and Artificial Intelligence, 15(1), 141-176.

أخبار المنظمة العربية



التدريب والبحث العلمي

1. أنشطة التدريب:

أ. أنشطة التدريب:

برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب للعام 2024:

- خلال النصف الثاني من العام 2024، تم استكمال برنامج عمل المنظمة في مجال التدريب، حيث قامت الأمانة العامة بالتنسيق مع الأجهزة المستضيفة لتنفيذ بقية اللقاءات المتمثلة في التالي:
- اللقاء العلمي حول "الطرق الحديثة للرقابة على الأنظمة المعلوماتية" والذي استضافه الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة الممتدة من 7 إلى 11/07/2024.
- اللقاء التدريبي حول "التحول من الأساس النقدي إلى الاستحقاق" الذي استضافه الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1 إلى 5/9/2024.
- اللقاء التدريبي حول "التحليل المالي" الذي استضافه ديوان المحاسبة بدولة الكويت خلال الفترة من 20 إلى 24/10/2024.

الأنشطة التدريبية المبرمجة ضمن الخطط التشغيلية لهيكل المنظمة للعام 2024:

- اللقاء التدريبي حول "نظم إدارة الموارد البشرية استرشاداً بدليل إدارة الموارد البشرية الصادر عن الإنتوساي" والمبرمج ضمن الخطة التشغيلية للجنة تنمية القدرات نُفذ بتونس من 22 إلى 26/7/2024.
- اللقاء التدريبي حول "توثيق العمل الرقابي وفقاً لدليل المنظمة" مبرمج ضمن الخطة التشغيلية للجنة المعايير المهنية ونُفذ بتونس من 24 إلى 28/9/2024.
- اللقاء التدريبي حول "إطار مراجعة إدارة المالية العامة بعلاقة مع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (PFM Framework)" تم تنفيذه في إطار الخطة التشغيلية للجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة وبالتعاون مع منظمة الأفروساي E- بتونس من 24 إلى 27/9/2024.
- اللقاء التدريبي حول "دليل تقييم السياسات العمومية للأرابوساي" الذي استضافه مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية خلال الفترة من 10 إلى 13/11/2024.
- الورشة التدريبية حول "دور الأجهزة الرقابية في مجال الرقابة على مجهودات الحكومات في تنفيذ الهدف 16" التي استضافها جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان خلال الفترة من 15 إلى 19 ديسمبر 2024.
- المنتدى الدولي حول "التجارب الرائدة والممارسات الجيدة في مجال الرقابة على أهداف التنمية المستدامة" المندرج ضمن أنشطة لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة واستضافه المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية يومي 16 و17 ديسمبر 2024.
- اجتماع مرحلة التنفيذ من مهمة الرقابة النموذجية حول "الرقابة المالية للوحدات الاقتصادية وفقاً لدليل الرقابة المالية المعدّ من قبل المنظمة" والذي تم تنفيذه في مقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 23 إلى 27 ديسمبر 2024، وقد شارك فيه ممثلي مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حضورياً وممثلي ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق عن بعد، فيما لم يتسن للجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية السورية المشاركة.

ب. المسابقة الرابعة عشرة للبحث العلمي:

اعتمد المجلس التنفيذي ضمن الفقرة الثانية عشرة من قراره رقم 2024/416 م.ت (68) قائمة الفائزين في المسابقة الرابعة عشرة للبحث العلمي والتي سيتم تسليم جوائزها خلال الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة بعد ترجمة الفائزين لبحوثهم لاستكمال نشرها بموقع المنظمة، وفيما يلي أسماء الفائزين موزعة حسب المواضيع الخمسة:

الفائزون في الموضوع الأول: الرقابة على نظم المعلومات والأمن السيبراني:

- الفائز الأول: الأستاذ/ أحمد محمودي من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذي تحصل على معدّل (85.80 علامة).

- الفائز الثاني: الأستاذة/ عبير مصطفى زراق من الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية والتي تحصلت على معدل (81.40 علامة).

- الفائز الثالث: بحث مشترك للأستاذ/ أحمد عمر أحمد باكودح والأستاذة/ حنان سالم صالح فرج من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية واللذان تحصلا على معدل (80.20 علامة).

- الفائز الرابع: الدكتور/ سامي علي محمد زغلول من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والذي تحصل على معدّل (78.40 علامة).

- الفائز الخامس: الأستاذة/ فاطمة نبيل جعفر من ديوان المحاسبة بدولة الكويت والتي تحصلت على معدل (77.60 علامة).

الفائزون في الموضوع الثاني: الأساليب العلمية الحديثة والابتكار في العمل الرقابي:

- الفائز الأول: الدكتور/ علي عبد الواحد خلف كاظم من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والذي تحصل على معدّل (85.95 علامة).

- الفائز الثاني: الدكتورة/ زبيدة سمروود من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي تحصلت على معدل (85.60 علامة).

- الفائز الثالث: بحث مشترك للأستاذة/ فيروز بن رحاب والأستاذة/ كنزة حيرش من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واللذان تحصلتا على معدل (85.20 علامة).

- الفائز الرابع: الأستاذ/ أبو بكر عبد الله محمد العكروم من ديوان المحاسبة الليبي والذي تحصل على معدّل (83.90 علامة).

- الفائز الخامس: الأستاذ/ عمار جبار موسى الندوي من ديوان الرقابة المالية الاتحادي بجمهورية العراق والذي تحصل على معدل (83.60 علامة).

الفائزون في الموضوع الثالث: تقييم البرامج والسياسات العمومية "أفضل التجارب والممارسات":

- الفائز الأول: الأستاذة/ هالة بلهوشات من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والتي تحصلت على معدّل (82,40 علامة).

- الفائز الثاني: الأستاذ/ صلاح الدين بوكعباش من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذي تحصل على معدّل (81.40 علامة).

- الفائز الثالث: الأستاذ/ حسن عامر من المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية والذي تحصل على معدّل (78.80 علامة).

- الفائز الرابع: الدكتور/ علاء الدين حسن موسى حسن من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والذي تحصل على معدّل (78.20 علامة).

- الفائز الخامس: الأستاذ/ مراد بوراية من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والذي تحصل على معدّل (75.00 علامة).

الفائزون في الموضوع الرابع: دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير أنظمة إدارة المخاطر بالجهات الحكومية:

- الفائز الأول: الأستاذ/ فيصل بن حسين بن محمود ماني من محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية والذي تحصل على معدّل (84.90 علامة).

- الفائز الثاني: الدكتور/ عبد الرحمن أحمد المخيزيم من ديوان المحاسبة بدولة الكويت والذي تحصل على معدّل (79.60 علامة).

- الفائز الثالث: الأستاذة/ آمال عبد الرحمن محمد الأضيفر من ديوان المحاسبة الليبي والتي تحصلت على معدّل (78.00 علامة).

- الفائز الرابع: الدكتور/ عبد الله أحمد جابر عبد القادر من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والذي تحصل على معدّل (76.20 علامة).

- الفائز الخامس: الأستاذ/ علاء عمر عبد الله نيهان من الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية والذي تحصل على معدّل (75.20 علامة).

الفائزون في الموضوع الخامس: دور التأهيل المهني للمدقق في زيادة كفاءة وجودة التقارير الرقابية:

- الفائز الأول: بحث مشترك الأستاذ/ عبد الباقي مادني والأستاذة/ ريمة شيخي من مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية واللذان تحصلا على معدّل (84.80 علامة).

- الفائز الثاني: الأستاذ/ جهاد مصطفى الحداد من الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية والذي تحصل على معدّل (84.60 علامة).

- الفائز الثالث: الأستاذة/ تغريد إلياس علم من الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية والتي تحصلت على معدل (84.40 علامة).

- الفائز الرابع: الدكتور/ محمد معتر مصطفى كامل عبد الرازق من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية والذي تحصل على معدّل (83.20 علامة).

- الفائز الخامس: الأستاذ/ عزالدين رمضان عزالدين من ديوان المحاسبة الليبي والذي تحصل على معدل (81.20 علامة). كما اعتمد المجلس في الفقرة الثالثة عشرة من ذات القرار تعيين الفائز بجائزة أحسن مقال نشر بمجلة الرقابة المالية منذ الدورة الرابعة عشرة للجمعية العامة وهو للدكتور هشام زغلول من الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية موضوعه "التدقيق عن بعد في ظل الظروف الاستثنائية: بين الفرص والتحديات" الذي تحصل على معدّل (82.20 علامة).

2. اجتماعات هياكل المنظمة:

اجتماعات فرق العمل المنبثقة عن المنظمة:

في إطار الإعداد لانعقاد المجلس التنفيذي في دورته الثامنة والستين عقدت فرق العمل المنبثقة عن المنظمة اجتماعاتها التالية:

- فريق العمل المكلف بتقديم تصور لهيكله اللجان وعددها بالمنظمة ومهامها الذي عقد آخر اجتماعاته حضورياً بمدينة الرياض خلال الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر 2024.

- الاجتماعات التنسيقية الدورية بين رئاسة المجلس التنفيذي للمنظمة والأمانة العامة: بعد التشاور بين الأمانة العامة والديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية، تم عقد الاجتماع الدوري للتنسيق الأول بين رئاسة المجلس التنفيذي والأمانة العامة بمدينة الرياض يوم 11 سبتمبر 2024، فيما تم عقد الاجتماع الثاني على هامش اجتماع المجلس التنفيذي يومي 24 و25/11/2024.

اجتماعات لجان المنظمة:

في إطار الأعمال التمهيدية للاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي وبدعوة من الأمانة العامة عقدت لجان المنظمة اجتماعاتها السنوية وفقاً للبرنامج الزمني التالي:

- لجنة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات للمنظمة: الاجتماع الدوري الخامس واللقاء السنوي الثاني بالدوحة خلال الفترة من 30 سبتمبر إلى 3 أكتوبر 2024.

- لجنة الرقابة على أهداف التنمية المستدامة: الاجتماع العاشر عقدت بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 1 إلى 3 أكتوبر 2024.

- لجنة المعايير الرقابية والمهنية للمنظمة: الاجتماع الثالث والعشرين عقدت بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 15 إلى 18 أكتوبر 2024.

- لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة: الاجتماع الرابع والعشرين عقدت خلال الفترة من 3 إلى 5 نوفمبر 2024 بالمملكة العربية السعودية.

- لجنة المخطط الاستراتيجي للمنظمة: الاجتماع الواحد والعشرين عقدت بمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية خلال الفترة من 12 إلى 15 نوفمبر 2024.

الاجتماع الثامن والستين للمجلس التنفيذي للمنظمة:



استضاف الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية رئيس المجلس التنفيذي أعمال الاجتماع الثامن والستين للمجلس خلال يومي 27 و28 نوفمبر 2024، وتم خلال الاجتماع مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول أعماله ومن بينها النظر في تقارير اللجان والأمانة العامة ورئاسة المجلس التنفيذي، ومناقشة الحساب الختامي وموازنة المنظمة، والإعداد للدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة، إضافة إلى جملة من المواضيع الأخرى. وقد حضر الاجتماع أصحاب السعادة والمعالين رؤساء الأجهزة الأعضاء بالمجلس التنفيذي بكل من الإمارات، والجزائر، وسلطنة عمان، والعراق، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، والمغرب، وموريتانيا، إلى جانب وفد الأمانة العامة.

3. الأنشطة والفعاليات بمقر الأمانة العامة للمنظمة:

- زيارة وفد من الأمانة العامة للأفروسي-E لمقر الأمانة العامة للمنظمة العربية:
ردًا على الزيارة الاستطلاعية التي أداها وفد الأمانة العامة للأرابوساي إلى مقر الأمانة العامة للأفروسي-E خلال شهر مارس 2024 زارت الأمين العام للأفروسي-E صحبة وفد مرافق لها مقر الأمانة العامة للمنظمة بالجمهورية التونسية وذلك يوم 25 يونيو 2024. وقد تم خلال الزيارة ضبط برامج التعاون المشتركة المتعلقة خاصة بالرقابة على أهداف التنمية المستدامة ومراجعة ضمان الجودة.

- زيارة رئيس ديوان المحاسبة الليبي لمقر الأمانة العامة بالجمهورية التونسية: على هامش زيارته لمحكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، بتاريخ 1 نوفمبر 2024، أدى معالي الأستاذ خالد أحمد شكشك رئيس ديوان المحاسبة الليبي زيارة لمقر الأمانة العامة، وخلالها تعرف معاليه على الفريق العامل بالأمانة العامة واطلع على جزء من نشاطها وسير العمل بها.

4. مشاركات المنظمة الدولية:

- ورشة "الوساطة لرفع مستوى الدعم للأجهزة العليا للرقابة بإقليم الأربوساي": استضافها المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بمدينة الرباط خلال الفترة من 05 إلى 06 يونيو 2024 والتي تمّ تنظيمها من قبل مبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) والمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة. وهدفت هذه الورشة إلى تعزيز الشراكات الاستراتيجية بين شركاء التنمية (المانحين) والأجهزة العليا للرقابة لزيادة التنسيق والمناصرة للدور الذي يقوم به الجهاز الأعلى للرقابة.

- ورشة عمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر": في إطار تنفيذ أنشطة التعاون بين الأربوساي والأوسوي شاركت الأمانة العامة في ورشة العمل حول "دور الأجهزة العليا للرقابة في مجابهة التصحر" التي انعقدت بجمهورية الصين الشعبية خلال الفترة من 11 إلى 13 يونيو 2024. وتم خلال الورشة تقديم ورقة عمل بالخصوص.

- اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين والاتحاد الدولي للمحاسبين: شاركت الأمانة العامة إلى جانب رئاسة لجنة تنمية القدرات المؤسسية للمنظمة ضمن اجتماعات لجنة بناء القدرات للإنتوساي واللجنة التوجيهية للتعاون مع المانحين والاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، المنعقدة برومانيا من 16 إلى 20 سبتمبر 2024.

أخبار مشتركة

*** اجتماع مجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الدين العام:**

شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت بالاجتماع السنوي لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالرقابة على الدين العام، والذي عقد في مدينة باكو بجمهورية أذربيجان بداية من يوم الأربعاء 5 يونيو 2024 واستمر لمدة ثلاثة أيام.

*** اجتماع فريق العمل لمتابعة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية ولجنة التدريب والتطوير بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**

شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر وديوان المحاسبة بدولة الكويت إلى جانب باقي الأجهزة الرقابية بدول الخليج العربي بالاجتماع الثاني لفريق عمل متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية لدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول المجلس الذي انعقد بمدينة الدوحة يوم الثلاثاء 16 يوليو 2024، بالإضافة للمشاركة بالاجتماع السادس والثلاثين للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون الذي انعقد يوم الأربعاء 17 يوليو 2024. والذي تم خلاله تكليف ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإعداد دراسة خاصة بتجارب وأنظمة دواوين الرقابة المالية والمحاسبة لتأهيل العاملين فيها لنيل المؤهلات المهنية المتخصصة في مجال الرقابة.

*** اجتماع فريق عمل قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:**
شارك ديواني المحاسبة بكل من دولة قطر ودولة الكويت إلى جانب الأجهزة الرقابية بدول الخليج العربي باجتماع لفريق عمل قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة بدول مجلس التعاون، الذي انعقد عن بعد يوم 12 أغسطس 2024، وناقش الاجتماع المسودة الموحدة للدراسة عن واقع الأدلة الصادرة ومدى الاستفادة منها، وتطويرها مستقبلاً.

*** الاجتماع الخامس والعشرون لأصحاب السعادة وكلاء دواوين الرقابة المالية بدول مجلس التعاون:**
شاركت الأجهزة الرقابية بدول الخليج العربي بهذا الاجتماع الذي انعقد عن بعد يوم 10 سبتمبر 2024، وتم خلاله مناقشة خطة تعزيز التعاون والشراكة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، ودليل الرقابة المالية (الدليل العام) المحدث، كما ناقش توصيات الاجتماع (36) للجنة التدريب والتطوير للعاملين بدواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون ومن أبرز التوصيات الصادرة عنه: الموافقة على مقترح ديوان المحاسبة بدولة الكويت بإصدار دليل رقابي شامل يختص بدول مجلس التعاون لما له من خصائص مشتركة للتدقيق وحماية المال العام في ظل الكوارث والأزمات.

*** ورشة عمل قيادة التغيير الرقمي ضمن مبادرة PICTURE:**

شارك كل من جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان والجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية في ورشة عمل قيادة التغيير الرقمي التي انعقدت خلال الفترة من 16 إلى 20 سبتمبر 2024 بدولة اسبانيا ضمن فعاليات مبادرة PICTURE لدعم قدرات الأجهزة العليا للرقابة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة لمبادرة تنمية الإنتوساي (IDI) وتم خلال فترة هذه الورشة تغطية مجموعة من الموضوعات للتدريب حول قيادة التغيير الرقمي والتي تدور حول:

- تأثير التقنيات الجديدة على التدقيق.
- حوكمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعمليات الرئيسية.
- قيادة إدارة التغيير.
- إدارة المعرفة ومشاركتها.
- الابتكار: من الأفكار إلى الخدمات.
- قوة الشبكات في التوافق مع سياسات وممارسات وعمليات الأجهزة العليا للرقابة.
- المراجعون والقادة في العالم الرقمي.

* الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الاوروساي لتكنولوجيا المعلومات:

شارك ديوان المحاسبة بدولة قطر في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الاوروساي لتكنولوجيا المعلومات، الذي انعقد بمدينة أوصلو في النرويج خلال الفترة من 24 إلى 25 سبتمبر 2024، وتأتي مشاركة الديوان بصفته رئيس لجنة الأربوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات، ومثل الديوان في أعمال الاجتماع السيد/ خالد عبدالقادر العماري رئيس قسم الرقابة على نظم المعلومات بإدارة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، الذي قدم مداخلة خلال الندوة حول تطبيقات وتحديات الذكاء الاصطناعي لدى الأجهزة العليا للرقابة وتقديم تجربة الأربوساي ضمن هذا المجال، كما شارك في هذا اللقاء عن بعد الأجهزة الأعضاء بكل من مصر والسودان والكويت.

* الجمعية العامة الـ 16 والندوة التاسعة للأوسوساي في الهند:

شاركت الأجهزة الأعضاء بكل من الأردن والكويت وقطر وفلسطين وسلطنة عمان في أعمال الجمعية العامة الـ 16 والندوة التاسعة للأوسوساي حول "البنية التحتية العامة الرقمية والفجوة بين الجنسين - قضايا الإدماج وإمكانية الوصول"، وقد عقدت اجتماعاتها في مدينه نيودلهي في الهند، خلال الفترة من 23 إلى 27 سبتمبر 2024 بمشاركة وحضور 48 جهازاً رقابياً من الدول الآسيوية.

ركز المجتمعون على تعزيز التعاون والدعم المتبادل ضمن مجتمع الأوسوساي، وعلى تقديم الحافز لمنتديات الرقابة العامة والمساهمة في القضايا والمبادرات المتعددة ضمن التزام الأوسوساي بالمساواة بين الجنسين، والذي يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

وبحث المجتمعون أهمية الهوية الإلكترونية والدور الذي تقوم به أجهزة الرقابة من خلال تدقيق البيانات بشكل استباقي. وأهمية التركيز على الشمولية الوطنية للخطط حتى لا يبقى أحد خلف الركب بوصول الخدمات إلى كافة الفئات. وتم خلال الاجتماع انتخاب أعضاء جدد للمجلس التنفيذي للمنظمة وهم (أذربيجان، وكازاخستان، وكوريا، وماليزيا، وباكستان، والفلبين والإمارات العربية) برئاسة مكتب التدقيق الهندي للسنوات الثلاث القادمة (2024-2027)، وتم الاتفاق على عقد الاجتماع المقبل في المملكة العربية السعودية.

* الاجتماع 21 لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون الخليجي:
استضاف ديوان المحاسبة بدولة قطر يوم الاثنين 7 أكتوبر الاجتماع 21 لأصحاب المعالي والسعادة رؤساء دواوين الرقابة المالية والمحاسبة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وناقش الاجتماع عدة مواضيع، من بينها مذكرة الأمانة العامة للمجلس بشأن نتائج وتوصيات البحوث الفائزة في المسابقة، وخطة تعزيز التعاون والشراكة مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، إضافة إلى مقترح تعزيز التعاون الرقابي في إطار مجلس التعاون الخليجي.

وتمت الإشارة خلال الاجتماع إلى التحديات التي تواجه الأجهزة العليا للرقابة حول العالم والتي فرضتها التطورات والمستجدات الحاصلة على صعيد المهنة والمتعلقة بمواجهة تحديات الأمن السيبراني والاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها، مع التأكيد على أن العمل الرقابي الخليجي المشترك هو السبيل الأمثل لمجابهة جميع هذه التحديات، مما يتطلب الجهود من أجل تنشيط التعاون وتعزيز العمل المشترك في المستقبل.

وانتهى الاجتماع بإقرار عدد من التوصيات تمثلت في:

- اعتماد مسودة دليل الرقابة المالية (الدليل العام).

- اعتماد مسودة دليل التدقيق على إدارة الكوارث والأزمات.

- اعتماد موضوع الندوة الخليجية الثالثة بعنوان (تبني التقنيات الحديثة في أعمال المراجعة).



أخبار الأجهزة الأعضاء

* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية:

1. ديوان المحاسبة يشارك في اجتماعات الأوساي:



شارك ديوان المحاسبة في انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي للأوساي وذلك في الاجتماع السادس عشر للجمعية العامة للمنظمة الآسيوية للأجهزة العليا للرقابة (الأوساي) الذي عقد في العاصمة الهندية نيودلهي بتاريخ 24 سبتمبر 2024. كما التقى رئيس الديوان الدكتور راضي الحمادين على هامش الاجتماعات وفود كل من اليابان وكوريا الجنوبية والسعودية والكويت وسنغافورة، حيث بحث معهم سبل إيجاد شراكات وتبادل الخبرات والتدريب المشترك، موضحاً أن الأجهزة الصديقة في كل من اليابان وكوريا الجنوبية أكدت استعدادها لاستقبال متدربين من ديوان المحاسبة لتدريبهم على آليات التدقيق المعتمدة لديهم خاصة في مجال تدقيق الأنظمة المحوسبة (IT AUDIT) وتحليل البيانات.

2. توقيع مذكرة تفاهم مع جهاز الرقابة البولندي (NIK):



وُقعت بتاريخ 23 أكتوبر 2024 في العاصمة البولندية وارسو، مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة البولندي (NIK) لتعزيز تبادل الخبرات والتدريب بين الجهازين الرقابيين. وتتضمن المذكرة إجراء "مراجعة النظير" والتي تُعتبر من الممارسات الفضلى عالمياً، وسيتم تنفيذها لأول مرة في تاريخ ديوان المحاسبة، وهي خطوة هامة لتقييم أداء الديوان ومدى توافق إجراءاته مع المعايير الدولية، مما يساهم في رفع كفاءة عمليات التدقيق المنفذة.

كما تشمل أيضاً تنفيذ برامج تدريبية مشتركة بين الطرفين، تركز على مجالات حيوية كالرقابة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتغير المناخي، والتدريب على استخدام الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق.

3. ديوان المحاسبة يشارك في الندوة السنوية التي ينظمها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية: شارك الدكتور راضي الحمادين رئيس الديوان يوم 20 أكتوبر 2024، في المحور الثاني من الندوة السنوية التي ينظمها الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية والتي جاءت تحت عنوان (التخطيط المالي في ظل تطبيق أساس الاستحقاق)، حيث قدم الحمادين ورقة بعنوان "أثر تطبيق أساس الاستحقاق على التخطيط المالي للميزانية" بين فيها تجربة الأردن في هذا المجال.

4. ديوان المحاسبة يوقع مذكرات تفاهم مع جامعات محلية ودولية: بتاريخ 9 و14 أكتوبر 2024، وقع ديوان المحاسبة مذكرتي تفاهم على التوالي مع الجامعة الألمانية الأردنية وجامعة الأميرة سمية للتكنولوجيا.

وتهدف المذكرتين إلى تعزيز فرص التعاون بين ديوان المحاسبة والمؤسسات الأكاديمية في مجالات التدريب المتبادل والتعاون في تنفيذ مشروعات بحثية تخص تكنولوجيا المعلومات والتدقيق.

كما تشتمل المذكرتين على عقد ورش تدريبية وندوات علمية ومشاريع بحثية مشتركة، وتوفير فرص تدريب لطلبة الجامعة في ديوان المحاسبة وعلى إيجاد آليات تعاون في مجالات المحاسبة والضرائب والتحليل المالي وتكنولوجيا المعلومات وتقديم الاستشارات، وكذلك التخطيط المكاني والمباني المستدامة والطاقة المتجددة.

5. ديوان المحاسبة يطلق برنامجاً تعريفياً بالنموذج الجديد لتقييم وحدات الرقابة الداخلية:



بمشاركة حوالي 285 مسؤولاً وموظفاً من وحدات الرقابة الداخلية يمثلون 167 جهة حكومية مشمولة برقابة الديوان، نظم ديوان المحاسبة يوم 13 أكتوبر 2024، ورشة تدريبية للتعريف بمعايير التقييم والنموذج الجديد للتقييم لمسؤولي وحدات الرقابة الداخلية.

بمشاركة حوالي 285 مسؤولاً وموظفاً من وحدات الرقابة الداخلية يمثلون 167 جهة حكومية مشمولة برقابة الديوان، نظم ديوان المحاسبة يوم 13 أكتوبر 2024، ورشة تدريبية للتعريف بمعايير التقييم والنموذج الجديد للتقييم لمسؤولي وحدات الرقابة الداخلية.

وتهدف عملية التقييم إلى تشخيص الواقع بدقة وتمكين مؤسسات الدولة من تحديث آلية عملها من خلال إصدار دليل إرشادي لعمل تلك الوحدات بغية تمكين ودعم المؤسسات في أداء عملها. يذكر ان عملية التقييم التي انطلقت خلال التاريخ المذكور ستستمر إلى نهاية العام الحالي بمشاركة 50 مدققاً من كوادر الديوان.

6. ديوان المحاسبة ينظم ورشة تدريبية للعاملين في اللجان المالية في مجلس الأمة:

نظم ديوان المحاسبة بالتعاون مع مؤسسة آدم سميث الدولية يوم 21 أكتوبر 2024، ورشة تدريبية لموظفي مجلس الأمة العاملين باللجان المالية وكوادر مديرية التقارير في ديوان المحاسبة، بهدف اطلاعهم على أفضل الممارسات المتعلقة بصياغة وإصدار التقارير.

وتضمنت الورشة محاور عدة تدفع باتجاه تمكين أعضاء اللجنة المالية البرلمانية في مجلسي النواب والأعيان من أداء عملهم بشكل يسهل المساءلة النيابية، وكذلك تسليط الضوء على دور ديوان المحاسبة وآليات العمل المتبعة مع التركيز على متابعة المخرجات الرقابية.

7. ديوان المحاسبة ينظم ورشة عمل حول تدقيق تمويل الأحزاب السياسية بالتعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD):



نظم ديوان المحاسبة يوم 28 يوليو 2024 ورشة عمل بعنوان "تدقيق تمويل الأحزاب السياسية من قبل الأجهزة العليا للرقابة"، بالتعاون مع مبادرة سيجما التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بمشاركة الاتحاد الأوروبي ودولة جورجيا ومجموعة من موظفي الهيئة المستقلة للانتخاب وذلك عبر تقنية الاتصال المرئي. وخلال حفل الافتتاح أكد رئيس ديوان المحاسبة، الدكتور راضي الحمادين أن الشفافية في تمويل الأحزاب أصبحت ضرورة ملحة مع تزايد الاهتمام في المشاركة الحزبية باعتبارها إحدى ركائز الحياة السياسية، مشدداً على حيادية الأجهزة العليا للرقابة كونها تقف على مسافة واحدة من جميع الأطراف.

من جانبه، قدم السيد جيورجي ألسانيا، نائب رئيس ضمان الجودة في مكتب التدقيق الحكومي في جورجيا، تجربة جهازه في تدقيق تمويل الأحزاب، والحملات الانتخابية، والتبرعات، والمخالفات التي قد تحدث، وأشار إلى أنه تم نقل ملف متابعة الأحزاب في جورجيا إلى هيئة مكافحة الفساد نتيجة الضغوط الشعبية والإعلامية.

كما قدم السيد أليستير سواريبك، مستشار السياسات العليا في برنامج سيجما ورقة عمل تناولت تجربة سيجما في تمويل الأحزاب ودور الأجهزة العليا للرقابة في مراقبة تمويل الحملات الانتخابية .

8. توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة وجمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات:

في إطار عقد شراكات بين ديوان المحاسبة والمؤسسات التي تعنى بالتدريب ومنح الشهادات المهنية في مجالات العمل الرقابي، وقّعت بتاريخ 1 أغسطس 2024 مذكرة تفاهم بين جمعية ضبط وتدقيق نظم المعلومات (ISACA AMMAN Chapter) وديوان المحاسبة.

وتنص المذكرة على تقديم التدريب المتخصص لموظفي الديوان في مجالات تدقيق نظم المعلومات والحوكمة وتقييم المخاطر والابداع والابتكار والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وعلم البيانات.

9. توقيع مذكرة تفاهم بين ديوان المحاسبة وجهاز الامارات للمحاسبة:



بتاريخ 5 ديسمبر 2024، وقع رئيس ديوان المحاسبة الدكتور راضي الحمادين ومعالي السيد حميد أبو شبص رئيس جهاز الامارات للمحاسبة مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون في مجالات الرقابة المالية والتدقيق.

ويأتي توقيع الاتفاقية في ختام الزيارة الرسمية التي قام بها وفد جهاز الامارات للمحاسبة برئاسة السيد أبو شبص إلى المملكة.

* ديوان الرقابة المالية والادارية بمملكة البحرين:

1. ديوان الرقابة المالية والادارية يوقع مذكرة تفاهم مع "المراقب المالي والمراجع العام" بالهند:

بتاريخ 27 اغسطس 2024: وقع ديوان الرقابة المالية والإدارية ومكتب المراقب المالي والمراجع العام بجمهورية الهند مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز وتنظيم التعاون المتبادل في مجالات وأنشطة التدقيق والمحاسبة والتطور التكنولوجي المتعلق بها، إضافة إلى تطوير المهارات المهنية لموظفي الطرفين.

كما تهدف المذكرة إلى تنسيق الجهود في اجتماعات المنظمات والجهات العليا الإقليمية والدولية المعنية بالتدقيق، فضلا عن توفير فرص التدريب لموظفي ديوان الرقابة المالية والإدارية في البرامج التي تنظمها المؤسسات التدريبية التابعة للجهاز الهندي.

<https://www.nao.gov.bh/article/the-national-audit-office-signs-a-memorandum-of-understanding-with-the-comptroller-and-auditor-general-of-india>



2. ديوان الرقابة المالية والادارية يترأس اجتماع فريق إعادة صياغة مصطلحات معايير "الانتوساي":

بتاريخ 16 أكتوبر 2024: ترأس ديوان الرقابة المالية والإدارية الاجتماع التنسيقي الأول لمجموعة أجهزة الرقابة العليا للرقابة المالية والمحاسبة المسؤولة عن تنفيذ مبادرة إعادة صياغة المصطلحات المستخدمة في كتابة وترجمة معايير الرقابة الدولية الصادرة عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الانتوساي). وكانت اللجنة التوجيهية للجنة المعايير المهنية بمنظمة (الانتوساي) اختارت ديوان الرقابة المالية والإدارية في مملكة البحرين لرئاسة الفريق المسؤول عن المشروع، وذلك ضمن خطة التطوير الاستراتيجية للسنوات 2023-2028.

واستعرض الاجتماع الذي عقد عبر الاتصال المرئي (عن بُعد)، مبادرة ديوان الرقابة في مملكة البحرين التي تقدم بها إلى المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) بشأن توحيد المصطلحات المستخدمة في ترجمة معايير الرقابة الدولية إلى اللغة العربية، ومدى إمكانية الاستفادة من التجربة العربية في تنفيذ مبادرة إعادة صياغة المصطلحات المستخدمة في كتابة وترجمة معايير الرقابة الدولية الصادرة عن (الانتوساي).

<https://www.nao.gov.bh/article/the-national-audit-office-chairs-intosai-standards-terminology-reformulation-group-meeting>



* الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية:

1. الجهاز السوري يشارك بورشات عمل ودورات على المستوى الدولي :

شارك مجموعة من المدراء ومعاوني المدراء من الجهاز المركزي في ورشة عمل تخصصية حول (مراقبة الجودة وضمان الجودة)، في جمهورية الهند التي نظمها مكتب المراقب والمراجع العام والذي يعتبر الجهاز الأعلى للرقابة في الهند، وقد تضمنت الدورة عدة محاور تتعلق بالجانب الفني لعمل الجهاز وتم خلالها عرض العديد من الموضوعات والمواد العلمية التي تخص العمل الرقابي لاسيما إدارة الجودة إضافة إلى مناقشة العديد من القضايا الجوهرية في آلية تنفيذ إجراءات الرقابة الحكومية، وذلك بدءاً من التخطيط لعملية الرقابة وانتهاءً بمتابعة تنفيذ المقترحات والتوصيات الواردة بالتقارير والتي يجب أن تتمتع بجودة عالية في إعدادها ومحتواها بناءً على معايير الإنتوساي وبما يساهم في إحداث الفارق المطلوب.



2. الجهاز السوري يشارك في فعاليات البرنامج التدريبي (تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالقطاع الحكومي) :
في إطار التعاون بين الجهاز المركزي للرقابة المالية وهيئة التخطيط والتعاون الدولي، شارك الجهاز في فعاليات البرنامج التدريبي (تطبيق إدارة الجودة الشاملة بالقطاع الحكومي) الذي نظمه المعهد العربي للتخطيط في الكويت ضمن نشاطه السنوي للعام 2024، بمشاركة نخبة من الخبراء والمتخصصين من مختلف المؤسسات ذات الصلة في الدول العربية، وطرح اللقاء عدة مواضيع ومحاور أساسية تتعلق بمفاهيم أسس وفوائد إدارة الجودة الشاملة والنشأة والتطور التاريخي لها، والمعايير العالمية لقياس الجودة، كما تضمن البرنامج أهم متطلبات ومزايا تطبيق إدارة الجودة الشاملة مع عرض خطة عمل لتطبيقها في المؤسسات الحكومية.



* ديوان المحاسبة بدولة الكويت:

* المشاركة بفعاليات وأنشطة المنظمة الدولية لهيئات الرقابة العليا (الانتوساي):

- الاجتماع التمهيدي للجنة الفرعية للرقابة المالية والمحاسبة (FAAS) المنعقد عن بعد يوم 18 يونيو 2024.
- الندوة الافتراضية حول "قيمة الأجهزة العليا للرقابة المستقلة" المنعقدة عن بعد يوم 25 يوليو 2024.
- اجتماع الفريق العالمي للخبراء لمبادرة اخصائي إدارة تدقيق الجودة الذي نفذته مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) المنعقد بأوسلو بالنرويج خلال الفترة من 12 إلى 16 أغسطس 2024.
- وبينار حول "الابتكار من أجل التغيير المناخي" التي نفذتها مبادرة تنمية الانتوساي (IDI) المنعقد عن بعد يومي 20 و21 أغسطس 2024.

* المشاركة بفعاليات وأنشطة المنظمة الآسيوية لهيئات الرقابة العليا (الأسوساي):

- الاجتماع السابع لفريق عمل إعداد بحث الأسوساي الثالث عشر حول موضوع "التدقيق عن بعد للجهاز الأعلى للرقابة المالية والمحاسبة: المستقبل والتحديات" خلال الأعوام 2021-2024 المنعقد في بالي بإندونيسيا يومي 23 و24 يوليو 2024.
- اجتماعات مجلس مديري الأسوساي 60 و61 المنعقدة يومي 23 و27 سبتمبر 2024 بنيودلهي بالهند.
- المشاركة بفعاليات وأنشطة الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية:
- الاجتماع الثالث والعشرون لفريق قواعد الرقابة للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة المنعقد عن بعد يوم 25 يونيو 2024.
- البرنامج التدريبي حول "الرقابة على مخرجات أعمال التدقيق في الجهات الخاضعة" المنعقد يومي 8 و9 يوليو 2024 بأبوظبي بالإمارات العربية المتحدة .
- البرنامج التدريبي حول "إطار قياس أداء الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (SAI PMF)" المنعقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية خلال الفترة من 8 إلى 12 سبتمبر 2024.

* المشاركة بفعاليات وأنشطة المنظمات الأوروبية والمنظمات الدولية الأخرى:

- ندوة حول "المدقق الذكي في بيئة الذكاء الاصطناعي" انعقدت عن بعد يومي 24 و25 سبتمبر 2024، من أهم التوصيات الصادرة عنها: تطبيق الذكاء الاصطناعي في عملية التدقيق في الأجهزة الرقابية سيساهم بشكل مباشر في تعزيز الرقابة المالية والإدارية وتحسين استغلال الموارد العامة وكذلك زيادة الشفافية والمساءلة في القطاع الحكومي، وعليه يجب وضع خطط تضمن نجاح تبني هذه التكنولوجيا بطريقة آمنة وفعالة.
- البرنامج التدريبي حول "تدقيق نظم المعلومات" التي نفذها الجهاز الباكستاني بالتعاون مع منظمة الايكوساي عن بعد خلال الفترة من 29 إلى 31 أكتوبر 2024.

* ديوان المحاسبة بدولة قطر:

1. ديوان المحاسبة ينظم برنامج الرقابة على ضوابط الأنظمة:

نظم ديوان المحاسبة، بالتعاون مع الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية، ابتداءً من يوم الثلاثاء 17 سبتمبر 2024 ولمدة ثلاثة أيام، برنامج تدريبي حول "الرقابة على ضوابط الأنظمة Application Controls". قدم البرنامج السيد/ أشرف جلال، والسيد/ مصطفى معروف من الجهاز المركزي للمحاسبات، ويشارك فيه عدد من موظفي ديوان المحاسبة وموظفي الوكالة الوطنية للأمن السيبراني. ويتناول البرنامج موضوعات تشمل حوكمة ضوابط التطبيق والأطر، وأنظمة تخطيط موارد المؤسسة ERP، كما يتناول مراجعة وحدات أنظمة تخطيط موارد المؤسسة.



2. ديوان المحاسبة ينظم برنامج تدريبي بالتعاون مع جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان:

نظم ديوان المحاسبة بالتعاون مع جهاز الرقابة المالية والإدارية بسلطنة عُمان، يوم الثلاثاء 24 سبتمبر ولمدة ثلاثة أيام، برنامج تدريبي بعنوان "مقدمة إلى تحليل البيانات المالية"، قدمته الفاضلة/ زيانة بنت حمود الهنائي، يندرج البرنامج ضمن تبادل الخبرات ونقل المعرفة بين الجهازين، ويهدف إلى تنمية القدرة على قراءة وفهم البيانات المالية الرئيسية، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل، ومعرفة وتطبيق أساليب التقييم بناءً على معطيات البيانات.



3. ديوان المحاسبة يشارك في الاجتماع 11 لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي: شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع الحادي عشر لمجموعة عمل الإنتوساي المعنية بالاستقرار المالي والاقتصادي المنعقد بمدينة أوتاوا في كندا خلال الفترة من 25 إلى 26 سبتمبر 2024، مثل الديوان في أعمال الاجتماع الشيخ سلطان بن نايف آل ثاني - مدير إدارة المخاطر والجودة، والفاضلة/ أنوار الهاشي- مدقق بإدارة التدقيق والفحص المالي. يهدف الاجتماع إلى مناقشة القضايا المتعلقة بالحماية المالية للمستهلك في عصر الابتكار الرقمي، ومناقشة الإطار التنظيمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعملات الرقمية وحماية المستهلك والوعي المالي العملات الرقمية والبنوك المركزية.



4. ديوان المحاسبة يشارك في اجتماع مجموعة عمل انتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات: شارك ديوان المحاسبة يوم الثلاثاء 15 أكتوبر 2024، في الاجتماع السنوي لمجموعة عمل الانتوساي للرقابة على تكنولوجيا المعلومات، والذي عُقد في نيروبي -كينيا لمدة يومين، ومثل الديوان الفاضلة/ مريم عبد العزيز الحمادي رئيس قسم الرقابة على نظم المعلومات بإدارة الرقابة على تكنولوجيا المعلومات، والسيد/ عبد العزيز عبد الله البنعلي مدقق مساعد بذات الإدارة.



يهدف الاجتماع إلى مناقشة التقدم في تنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة العمل للفترة 2023-2025، واستعراض سير التعاون مع المنظمات الدولية ذات العلاقة إضافة إلى تنظيم ندوة علمية حول موضوع "تفعيل دور الأجهزة العليا للرقابة لتعزيز أثر الرقابة على تكنولوجيا المعلومات".

15. ديوان المحاسبة يشارك في اجتماع المجلس التنفيذي لمنظمة (الانتوساي):

ترأس رئيس ديوان المحاسبة وفد الديوان المشارك في الاجتماع الثامن والسبعون للمجلس التنفيذي للمنظمة للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الانتوساي) والذي عُقد خلال الفترة من 27-28 أكتوبر 2024 في جمهورية مصر العربية. حيث يناقش الاجتماع تقرير بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتقرير بشأن الأنشطة ضمن إطار تعاون الانتوساي مع الجهات المانحة، وعدة مواضيع مدرجة على جدول الأعمال.



* ديوان الرقابة المالية بدولة فلسطين:

1. رئيس الديوان تستقبل بوفد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

استقبلت السيدة أمل فرج، رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بتاريخ 2024/14/11 وفداً من UNDP المنفذ لمشروع TEA المدعوم من الحكومة البريطانية والسويدية، وهو برنامج الشفافية والأدلة والكفاءة والفعالية والمساءلة، الممول من السويد والمملكة المتحدة لدعم حكومة فلسطين. وقد تم تصميم البرنامج لمواصلة دعم التنمية المؤسسية للحكومة الفلسطينية وتحسين المساءلة وتعزيز الشفافية.



بدرورها، أكدت السيدة/ فرج على أهمية المشروع بالنسبة للديوان، مقدمة شكرها للجهات الداعمة. وقدم السيد محمد عبد الرزاق خبير التدقيق من شركة بترو للاستشارات عرضاً عن مكونات المشروع في مجال تدقيق تكنولوجيا المعلومات، تضمن أهم النتائج المتحققة في مكونات المشروع.

وبنفس السياق اختتمت رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية السيدة أمل فرج، دورة تدريبية في مجال تكنولوجيا المعلومات، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، والتي نفذتها شركة بيترو وشركاه للتدقيق والاستشارات.

2. رئيس ديوان الرقابة تعقد سلسلة الاجتماعات الثنائية مع عدد من رؤساء الأجهزة الرقابية:

عقدت معالي رئيس الديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين على هامش أعمال الجمعية العامة للأسوساي المنعقدة خلال الفترة من 23 إلى 2024/9/27 سلسلة الاجتماعات الثنائية مع عدد من رؤساء الأجهزة الرقابية (الهند، ماليزيا، قطر، ومدير مبادرة تنمية الانتوساي IDI)، حيث تم خلالها مناقشة آليات التعاون في عدة مجالات أهمها تدقيق تكنولوجيا المعلومات والبيانات الضخمة وعدد من المواضيع التي تهم العمل الرقابي، كما تم الاتفاق على توقيع مذكرات تفاهم فيما بينها.

3. رئيس ديوان الرقابة تستقبل سفير جمهورية نيكاراغوا في فلسطين:

استقبلت معالي السيدة أمل فرج رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية بتاريخ 17 سبتمبر 2024 سعادة السيد روبيرتو موراليس سفير جمهورية نيكاراغوا في دولة فلسطين.



ورحبت السيدة فرج بالسفير، وتطرقت لعمق العلاقات بين البلدين والشعبين منذ عقود، مشيدة بموقف جمهورية نيكاراغوا الداعم للقضية الفلسطينية. من جانبه، نقل سعادة السفير تحيات رئيس الجمهورية والشعب النيكاراغوي، مؤكداً على الدعم الكامل للشعب الفلسطيني في المحافل الدولية وحقه في تقرير مصيره وإقامة دولته.

واتفق الطرفان على بحث إمكانية التعاون بين ديوان الرقابة ومكتب التدقيق النيكاراغوي وعقد لقاءات لدراسة الاحتياجات المشتركة.

4. تحت رعاية فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين وبحضور رئيس مجلس الوزراء د. محمد مصطفى، ديوان الرقابة المالية والإدارية وهيئة مكافحة الفساد يعقدان (مؤتمر تكاملية الأدوار في مجال الوقاية من الفساد ومكافحته):

رام الله-2024/12/09: قالت رئيس ديوان الرقابة المالية والإدارية أمل فرج، إن شعبنا مصمم على انتزاع حقه في إقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وفي ظل ما يعانيه قطاع غزة الحبيب من قتل وتدمير وتهجير جراء العدوان الأثم عليه، سعت دولة فلسطين بكل مكوناتها الرسمية والأهلية إلى تعزيز بناء دولة المؤسسات والقانون جاء ذلك خلال المؤتمر الذي تخلل ثلاث جلسات، حيث ناقشت الجلسة الأولى تكاملية العمل بين هيئة مكافحة الفساد وديوان الرقابة المالية والإدارية (الحوكمة-الوقاية-مكافحة-الفساد).

وتحدثت الجلسة الثانية عن العلاقة التكاملية من جهات إنفاذ القانون في مكافحة الفساد. أما الجلسة الثالثة فتناولت دور الرقابة المجتمعية في مجال الوقاية من الفساد ومنعه.

وهدف المؤتمر إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات من خلال توحيد الإجراءات وتنسيق الأدوار لضمان شفافية أكبر في العمل الحكومي وفعالية أكبر في مكافحة الفساد، وركز على تطوير آليات رقابة مشتركة تسهم في الكشف عن مواطن الفساد ومنعه، ما يساهم في تحسن كفاءة المؤسسات الحكومية وزيادة ثقة المجتمع بها، وبحث سبل تعزيز التكامل بين الأدوار التنفيذية والإدارية في مجال مكافحة الفساد.

كما هدف المؤتمر إلى توحيد الجهود والتنسيق بين المؤسسات الرقابية لضمان فعالية الإجراءات الوقائية والتدابير الرقابية، والعمل على تحسين كفاءة الأداء والشفافية في العمل الحكومي، ويأتي المؤتمر في إطار تعزيز التعاون المشترك لتطوير آليات الرقابة الشاملة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، ويعزز لغة المجتمع بمؤسسات الدولة.

5. ديوان الرقابة يشارك بدورة التدقيق على أساسيات أمن المعلومات:

شارك ديوان الرقابة المالية الإدارية ممثلاً بالإدارة العامة على تكنولوجيا المعلومات والدعم الفني بدورة تدريبية بعنوان "التدقيق على أساسيات أمن المعلومات" عقدت من 24-29/11/2024 بمدينة بریتوريا بجنوب افريقيا.



وركزت الدورة على العديد من المواضيع من أبرزها أمن المعلومات والتدقيق عليه والفرق بين التدقيق على أنظمة المعلومات وأمن المعلومات، بالإضافة إلى التعرف على الطرق التي يستخدمها الهاكر في سرقة كلمات المرور أو (الصيغة المشفرة منها) واستخدامها في اختراق أنظمة ويندوز والتحكم بها، ومن ثم محاكاة هذه الطرق في بيئة عمل افتراضية، كما تم التطرق إلى السياسات المثلى التي يتوجب على الجهات الخاضعة للالتزام بها من أجل حماية كلمات المرور.

شارك بالدورة الى جانب دولة فلسطين ممثلين عن الأجهزة الرقابية العليا في كل من دولة جنوب افريقيا وكينيا وغامبيا وليسوتو وانجولا.

* ديوان المحاسبة الليبي:

1. اختتام الجمعية العامة الـ 16 لمنظمة الأفروساي التي عقدت في طرابلس من 2 إلى 6 ديسمبر 2024: اختتمت يوم الجمعة 2024/12/6م في العاصمة طرابلس أعمال الجمعية العامة الـ 16 للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأفروساي" وترأس الجلسة الختامية رئيس ديوان المحاسبة الليبي ورئيس المجلس التنفيذي لمنظمة الأفروساي معالي الأستاذ/ خالد شكشك"، حيث شهدت الجلسة المصادقة على استضافة الجمعية العامة الـ 17 للمنظمة في دولة كينيا عام 2027م. كما شهدت الجلسة الختامية للجمعية المصادقة على انتخاب الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي للأفروساي، إلى جانب المصادقة على انتخاب المراجعين الخارجيين للمنظمة، المعنيين بمراجعة البيانات المالية والتقرير المالي للمنظمة، والمصادقة على انتخاب مندوب الأفروساي في المجلس التنفيذي لمنظمة الأنتوساي. وتضمنت الجلسة عروضاً للشركاء الفنيين لمنظمة الأفروساي ممثلين في الاتحاد الأفريقي والوكالة الأمريكية للتنمية، الذين استعرضوا آخر المستجدات المتعلقة بحالة التعاون بين منظماتهم والأفروساي. واختتمت الجلسة بتلاوة إعلان طرابلس الذي يتضمن التوصيات الرئيسية لجلسات وأعمال الجمعية، وتوزيع الجوائز على الفائزين في المسابقة العلمية للمنظمة.



2. انعقاد المجلس التنفيذي الجديد لمنظمة الأفروساي في اجتماعه الـ 61 برئاسة رئيس ديوان المحاسبة الليبي: عقد يوم الجمعة 2024/12/6م المجلس التنفيذي الجديد للمنظمة اجتماعه الـ 61 برئاسة معالي الأستاذ/ خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي.



وحضر الاجتماع الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية بصفته الأمين العام الجديد للمنظمة، إلى جانب حضور الأعضاء الجدد الذين تمت المصادقة على انتخابهم خلال انعقاد الجمعية العامة. من جانبه رحب رئيس الديوان بالحضور وبخاصة الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي، شاكرًا للجميع مشاركتهم الفاعلة لإنجاح الجمعية العامة الـ 16 للمنظمة، مؤكدًا حرص المجلس التنفيذي على الارتقاء بعمل المنظمة وتطويرها بالتنسيق والتعاون الكاملين مع الأمانة العامة.

3. رئيس ديوان المحاسبة يتابع أعمال اللجان الفنية لمنظمة الأفروساوي:

تابع معالي الأستاذ/ خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي يوم الاثنين 2024/12/2م أعمال اللجان الفنية لمنظمة الأفروساوي، التي تعقد اجتماعاتها قبيل انعقاد اجتماعي المجلس التنفيذي الـ 60 والجمعية العامة الـ 16 للمنظمة، ويقف على التجهيزات الجارية لعقد الاجتماعين.



4. وكيل ديوان المحاسبة يلتقي برئاسة محكمة الحسابات الإسبانية في العاصمة الإسبانية مدريد:
التقى وكيل ديوان المحاسبة الليبي "عطية الله حسين عبد الكريم" اليوم الخميس 7 / 11 / 2024م، برئاسة محكمة الحسابات الإسبانية "إنريكيستا تشيكانوا" في العاصمة الإسبانية مدريد.
وقدم وكيل الديوان دعوة لرئيسة محكمة الحسابات لحضور اجتماع الجمعية العامة الـ 16 لمنظمة الأفروساي، التي تعقد في طرابلس مطلع ديسمبر 2024، حيث تعد الرئيسة من أقدم رؤساء محاكم الحسابات في أوروبا، وهي الأمينة العامة للمنظمة الأوروبية للأجهزة العليا للرقابة "الأوروساي".
واستعرض اللقاء مذكرة التفاهم الموقعة بين ديوان المحاسبة ومحكمة الحسابات الإسبانية، وجرى الاتفاق على إنشاء برنامج تنفيذي مهني للمذكرة، من أجل تطوير الخبرات بين أعضاء وموظفي الجهازين، خلال زيارة رئيسة المحكمة للديوان في الأشهر الأولى من العام 2025.
وأفادت رئيسة محكمة الحسابات بقبولها الدعوة لحضور اجتماع الجمعية العامة الـ 16 لمنظمة الأفروساي، سواء بالحضور الشخصي أو إرسال مندوب رفيع مستوى عنها، إلى جانب تقديمها مداخلة لمناقشة الموضوعات المطروحة خلال انعقاد الجمعية.

للمزيد تفضلوا بزيارة الموقع الرسمي: <https://www.audit.gov.ly/ar/news11/>



5. لقاء رئيس ديوان المحاسبة الليبي مع وكيل رئيس محكمة المحاسبات التونسية:
بحث معالي الأستاذ/ خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي يوم الجمعة 1/11/2024م، مع معالي القاضية/ فضيلة القرقوري، وكيل رئيس محكمة المحاسبات التونسية سبل وآليات تفعيل مذكرة التفاهم، ولجنة التنسيق المغاربية. وفي سياق دعم ديوان المحاسبة لمنظمة الأرابوساي سلّم رئيس الديوان نسخة من المناهج العلمية لشهادة المراجع المحترف التي أعدها الديوان، بالتعاون مع المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. كما تناولت الزيارة الاستعدادات لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة الـ 16 للمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأفروساي" الذي عقد في طرابلس مطلع ديسمبر 2024.



* الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية:

1. الجهاز يشارك في الاجتماع السنوي السابع عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال:

ترأس معالي المستشار/ محمد الفيصل يوسف رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات ورئيس مجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال والنائب الأول لرئيس الإنتوساي، الاجتماع السنوي السابع عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال والذي تم عقده في مدينة أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 3-5 سبتمبر 2024 بمشاركة نخبة من ممثلي الأجهزة العليا للرقابة أعضاء المجموعة.

وقد هدف الاجتماع السنوي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال وتطوير أدوات وأساليب مبتكرة لمكافحة هذه الظواهر فضلاً عن تبادل أفضل الممارسات والخبرات بين الأجهزة الرقابية.



2. الجهاز يشارك في الاجتماع السنوي السابع عشر لمجموعة عمل الإنتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال:



ترأس معالي المستشار/ محمد الفيصل، رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات وفد الجهاز المشارك حضورياً في فعاليات اجتماع الجمعية العامة الـ 16 للأفروساي بالعاصمة الليبية طرابلس خلال الفترة من 2 إلى 6 ديسمبر 2024. هذا وقد تناول الاجتماع الموضوعات الفنية الثلاثة التالية:

- الموضوع الفني الأول: تحت عنوان "الدين العام الخارجي للدول الأفريقية ودور الأجهزة العليا للرقابة".

- الموضوع الفني الثاني: تحت عنوان "مراجعة المنح والمساعدات المالية".

- الموضوع الفني الثالث: تحت عنوان "مشاركة المواطنين وإشراك منظمات المجتمع المدني".

وقد تولى الجهاز مهمة "مقرر" الموضوع الفني الأول سالف الذكر والذي يتأهله الجهاز الأعلى للرقابة بليبيا، ممثل عن المنظمة شبه الإقليمية الناطقة باللغة العربية الأفروساي (AFROSAI-A)، حيث قام الجهاز بإعداد الورقة النقاشية لعدد 6 ورقات قطرية الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة أعضاء الأفروساي المشاركة في الموضوع الفني سالف الذكر.

3. الجهاز المركزي يستضيف اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والسبعين للإنتوساي:

استضاف الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية اجتماع المجلس التنفيذي الثامن والسبعين في القاهرة يومي 27 و28 أكتوبر 2024، وذلك بمشاركة 107 ممثلاً عن 28 جهازاً أعلى للرقابة أعضاء ومراقبي المجلس التنفيذي للإنتوساي، وعلى هامش اجتماع المجلس التنفيذي، اجتمع رئيس الجهاز برؤساء الأجهزة العليا للرقابة التي استضافت الإنتوساي سابقاً وذلك لاستلهم أفضل الممارسات وللوقوف على التحديات المصادفة وهم الأجهزة العليا للرقابة لكل من البرازيل، جنوب أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، روسيا الاتحادية، كما حضر الاجتماع كل من الديوان العام للمحاسبة بالمملكة العربية السعودية (رئيس منظمة الأرابوساي) والأمانة العامة للأرابوساي. وعلى هامش المجلس التنفيذي، عقدت اللجنة الاشرافية على القضايا الناشئة اجتماعاً لأعضائها لمناقشة الاتجاهات المستقبلية في مجال العمل الرقابي على نحو ما تم إدراجه بتقرير الاتجاهات العالمية والنتائج عن عمل مجموعة الخبراء التابعة للجنة والذي تم اعتماده خلال فعاليات اجتماع المجلس التنفيذي.



4. الجهاز يشارك في القمة العالمية حول "عمليات مراجعة الأجهزة العليا للرقابة التي تساهم في الرقمنة والاستدامة": شارك وفد الجهاز برئاسة سيادة المحاسب/ محمد عبد الغني عبد الرازق، نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حضورياً في القمة العالمية حول "عمليات مراجعة الأجهزة العليا للرقابة التي تساهم في الرقمنة والاستدامة" والتي انعقدت يومي 18 و19 نوفمبر 2024 في تبليسي- جورجيا، حيث تم مناقشة الدور الهام الذي يقوم به قادة الأجهزة العليا للرقابة في الحفاظ على صلة أجهزتهم العليا بالتطورات العالمية في مجالات الرقمنة والاستدامة.

5. الجهاز يشارك في اجتماع اللجنة الفنية لنواب المراجعين العموم واجتماع المراجعين العموم بالكوميسا:

شارك وفد الجهاز برئاسة سيادة المحاسب/ محمد عبد الغني عبد الرازق، نائب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات في اجتماع اللجنة الفنية لنواب المراجعين العموم يوم الثلاثاء الموافق 24 سبتمبر 2024 واجتماع المراجعين العموم بالكوميسا يوم الخميس الموافق 26 سبتمبر 2024 واللذين تم عقدهما حضورياً بلوساكا- عاصمة زامبيا ونظمتها الأمانة العامة للكوميسا، حيث تم عقد هذين الاجتماعيين في ضوء قرار المجلس الوزاري الرابع والأربعين للنظر في ميثاق مجلس المراجعين الخارجيين للكوميسا (الكوبيا) والأدوات القانونية ذات الصلة وغيرها من المسائل الأخرى المتعلقة بعمل الكوبيا.

6. قيام الجهاز خلال النصف الثاني من عام 2024 بمهام رقابية:

في إطار تقلد الجهاز المركزي للمحاسبات مهام المراجعة الخارجية وعضوية هيئات الرقابة المالية للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية التابعة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، قام الجهاز خلال النصف الثاني من عام 2024 بالمهام التالية:

✓ المراجعة الخارجية المبدئية لحسابات منظمة الأمم المتحدة للسياحة (UN Tourism) بمقرها بإسبانيا عن العام المالي 2024.

✓ المراجعة الخارجية المبدئية لحسابات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) بمقرها بالنمسا للعام المالي 2024.

✓ مراجعة حسابات الاتحاد الأفريقي (African Union) للعام المالي 2023 وكذا أداء العديد من المراجعات الخاصة، وقد تم مناقشة تقارير تلك المراجعات باجتماع لجنة عمليات المراجعة الذي يتأسسه الجهاز. وتم اعتماد تلك التقارير باجتماع مجلس المراجعين الخارجيين بمدينة أديس أبابا بإثيوبيا برئاسة معالي المستشار/ رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات، والنائب الأول لرئيس الإنتوساي، ورئيس مجلس المراجعين الخارجيين للاتحاد الأفريقي.

✓ المشاركة في اجتماع الهيئة العليا للرقابة العامة التابعة لجامعة الدول العربية ومقرها القاهرة، وذلك لمراجعة حسابات الأمانة العامة وحسابات الصناديق الخاصة والمجالس الوزارية المتخصصة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023.

✓ مشاركة الجهاز في اجتماع لجنة الرقابة المالية للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (أرابوساي) وذلك لمراجعة حسابات المنظمة عن عام 2023 والذي عُقد بالجمهورية التونسية. هذا، وقد تم عرض التقرير على المجلس التنفيذي للمنظمة باجتماعه الثامن والستين المنعقد بالمملكة العربية السعودية خلال يومي 27 و28 نوفمبر 2024.

7. الجهاز يشارك في اجتماع لمجموعة خبراء اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI):

شارك الجهاز حضورياً في اجتماع لمجموعة خبراء اللجنة الإشرافية على القضايا الناشئة (SCEI) يومي 23 و24 يوليو 2024 فيينا- النمسا.

وتم خلال الاجتماع مناقشة موضوع اتجاهات الأجهزة العليا للرقابة وآثارها على الأجهزة، ومنها (اتجاه تزايد عدم المساواة، اتجاه عدم اليقين، واتجاه تآكل الثقة في المؤسسات العامة).

وقد تم تقديم توصيات خاصة بمشاركة الجهاز في الاجتماع تمثلت في:

- إدراج هذه الاتجاهات الرئيسية الكبرى والعالمية ضمن استراتيجية الجهاز للفترة القادمة مع الأخذ في الاعتبار أن استراتيجية الجهاز تتسم بالمرونة.

- إدراج مثل هذه الاتجاهات العالمية وما لها من آثار على الحكومات والأجهزة العليا للرقابة ضمن استراتيجية الإنتوساي في الفترة المقبلة.

- إنشاء فرع لمركز الإنتوساي للدراسات المتقدمة (CAST) في جمهورية مصر العربية يغطي احتياجات الأجهزة العليا للرقابة في أفريقيا (الأفروساي) والمنطقة العربية (الأرابوساي).

- عقد برامج تدريبية وورش عمل عن منهجية الاستشراف الاستراتيجي للاتجاهات العالمية للسادة أعضاء فريق التخطيط الاستراتيجي باستخدام تدريب House.

* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية:

1- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية أميناً عاماً للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة ذات الاختصاصات القضائية (الجوريساي):



أنتخب المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، ممثلاً في رئيسه الأول، السيدة/ زينب العدوي، على رأس الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الاختصاصات القضائية (جوريساي)، كما تقرر أن يحتضن المغرب، بهذه الصفة، مقر الأمانة العامة للمنظمة. جرى هذا الانتخاب خلال أشغال الجمع العام التأسيسي للمنظمة، الذي انعقد يوم الثلاثاء 7 أكتوبر 2024، بالعاصمة الفرنسية باريس، وترأست فيه السيدة الرئيسة الأولى الوفد المغربي المشارك، إلى جانب وفود ضمت رؤساء وممثلي 32 جهازاً أعلى للرقابة من بلدان إفريقيا، وأوروبا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا.

وبصفته مبادراً لتأسيس هذه المنظمة، إلى جانب محكمة الحسابات الاتحادية بالبرازيل، فقد احتضن المجلس الأعلى للحسابات أطوارها التأسيسية، بدءاً بمراسم التوقيع على إعلان الرباط حول إنشاء المنظمة، يوم 23 فبراير 2024، تلتها مراسم التوقيع على النظام الأساسي التي انعقدت بمدينة الدار البيضاء في 25 يونيو المنصرم.

2- ورشة إقليمية بالرباط حول مشروع الماسح المناخي بمشاركة الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء بالأرابوساي والأفروساي:

نظم المجلس الأعلى للحسابات بالتعاون مع محكمة الحسابات الفدرالية البرازيلية، ورشة إقليمية حول مشروع الماسح المناخي Climate Scanner، لفائدة الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التابعة لكل من المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (الأرابوساي) والمنظمة الإفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الناطقة بالفرنسية (CREFIAP).

وأقيمت الورشة في الرباط من 8 إلى 12 يوليو 2024، بمشاركة ممثلي 24 جهازاً رقابياً من هاتين المنظمتين. كما حضرها ممثلون عن محكمة الحسابات الأوروبية ومكتب المراقب العام بكندا، بالإضافة إلى ممثلين عن الجهات المانحة مثل البنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، والبنك البرازيلي للتنمية. ويوفر مشروع الماسح المناخي إطاراً للتقييم السريع للإجراءات الحكومية المتعلقة بالتغيرات المناخية.

وقد تم اقتراح هذا المشروع من قبل محكمة الحسابات الفدرالية البرازيلية واعتماده ضمن مجموعة العمل حول الرقابة البيئية التابعة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.



شروط ومعايير النشر في مجلة "الرقابة المالية"

أ- شروط النشر:

- 1- أن تقدم البحوث والمقالات مطبوعة أو مكتوبة بلغة عربية سليمة وأسلوب واضح.
- 2- أن يتم التقييد في إعداد البحوث والمقالات بأصول وقواعد البحث العلمي المتعارف عليها سواء من حيث الشكل كإعداد خطة للدراسة تبدأ بمقدمة تبين الهدف من إثارة الموضوع وأهميته ومنهج البحث وتقسيمه ثم الانتقال إلى صلب الموضوع وجوهره والانتهاه بخاتمة للموضوع، أو من حيث المضمون كعرض الموضوع وتحديد أهدافه بدقة ووضوح واستعراض عناصره بعمق وموضوعية.
- 3- أن يتم توثيق المصادر بدقة وأمانة سواء أكانت نصوصا حرفية أو عرضا لأفكار آخرين مصوغة بلغة الكاتب، ويتم ذلك بالنسبة للكاتب والبحاث بوضع رقم في نهاية الاقتباس يقابله رقم في صفحة الهوامش يتم بعده تدوين مصدر الاقتباس بشكل دقيق وكامل بحيث يتضمن اسم المؤلف وعنوان المرجع واسم الناشر ومكان وسنة النشر ورقم الصفحة أو الصفحات. كما يتم الالتزام أيضا بقواعد وأصول التوثيق المتعارف عليها بالنسبة للمجلات والدوريات والقوانين والأنظمة والوثائق الرسمية والأعمال غير المنشورة. وكذلك يتم في نهاية البحث أو المقالة إعداد قائمة المراجع بحيث توضع المراجع العربية أولا تليها المراجع الأجنبية.
- 4- أن يكون معدّ البحث أو المقالة من العاملين في الأجهزة الأعضاء في المنظمة، ويجوز للجنة المجلة قبول نشر المقالات والبحوث المقدمة من غير العاملين في تلك الأجهزة على أن لا يتجاوز ذلك ثلث المقالات المنشورة في المجلة.
- 5- أن يرفق المقال المترجم بالنص الأصلي باللغة المترجم منها مع ذكر اسم المؤلف والمصدر المنشور به النص الأصلي.
- 6- أن تكون المادة معدّة خصيصا للنشر في المجلة.
- 7- ألا يتجاوز عدد صفحات المقالة أو البحث (10) صفحات وألا يقل عن (3) صفحات وتتضمن الصفحة الواحدة ما بين 25 و28 سطرًا والسطر الواحد ما بين 12 و15 كلمة.

ب- موضوعات النشر:

يشترط أن تتعلق البحوث والمقالات (الأصلية منها أو المترجمة) بالجوانب العلمية والتطبيقية في مجالات العمل الرقابي وأن تتناول بوجه خاص أدلة وبرامج ومناهج العمل والمجالات المستحدثة فيه التي من شأنها المساهمة في زيادة قدرات العاملين في أجهزتنا الرقابية وتحسين مستوى أدائهم وهو ما يساعد على تطوير العمل الرقابي العربي.

ج- ملاحظات عامة:

- 1- المواد المرسلّة إلى المجلة لا ترد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
- 2- لا يحق الاعتراض على عدم نشر ما يرسل للمجلة.
- 3- للجنة المجلة الحق في اختيار ما تراه مناسبًا للنشر وإجراء التعديلات بما يتلاءم وضرورات النشر.
- 4- تعبر المواد المنشورة في المجلة عن آراء كاتبها.
- 5- تخصص مكافأة مالية لمعدّ المقال أو البحث سواء أكان محررًا أم مترجمًا وذلك في ضوء الضوابط والشروط المحددة من قبل المجلس التنفيذي للمنظمة العربية.

مجلة دورية تصدرها المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) وتعنى بنشر البحوث والدراسات المحررة أصلاً باللغة العربية أو المترجمة من اللغات الأجنبية وتعالج المواضيع المتعلقة بالرقابة المالية والمحاسبة.

كما تتضمن أبواباً ثابتة مثل أخبار الأجهزة الأعضاء في المنظمة ونشاطات التدريب والبحث العلمي والمعايير الرقابية. ويمكن الإطلاع على الأعداد التي صدرت من خلال الصفحة الخاصة بالمجلة على موقع المنظمة من خلال هذا الرابط:

[الرئيسية/مجلة-الارابوساي http://www.arabosai.org/Ar/](http://www.arabosai.org/Ar/)

مجلة الارابوساي

كلمات مفتاح:

من: إلى:

1 2 3 4 5 6 التالي

مجلة الرقابة المالية عدد 83

2024/01/16

تصفح المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) →

تنزيل المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) [ت]



مجلة الرقابة المالية عدد 82

2023/07/18

تصفح المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) →

تحميل المجلة من خلال هذا الرابط: [المجلة](#) [ت]



قائمة الأجهزة الأعضاء في المنظمة وعناوينها

- 1- ديوان المحاسبة بالملكة الأردنية الهاشمية، ص. ب. 950334 - عمان - الهاتف: (00962 62222111) - الفاكس: (00962 62223179) - العنوان الإلكتروني: [www.audit-bureau.gov.jo](mailto:info@ab.gov.jo) - البريد الإلكتروني: info@ab.gov.jo.
- 2- جهاز الامارات للمحاسبة، ص. ب. 3320 - أبو ظبي - الهاتف: (00971 26359999) - الفاكس: (00971 6359998) - العنوان الإلكتروني: [www.saiuae.gov.ae](mailto:saiuae@emirates.net.ae) - البريد الإلكتروني: saiuae@emirates.net.ae.
- 3- ديوان الرقابة المالية والإدارية بمملكة البحرين، ص. ب. 18222 - المنامة - الهاتف: (00973 17 565 111) - الفاكس: (00973 17 564450) - العنوان الإلكتروني: [www.nao.gov.bh](mailto:Plan&Dev@nao.gov.bh) - البريد الإلكتروني: Plan&Dev@nao.gov.bh.
- 4- محكمة المحاسبات بالجمهورية التونسية، المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4 - تونس - الهاتف: (00216 70258300) - الفاكس: (00216 71949913) - العنوان الإلكتروني: [www.courdescomptes.net.tn](mailto:info@courdescomptes.net.tn) - البريد الإلكتروني: info@courdescomptes.net.tn.
- 5- مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 38، شارع أحمد غرمول - الجزائر - الهاتف: (00213 21 655516) - الفاكس: (00213 21 656006) - العنوان الإلكتروني: [www.ccomptes.org.dz](mailto:cabinet@ccomptes.org.dz) - البريد الإلكتروني: cabinet@ccomptes.org.dz.
- 6- الجهاز العالي للرقابة المالية والمحاسبة بجمهورية جيبوتي، قصر الشعب - الطابق الأول - ص. ب. 3331 - جيبوتي - الهاتف: (00253 357775) - الفاكس: (00253 3250144) - البريد الإلكتروني: [www.ccomptes.org.dz](mailto:ccdb.djibouti@intnet.dj) - البريد الإلكتروني: ccdb.djibouti@intnet.dj.
- 7- الديوان العام للمحاسبة بالملكة العربية السعودية، ص. ب. 7185 - الرياض 11128 - الهاتف: (0096614034054) - الفاكس: (0096614033056) - العنوان الإلكتروني: [www.gab.gov.sa](mailto:ird@gab.gov.sa) - البريد الإلكتروني: ird@gab.gov.sa.
- 8- ديوان المراجعة القومي بجمهورية السودان، ص. ب. 91 - الخرطوم - الهاتف: (0024911778231) - الفاكس: (0002491177534) - العنوان الإلكتروني: www.sudaudit.com - البريد الإلكتروني: ricydexon@yahoo.com / nationalaudit@gmail.com.
- 9- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية، شارع 29 آيار خلف سينما السفراء - دمشق - الهاتف: (0096311 2311991) - الفاكس: (0096311 2311991) - العنوان الإلكتروني: <http://www.cofc.gov.sy> - البريد الإلكتروني: taghridalam@gmail.com.
- 10- ديوان المراجع العام بجمهورية الصومال، ص. ب. 1284 - مقديشو -
- 11- ديوان الرقابة المالية الاتحادية في جمهورية العراق، شارع حيفا - بناية رقم 90 - ص. ب. 7038 - بغداد - الهاتف: (00964 15372347) - الفاكس: (5372623) - العنوان الإلكتروني: [www.bsairaq.net](mailto:bsairaq@yahoo.com) - البريد الإلكتروني: bsairaq@yahoo.com / bsa@bsairaq.net.
- 12- جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة بسلطنة عمان، ص. ب. 727 - مسقط 113 - الهاتف: (00968 24736219) - الفاكس: (00968 24740264) - العنوان الإلكتروني: www.sai.gov.om - البريد الإلكتروني: President@sai.gov.om - intr@sai.gov.om.
- 13- ديوان الرقابة المالية والإدارية بدولة فلسطين، ص. ب. 755 - رام الله - الهاتف: (0097022972289) - الفاكس: (0097022967716) - العنوان الإلكتروني: www.saacb.ps - البريد الإلكتروني: scj@facb.gov.ps / facb@facb.gov.ps.
- 14- ديوان المحاسبة بدولة قطر، ص. ب. 2466 - الدوحة - الهاتف: (00974440200000) - الفاكس: (00974440200200) - العنوان الإلكتروني: www.sab.gov.qa - البريد الإلكتروني: president.office@abq.gov.qa.
- 15- وزارة المالية والميزانية بجمهورية القمر الاتحادية الإسلامية، ص. ب. 324 - موروني.
- 16- ديوان المحاسبة بدولة الكويت، ص. ب. 17 - الشامية 71661 - الهاتف: (0092654957777) - الفاكس: (0096524957700) - العنوان الإلكتروني: www.sabq8.org - البريد الإلكتروني: IR@sab.gov.kw.
- 17- ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية، محلة القنطاري - شارع الجيش - بيروت - الهاتف: (379830009611) - الفاكس: (009611 373040) - العنوان الإلكتروني: www.coa.gov.lb - البريد الإلكتروني: diwan@coa.gov.lb.
- 18- ديوان المحاسبة الليبي، الظهرة - طرابلس - ليبيا - الهاتف: (00218214449748) - الفاكس: (00218214440630) - العنوان الإلكتروني: www.libyansai.gov.ly - البريد الإلكتروني: libyansai1@gmail.com.
- 19- الجهاز المركزي للمحاسبة بجمهورية مصر العربية، شارع صلاح سالم، ص. ب. 11789 - مدينة نصر - القاهرة - الهاتف: (002024013956) - الفاكس: (00202 4017086) - العنوان الإلكتروني: www.CAO.gov.eg - البريد الإلكتروني: ircdept@yahoo.com.
- 20- المجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية، زنقة التوت، شارع النخيل، سكتور 10 - حي الرياض - الرباط - الهاتف: (0002123756374) - الفاكس: (0021237563717) - العنوان الإلكتروني: www.courdescomptes.ma - البريد الإلكتروني: ccomptes@courdescomptes.ma.
- 21- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية، شارع جمال عبد الناصر، ص. ب. 592 - انواكشوط - الهاتف: (0022245255249) - الفاكس: (00222 45254964) - العنوان الإلكتروني: www.cdcmr.mr - البريد الإلكتروني: ccomptes@cc.gov.mr.
- 22- الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية، ص. ب. 151 - صنعاء - الهاتف: (009672276804) - الفاكس: (009672276803) - العنوان الإلكتروني: www.coca.gov.ye - البريد الإلكتروني: gogo13026@gmail.com / tech_coop2007@yahoo.com.



مقر الأمانة العامة للمنظمة:

المركز العمراني الشمالي نهج أحمد السنوسي عمارة ب 4- الطابق الثاني - تونس

الهاتف: 71949915 (00216) - الفاكس: 71949914 (00216)

العنوان الإلكتروني: www.arabosai.org

البريد الإلكتروني: contact@arabosai.org



Facebook

العدد 85 مجلة الرقابة المالية - كانون الأول "ديسمبر" 2024